
نيكولا ساركوزي
شهادة
دار النهار

نيكولا ساركوزي

شهادة

نقلته عن الفرنسية
أوديت نحاس ينيّه



دار النهار

صدر هذا الكتاب بالفرنسية تحت عنوان
Nicolas Sarkozy/*Témoignage*
©XO Éditions, 2006

Dar An-Nahar remercie Mme Saniya El Kadi de l'initiative qu'elle a prise en nous portant le projet de traduction de ce livre et des démarches entreprises pour permettre sa parution.
Nos vifs remerciements vont aussi à Monsieur G.R.C. Sans sa participation, son soutien et son appui, ce projet n'aurai pas pu aboutir. Nous lui en sommes obligés.

تشكر دار النهار للنشر الآنسة سنيّة القاضي لمبادرتها إلى فكرة نقل هذا الكتاب إلى العربية، ولخطواتها العملية في هذا السبيل.
وتدين للسيد G.R.C. بمساهمته ودعمه، فلولاه لم يرَ هذا الكتاب النور. فله شكرنا الخالص.

الطبعة الاولى، تموز 2007
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693
darannahar@darannahar.com

ISBN 978-9953-74-156-7

محتويات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

مقدمة

مهما عادت بي الذاكرة إلى الوراء، فلا أرى نفسي إلا وأنا أطلب «العمل». فالكلام والأفكار والتحاور، أمور لا تكتسب معناها في ذهني إلا بقدر ما تسمح -لا بل تسهّل- «الفعل». وجلّ ما شغفني، تغيير الحياة اليومية، والبحث في إمكانية تحقيق ما يستحيل تحقيقه، وإيجاد هوامش للمناورة. لهذه الأسباب، ومن أجلها، ومن خلالها، التزمت، منذ صباي، تحمّل المسؤوليات والسيطرة على ما يُسمى، بشكل غامض، السلطة.

كان من الممكن أن يتجلّى هذا الشغف في العمل المؤسساتي أو حياة المنظمات، أو العمل الإنساني وغير ذلك؛ لم تكن السياسة تقليداً عائلياً، وأكثر من ذلك، كل ما شهدته حياتي كان ليبعدني عن السياسة: فليست لي أية علاقات أو ثروات، ولست موظفاً؛ أما اسمي الذي يوحي أنه اسم أجنبي، فكان ليدفع كثيرين غيري، إلى البقاء حتماً في الظل بدلاً من الظهور إلى العلن.

زاولت مهنة المحاماة وأحببتها، فضلاً عن أنها أشعرتني بالأمان والارتياح إذ أمّنت لي عملاً أكيداً. بدون المحاماة، ما كنت لأنهض بالمخاطرات التي قمت بها طوال حياتي المهنية. وبدونها، لما نعمت بالاستقلالية التي أحتاج إليها لأبقى رجلاً حراً؛ فمن الأسهل أن تقول «لا» عندما تدرك ما سيكون عليه «غدك المهني».

ومع ذلك، بدأت السياسة تجتذب كل اهتمامي ورغبتي وأنا بعد في الخامسة عشرة من عمري. لم اختر العمل السياسي. لم أقل يوماً لنفسي

«أريد أن أمارس العمل السياسي» أو «كيف يُمارس العمل السياسي». لقد حصل ذلك بطريقة بديهية لا تُقاوَم. لذلك لم أشأ أو أحاول يوماً تفسير ذلك. لا أذكر أي لقاء أو حدث أو حتى قراءة قد تكون لعبت دوراً حاسماً في هذا التوجّه. كانت هذه الرغبة مدفونة في داخلي، ولو لم أجسدها في الواقع، لكان ذلك إنكاراً لذاتي. وربما لهذا السبب تحديداً، كان شغفي هذا هو المنتصر دوماً، رغم العوائق التي انتصبت في طريقي، والخسارات التي اضطررت إلى تحمّلها، والمحن التي كان لا بد من اجتيازها.

لكن أية موهبة تكتنف آثاراً تركتها بالضرورة سنوات الصبا. فخطأ أن أعيد بناء درب لي – بطريقة استدلالية – أي بالاستناد إلى ما أنا عليه في العمق، أكثر من الاستناد إلى ما حييته خلال طفولتي ومراهقتي. ومن المهم أيضاً القول إن نضوج التزامي السياسي لا يرتبط بأي شيء أو أي إنسان.

الدور الهام يعود حتماً إلى كوني ابن مهاجر من الرعيل الأول لجهة أبي الذي جاء من هنغاريا بعد تقسيم يالطا الدراماتيكي، ومن الرعيل الثاني لجهة أمي المنحدرة من أب يهودي من سالونيك. في فرنسا الستينات، كانت البلاد توحّد كل قواها بهدف التعصرن والتطور؛ وأن تكون ابن مهاجر في ذلك الوقت فذلك أسهل مما هو عليه اليوم. لكننا أحببنا فرنسا: لم تكن حقاً مكتسباً. خلال طفولتي بكاملها، كنت أعتلي كتفي جدي، ولم أتعب يوماً من التحديق بإعجاب وتأثر في العروض العسكرية في 11 ت2 و14 تموز. ولم تتبادر إلى ذهننا يوماً حتى فكرة انتقاد فرنسا.

إذا كانت «كل موهبة تبدأ بالإعجاب» كما قال يوماً ميشال تورنيه، فلا بد لي أيضاً من التحدث عن الجنرال ديغول، وأكثر من ذلك عن الديغولية ككل. فلمّا كنت صغيراً جداً، منعني أهلي من المشاركة في تظاهرة الدعم الضخمة للجنرال ديغول في 31 أيار 1968 التي تلت أحداث الشهر نفسه. ولكنني، كمئات الفرنسيين الذين فكروا مثلي، وضعت زهرة تحت «قوس النصر» في الإتوال يوم جنازة الرجل الكبير. فالديغولية تعالت على كل الانشقاقات السياسية والاجتماعية، وجمعت ملايين الفرنسيين

من مختلف الأصول والطبقات الاجتماعية، في «فكرة محددة عن فرنسا» وفي رغبة بعصرنة البلاد وتغييرها. لقد أدهشتني تلك القدرة على تجاوز العادات والتقيّد بالأعراف والتقاليد، لدفع بلد بكامله في اتجاه الامتياز.

ومهما كانت أوجه العمل والالتزام في السياسة، فلهذه الأخيرة ميزة كبيرة، وقدرة على جذب الانتباه بشكل فريد ولكن متطلب، بحيث تتفاعل مع الشعب وليس ضده أو من دونه. فمن خلال الحماسة الشعبية للتجمعات الديغولية، بدأت أولى خبراتي السياسية، وتأكدت أنني لم أخطىء عندما التزمت العمل السياسي؛ فأنا أحب الناس، أحب المقابلات والتحادثات والعواطف الجماعية. أحب فكرة العمل المشترك نحو هدف واحد، وأدرك أنها الوسيلة الوحيدة للعمل الفعلي، ولا وسيلة أخرى تحقق ذلك. أحب الإقناع. فلا معنى للسياسة بالنسبة لي، إن لم يكن هدفها إرساء الأمل في نفوس العديد من الناس.

وأخيراً، اقتنعت منذ صغري بأن الإنسان الذي لا يبني المستقبل سيُحكم عليه بالخضوع له. وليس سراً: أنا لا أحن إلى الطفولة. لقد انتظرت بفارغ الصبر أن أصبح راشداً وأكون حراً. أخيراً أنا حر، وبقيت تراودني فكرة عيش الزمن الحاضر بنشاط من يعرف أن وعد المستقبل لا يهبط من السماء. البناء construire والمحبة aimer هما من أجمل كلمات اللغة الفرنسية. يبني الإنسان بيته، حياته، عائلته وسعادة عائلته وأحياناً سعادة بلاده. يحب الإنسان عائلته ويحب بلده بشغف. إنه انتباه ونشاط في كل لحظة. التوقف ممنوع، وكذلك التراجع أو الاستسلام. اليوم أكثر من الأمس، كيف عساي أنسى ذلك؟ فالدمار حصل بسرعة كبيرة على الصعيدين الخاص والعام.

لا أنوي في كتابي هذا أن «أقارب مسألة» السلطة. لا أدّعي تحديد أية نظرية، ولا إثبات أية قضية، ولا عقلنة أي اختبار. أريد فقط أن أروي قصة حياة لعب فيها طموح العمل دوراً أساسياً.

لكَم أحب أن أشهد لما أردت القيام به، ولما أريد القيام به وأكثر من

ذلك، لكل ما هو ممكن القيام به. يمر بلدنا بأزمة ثقة كبيرة تنتصب بشدة أمام المسؤولين السياسيين. فميزة مجتمعنا غياب الأمل، في حين أن هدف السياسة هو بالتحديد توفير الأمل. أنا أرفض القدرية، ولا أتحمل الكلمة ولا الفكرة ولا العواقب. كثيرون من الناس تراجعوا. فتخلوا عن الإيمان بأن الغد قد يكون واعداً. تخلوا عن التطور الاجتماعي لعائلتهم. تخلوا عن مستقبل أكثر سعادة لأولادهم. فالطاقة الموجودة في مجتمعنا لم تُستخدَم للتقدّم بل للاحتماء. الاحتماء من كل شيء ومن كل شخص أصبح الملاذ الأخير لكثير من مواطنينا.

لَكم أرغب أن تكون الانتخابات المقبلة مختلفة. أن يصوّت الفرنسيون «تأييداً» بدلاً من الاكتفاء، مرة أخرى، بالرفض. أن يصوتوا لمشروع، بالأخص أن يصوتوا للتغيير، لغد آخر تكثر فيه الأمور الممكنة التحقيق بسبب الجهد والعمل والاستحقاق. أريد أن أشرح بأن القدرية غير موجودة لمن يجرؤ ويحاول ويفعل. أريد أن أبرهن أن الجرأة قد تكون أكثر حذراً من الحذر نفسه. أريد أن أبرهن أن الذي لا يخاطر أبداً إنما يأخذ في الواقع كل المخاطر. فالجمود، إزاء عالم يتحرك بسرعة كبيرة، هو أخطر موقف نأخذه تجاه بلدنا والفرنسيين على حد سواء.

البناء هو الفِعل، ولكن مع الاستفادة من الوقت الكافي للتفكير. هو العمل لكن في خدمة مشروع محدد. لقد فقد العديد من المسؤولين السياسيين رؤاهم السياسية لأنهم لم يعودوا مقتنعين بقدرتهم على تغيير المستقبل. فدمجوا بين الرؤيا والنبوءة. اعتقدوا أن المطلوب هو ارتقاب المستقبل فيما المطلوب اختراعه. دور السياسة هو اقتراح مستقبل والسماح بتحقيقه. لهذه الأسباب ألتزم. لهذه الأسباب ما زلت أؤمن بالإرادة، وهذا ما يبرر، بنظري، الرغبة في الوصول إلى أعلى المسؤوليات. البناء والمحبة؟ قد يكون ذلك وعداً. إنه بالنسبة لي، حياة. حياتي أنا.

الفصل الأول

21 نيسان 2002 الدوّامة

عندما استلمنا زمام الحكومة عام 2002 بعد النتيجة المأساوية في 21 نيسان كان الجو السائد ضاغطاً. فنسبة 82% التي حصل عليها جاك شيراك في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية أساءت تغطية الإنجازات القليلة للمرشحين المدعوين مرشحي الحكومة في الدورة الأولى، كما حجبت غياب برنامج محدد يُبنى عليه العمل، باستثناء المسألة الهامة المتعلقة بالأمن. لطالما اعتبرت أن خطورة ما حصل في 21 نيسان ناتجة عن حجم النتائج الكبيرة التي حصدتها الأحزاب المتطرفة، بقدر ما هي ناتجة عن ضعف النتائج التي حصدها ليونيل جوسبان، ولنقل الأمور كما هي، ما حصل عليه جاك شيراك.

في الحقيقة، كان متوقعاً حصول كارثة كهذه في النهاية. فمنذ سنوات طويلة، والهوة تكبر بين الفرنسيين والمسؤولين السياسيين، وتتراكم إشارات اندلاع تسونامي سياسي.

الإشارة الأولى المنذرة كانت عدم الاستقرار السياسي. فمنذ عام 1981، لم يعد الفرنسيون الحكومة نفسها مرتين على التوالي إلى السلطة، وهذا أمر يجهله معظم شركائنا الأوروبيين. في ألمانيا، بقيت حكومة هلموت كول 16 سنة متواصلة في السلطة بين عامي 1982 و1998. في إسبانيا، تسع سنوات من حكومة أزنار تلت 14 سنة من حكومة غونزاليس. خلال 27 عاماً، بدلت بريطانيا 3 رؤساء وزراء، فيما بدلت فرنسا 12 رئيس وزراء.

هذا الرقم المذهل يظهر عبثية ما نعلنه حول استقرار مؤسساتنا. طوال هذه الفترة، استفاد شركاؤنا من الوقت ليقوموا بإصلاحات ويبدأوا عمليات التكيّف الضرورية.

الإشارة الثانية كانت الامتناع. وقد تضاعفت هذه الإشارة خلال 20 سنة. وفرنسا اليوم هي من بين بلدان الاتحاد الأوروبي التي تُعتبر نسبة الامتناع فيها هي الأعلى (57% في الانتخابات الأوروبية عام 2004 مقابل حوالى 44% في الاتحاد الأوروبي). وترتفع نسبة الامتناع خاصة بين الشباب دون الـ35 سنة، والعاطلين عن العمل، وذوي الدخل الزهيد، أي بين الذين لم يروا في السياسة سوى جمود السنوات الـ20 الأخيرة أو الذين يعانون من السياسة بشكل مباشر. لم يكن ضرورياً فعلاً الهزء من الانتخابات التشريعية الإيطالية الأخيرة التي بلغت فيها نسبة المشاركة حداً قياسياً هو 83%. فرغم ما يمكن توجيهه من انتقادات إلى السيدين برودي وبيرلوسكوني، ولكن فلْنقرّ أنهما عرفا كيف يقنعان الإيطاليين بالتوجه إلى صناديق الاقتراع. وهذا أمر جيد ويثبت على الأقل وجود قدرة ما على الاهتمام.

أما ظاهرة عدم التسجيل على اللوائح الانتخابية، التي بلغت بين 6 و10% حسب التقديرات، فقد ازدادت هي أيضاً، علماً أن إدراج أسماء الشباب على اللوائح الانتخابية في أماكن إقامتهم بات يحصل بطريقة تلقائية عندما يبلغون الثامنة عشرة من عمرهم. من هنا، ليست المسألة مسألة إغفال أو إهمال من جهتهم. بين عامي 1998 و2002، خسرت باريس 1% من سكانها ولكنها خسرت 13% من الناخبين المسجلين؛ أما بريست فقد خسرت 1% من سكانها ولكنها خسرت 11% من الناخبين المسجلين. كما ارتفع التصويت بالورقة البيضاء أو الملغاة من 0.9% من المسجلين عام 1974 إلى 3.4% في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية عام 2002، أي ما يعادل المليون شخص.

أخيراً، لم يأخذ التصويت المعترض أهمية بهذا الحجم إلا في فرنسا (19%

ضد اليمين المتطرف في 21 نيسان 2002، و30% مع اليسار المتطرف).

إذا جمعنا الامتناع مع التصويت بالورقة البيضاء، مع الملغى، مع التصويت المعترض، فـ56% من الناخبين لم يعودوا يمارسون اليوم ديمقراطيتنا: ناخب من اثنين بل أكثر! في حين لم تتعد نسبتهم الـ30% عام 1981. كيف يمكننا أن نأمل بالحصول على دعم غالبية الفرنسيين عند إدخال الإصلاحات، فيما غالبية الفرنسيين لم يصوتوا لنا أصلاً ولا لمعارضينا في البرلمان؟

من المؤكد أن فشل ليونيل جوسبان يعود أولاً إلى عدم قدرته على جذب أكثر من 16% من الأصوات إلى شخصه وإلى مشروعه، وليس إلى توزّع أصوات اليسار على مرشحين تتفاوت غرابة أطوارهم. وكم كانت مضحكة فكرة ليونيل جوسبان بأن يخوض حملته الرئاسية وهو يؤكد أن مشروعه ليس مشروعاً اشتراكياً؛ ففهم منتخبوه الرسالة ولم يصوتوا له! إذا كان هذا هو الهدف، فقد انتصر... إن من يستدرّ تعاطف الفرنسيين، لا يقابلهم بالتخلي عن هويته السياسية. لقد خبِر اليمين طويلاً هذه المسألة لكثرة ما اعتذر أنه ليس يساراً. فمن خلال الهَوية السياسية الذاتية، يمكن توسيع رقعة الحشد الانتخابي. فالمرشح هو إما يميني أو يساري، ولا بد من منح هذه الحقيقة السياسية أكبر مغزى ممكن.

لقد عملت كثيراً على حلحلة عقدة اليمين الفرنسي: فلطالما بدا متقبضاً بسبب يسار لا يصلح إلا ليكون ملقّن دروس. بالتالي، حُكم على اليمين بسكوت متواطىء أفقده جانباً كبيراً من هويته: فمُنع من التحدث عن الهجرة، وعُوتب على تطرقه إلى انعدام الأمن، واتُهم بالإصلاح الضريبي، وأُدين عندما اهتم بالمدارس أو الثقافة، أي المجالين المخصصين لليسار. وبدلاً من أن يحدد نفسه بما هو عليه، راح خلال السنين يحدد نفسه بما ليس هو عليه أو بأكثر مما هو عليه: لا من اليمين، ولا من اليسار ولا من الوسط. في النهاية، أدى ذلك إلى تراكم سيئات مزيج معقّد: يميني جداً بالنسبة إلى اليسار، وغير يميني بما فيه الكفاية بالنسبة إلى اليمين؛ مرن جداً

في ما يتعلق بقيمه التقليدية، ومتشدد جداً في ما يتعلق بالأفكار المعاصرة. إن هذه الإستراتيجية الانتحارية تفسّر إلى حد ما استمرار ظاهر «الجبهة الوطنية».

ولكن في النهاية، مهما كانت أخطاء المرشح جوسبان، فالكارثة الحقيقية هي الوجود إلى الجانب لو بان في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية! وهذا في الوقت نفسه مناهض جداً لهوية فرنسا بحيث لم يصدقه أحد، ومتوقع جداً بحيث لم يلاحظ أحد حصوله.

الداخلية وزارة في مواجهة الواقع

عندما قرر رئيس الجمهورية تعيين جان بيير رافارين رئيساً للوزراء، وافقت على منصب وزير للداخلية. في الحقيقة، لم أشعر يوماً بالخيبة لأنني لم أُعيَّن رئيساً للوزراء، إذ كنت أشك في حينه بإرادة رئيس الجمهورية اقتراح ذلك علي، وتفهّمت ذلك إلى حد ما. لقد استمات خلال الحملة الانتخابية ليفوز؛ وفاز. أراد أن يحكم. وإذا عيّنني، سيكون ذلك بمثابة تقاسم للسلطة. ليس هذا من شيمه. في المقابل، أردت المشاركة في العمل الحكومي الجديد.

لماذا وزارة الداخلية وليس وزارة المال التي تمّ اقتراحها عليّ في السابق واضطررت إلى قبولها بعد عامين؟ أولاً لأن الفرنسيين يتوقعون الكثير في هذا المجال والمطلوب واضح. منذ عام 1999 وخسارتي في الانتخابات الأوروبية، فكرت كثيراً بوضع بلدنا، ووضع عائلتنا السياسية، وطريقة ممارستنا الحكم، وطريقة ممارستنا السياسة. الفرنسيون أرادوا أفعالاً، وكانت هذه الوزارة بحاجة إلى إصلاحات عميقة، والفرصة سانحة لتحقيق ما بدا لي عاجلاً: رفض القدرية وحصد النتائج.

ثم إن وزارة الداخلية هي الحياة، بما يتداخل فيها من أمور دراماتيكية وأخّاذة في آن، الحياة التي تتهافت باستمرار على باب مكتبك، في الليل والنهار: مسائل الرهائن، التهديدات الإرهابية، حرائق الغابات،

التظاهرات، الحفلات الحماسية، إنفلونزا الطيور، الفيضانات، والاختفاءات... المسؤولية ضخمة. لا يمر أسبوع بدون أن أضطر إلى اتخاذ وتنفيذ قرارات صعبة، وإعطاء تعليمات تعرض للخطر أولئك الذين يكرسون أنفسهم يومياً لخدمة أمن الفرنسيين: استخدام الهيليكوبتر خلال أعمال الشغب في ت2 2005، السماح لإيفان كولونا بالذهاب في رحلة دامت عدة ساعات يوم توقيفه، بهدف حماية مخططاتنا؛ إطلاق عملية قبض على إرهابيين مزعومين في الوقت المناسب، السماح لطائرات كندارز Canadairs بالتحليق بعد اصطدام دراماتيكي، توجيه الأمر إلى GIGN أو Raid باقتحام منزل أحد محتجزي رهائن... الأمثلة مختلفة ومتعددة، والمطلوب الفطنة والاستماع والخبرة والحظ. لقد اكتشفت ذلك طوال السنوات الثلاث الأخيرة. لكنني أدركت، منذ شهر أيار عام 2002، أن الرجال والنساء الذين يخدمون هذه الوزارة يتمتعون بحس التزام عميق ووعي كبير للمصلحة العامة ولخدمة الشعب. إنها وظائف يخاطر فيها الإنسان فعلاً بنفسه. أشخاص كهؤلاء ليسوا كثراً. العمل يمنحهم طباعاً قاسية ومشوقة ومتطلبة حساسة فوق ذلك، لأنهم في مواجهة دائمة مع المآسي الإنسانية. كنت لأطلب منهم الكثير، مدركاً تماماً أنهم لن يخذلوني. لَكم أحببت أن أعيش تلك المغامرة. لم يخيبوا أملي.

ما لا يعرفه كثيرون هو أن وزارة الداخلية هي أيضاً وزارة الحريات الكبرى. نرى ذلك خصوصاً في الوظائف المتعلقة بحفظ الأمن. ننسى أنها وزارة حرية الذهاب والإياب، حرية التعبير، والاجتماع، والتصويت، والتنظيم، والحريات الدينية، والحريات المحلية...ليس في الأمر أي تنافر، على العكس: الأمن هو الشرط الأول للحريات. لكنه يضيف إلى دائرة مؤهلاتي مسائل أساسية بقدر ما هي دقيقة كالهجرة والمعتقد، أو أيضاً الأقضية والمحافظات وبخاصة كورسيكا.

العمل الأول الذي قمت به هو طبعاً اختيار معاونين لي، وبخاصة مدير مكتبي. خلال ممارسة السلطة، لا يوجد في العمق سوى أمرين صعبين،

صعبين جداً. الأول يقوم تحديداً على النجاح في اختيار المعاونين، وحسن اختيار المقرّبين، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعند الإخفاق، الإسراع في تدارك العواقب: هذه على الأرجح إحدى أصعب المهمات. فهي لا تتطلب مجرد قدرة على الإحساس بالناس، بل تستدعي الكثير من الخبرة لمعرفة الموارد البشرية للوظيفة العامة الكبرى، وحسن اكتشاف الشخص النادر الذي لا بديل عنه! كنت أعلم، منذ سنوات طويلة، أن كلود غويان يتمتع بكل مؤهلات الرجل التقني الفريد. وتبيّن لي خلال العمل أنه يتمتع أيضاً بإنسانية اكتشفتها بالممارسة، جعلت منه صديقاً لا بديل عنه.

تعاني الوظيفة العامة في بلدنا من سوء اعتبار، شأنها في ذلك شأن المسؤولين السياسيين. فكما في كل مهنة، تضم هذه الوظيفة أشخاصاً جيدين وآخرين أقل جودة، لكنها شريفة جداً وتضم رجالاً ونساءً من أرفع منزلة. سأشرح أهمية أن يكون المسؤول محاطاً بنساء ورجال قضوا فترة طويلة في خدمة الدولة: خلال أعمال الشغب التي استمرت 25 ليلة في ت2 2005، لم يفارقني كلود غويان وميشال غودان. لقد بقينا شبه مستيقظين خلال 14 ليلة متواصلة. لقد حافظا على هدوئهما وتركيزهما وعزمهما المهني. كان مناطاً بي أنا طبعاً أن أتخذ القرارات وبالأخص أن أنفذها، لكنني ما كنت لأحقق ذلك بهدوئي النسبي لو لم ينيراني بنصائحهما المتنبهة.

الصعوبة الثانية تقوم على غربلة المعلومات التي تصل إلى المسؤول السياسي، إذ يرتكز دوره على تحويل المعلومات إلى قرارات. فمن المستحسن التنبه لهذه المسألة، لأن فائض المعلومات قد يؤدي إلى الإغراق، وقلة المعلومات إلى قرار أعرج لأن التحليل كان ناقصاً. فيجب التفويض بشكل كاف ولكن بدون إفراط. ويجب الاستعلام بشكل كامل ولكن بدون انغمار.

في الواقع، تُعلّمنا الخبرة كيف نتجاوز هاتين الصعوبتين الكبيرتين.

السياسة مهنة لا تُرتجَل. ولكن ذلك لا يعني أن ممارستها يجب أن تبقى حكراً على المتدربين عليها، ولكن لا بد من الالتزام بممارستها باحتراف، مع التروي في فهم الأمور، لتعلّمها في النهاية.

القرارات الصحيحة تأتي من الواقع الميداني

غداة وصولي إلى الوزارة، عمّمت على أعضاء مكتبي والإدارة قناعتي المطلقة بضرورة المحافظة على تواصل دائم مع الواقع الميداني، ومع الفرنسيين. وسرعان ما تجمعت الاهتمامات لتملأ المفكرة من الصباح إلى المساء، سبعة أيام في الأسبوع: فمن قراءة الملفات، إلى اتخاذ القرارات الصحيحة، والسهر على تطبيق سياساتنا من خلال الإدارة، ووضع النصوص والتصويت عليها في البرلمان، وتحقيق التمثيل الصحيح، والدفاع عن مصالحنا خلال المفاوضات الأوروبية وفي الخارج، والاطلاع على الصحافة، وصولاً إلى إيجاد الوقت الضروري للتفكير المسبق بأي فعل. ولعل أخطر ما يهدد ممارسة السلطة هو الانغلاق.والتقوقع، وعدم مقابلة غير الزملاء في الحكومة والمعاونين وبعض الصحفيين الباريسيين، وعدم قراءة غير المذكرات الإدارية.

عشية استلامي مهامي، توجهت إلى مفوضيات ومفارز درك في المنطقة الباريسية. ومنذ ذلك الوقت، لم أتوانَ عن النزول إلى الأرض، والبحث عن تواصل دائم مع الفرنسيين، والسهر على طريقة تلقّي قراراتنا وفهمها وتطبيقها من قبل أجهزتنا المحلية. أشاهد التلفاز كثيراً، وأستشير العديد من الخبراء، وحتى المختلفين عن خطي السياسي. أجتهد لحضور جنازات سائر رجال الشرطة والدرك والإطفاء الذين قضوا أثناء تأدية خدمتهم. وأعتبر أنه من واجبي مقابلة الضحايا وعائلاتهم، أولاً لمساعدتهم. عندما يفقد الإنسان شخصاً عزيزاً أو يمر بمحنة كبيرة في حياته، يدرك أهمية هذه اللفتات الصغيرة التي تبدو تافهة بالنسبة إلى من يقوم بها، لكنها ثمينة جداً بالنسبة إلى من يحظى بها؛ وذلك أشبه بالأيدي الممدودة للمساعدة

التي تكتسب معنى ضئيلاً عندما تكون منفردة، لكن عندما تُجمع سوية، تستطيع بناء جسر يسمح باجتياز أية هوة. هذه اللقاءات تشكل أيضاً فرصاً مميزة لفهم أسباب سوء عمل نظامنا وللبحث عن علاجات: إن كنت تصرفت بحزم في المسائل المتعلقة بالجنوح الجنسي واختفاء الأطفال والعنف الزوجي والعدوان المعادي للسامية، فلأنني التقيت عشرات الضحايا وعشرات العائلات.

إن النزول إلى الميدان، في باريس كما في المقاطعات، يستغرق أوقاتاً طويلة، لكنه أمر لا بد منه. فلا يمكن لأي ملف – مهما أُعدّ بتأنّ– أن يحل محل الاختبار على الأرض. لا يمكن لأية مذكرة إدارية أن تضطلع بحقيقة وضع مُعاش كما استطعت معاينته لاحقاً بعد جهد مزدوج، وكما عاينته فوراً في سانغات.

بين 1999، تاريخ افتتاح مركز اللاجئين من قبل السلطات الفرنسية، و2002، لم يقم أي وزير من اليسار ولا وزير الداخلية ولا وزير الشؤون الاجتماعية ولا وزير الخارجية، بزيارة سانغات. فقررت من جهتي الذهاب إلى هناك بعد أقل من شهر على تعييني. كان الوضع فظيعاً. فبدلاً من أن تحمي فرنسا حدودها وحدود دول الشينغين من النازحين غير الشرعيين، راحت تحمي حدود إنكلترا عندما استبقت على أراضيها مهاجرين رفض الإنكليز استقبالهم، وعجزنا عن إعادتهم من حيث أتوا، إما لعدم توفر أوراق ثبوتية تعرّف عنهم أو تصاريح مرور لإعادتهم إلى بلدهم الأم، أو لانعدام الاستقرار هناك بحيث تكون إعادتهم آمنة. بين عامي 1999 و2002 اقترحت بريطانيا مراراً على فرنسا بأن تغيّر تشريعاتها كي لا تلفت الانتباه إلى هذا الحد. لكن المفاوضات فشلت لأن فرنسا من جهتها لم تشأ إغلاق المركز. فاختارت السلطات الفرنسية الحل: التجميد.

كان التناقض لافتاً بين تلك السقيفة الضخمة المشيدة في وسط الحقول والخاضعة لرقابة الصليب الأحمر لكثرة ما يدخلها ويغادرها من أشخاص، وقرية سانغات الهادئة والمتواضعة التي يعج شارعها الرئيسي

باستمرار بعدد من النازحين غير الشرعيين. فبسبب الحرارة والضيافة اللتين تميزان الشمال، لم يبدِ سكان سانغات تجاه المركز سوى كل شهامة واحترام. لكنني أعتقد أن وجوده كان يزعجهم؛ وبما أنهم لم يحظوا بزيارة أي وزير خلال ثلاث سنوات، اقتنعوا في النهاية أن الجمهورية خذلتهم. كان مركز سانغات يتسع في البدء لـ200 شخص، لكنه بات يستقطب يومياً بين 1000 و3000 شخص، وأصبح نقطة مرحلية ونقطة التقاء معروفة في العالم بأسره من قبل مجموعة المهاجرين غير الشرعيين. في أحد الأيام، نقل لي أحد المستشارين أنه رأى شخصاً في مقهى في مارسيليا يتحدث عبر هاتفه الخليوي ويقول: «سانغات! سانغات! يجب اقتيادهم الآن إلى سانغات». وكان واضحاً جداً من تتمة الحديث، نوع النشاط الذي يمارسه هذا الشخص.

زيارتي الأولى إلى تلك السقيفة hangar ستبقى محفورة في ذاكرتي وقتاً طويلاً. فقد انصبّت عليّ ملايين العيون المتوسلة والمهددة في آن. كانوا حصرياً من الرجال، ولا يتكلمون اللغة الفرنسية أبداً. انتظروا ما سأقوم به، ولكن ليس لديّ الكثير لأقدمه. حافظوا على هدوئهم، ومع ذلك كان صمتهم مدوّياً. في ذلك اليوم بالذات، قررت إخراجهم جميعاً. فالحل الذي اقترحته الأجهزة ما كان ليُطبَّق لأنه ليس عادلاً: فهو يقضي بأن يُدخَّل إلى إنكلترا كل من يستطيع إثبات وجود قريب له يقطن البلد، وأن يُعاد الآخرون إلى بلادهم إذا أمكن. ما كنا لنقوم بفرز مماثل: فبأي شكل من الأشكال، وبموجب أي إجراء، وعلى أساس أية براهين، وبالأخص باسم ماذا عانوا جميعهم حتى وصلوا إلى ما هم عليه، ودفعوا غالياً لمهربين عديمي الذمة؟ لقد استقبلناهم، وعلينا، باسم الإنسانية، أن نستبقيهم جميعاً. المهم أن نوقف ازدياد عددهم. فقررت الحصول من البريطانيين على موافقة باستقبال نصف العدد فيما تستقبل فرنسا النصف الثاني. أخيراً، وبعد سباق ديبلوماسي كبير بين فرنسا لتُغلق المركز، وإنكلترا لتعدّل تشريعها، وأفغانستان لتستقبل الأفغان الذين يريدون العودة إلى بلادهم،

أغلق مركز سانغات أبوابه في 14 ك1 2002، قبل خمسة عشر يوماً من التاريخ المرتقب.

إن النزول إلى الميدان يُحدث فرقاً كبيراً أيضاً على صعيد فعالية العمل الإداري. فالعديد من القوانين بقيت بدون تطبيق، والعديد من إعلانات النوايا بقيت بدون تتمة، لأننا، نحن المسؤولين، لا نسهر بشكل كاف على تطبيقها الفعّال على الأرض، ولا على تأهيل وتحفيز العاملين. فكيف نفكر بسياسة لمعالجة مسألة الهجرة، إن لم نر يوماً مركز شرطة ومنطقة انتظار ومركز احتجاز إداري؟ كيف نبني مخططاً لإعادة تنظيم إقليمي لمناطق الشرطة ومناطق الدرك إن لم نجتهد أبداً لفهم كيفية عمل مفرزة درك في الوسط الريفي؟ معظم الأفكار التي طبقناها طوال هذه السنوات الأربع الأخيرة، اكتسبتها من خلال وجودي على الأرض والمناقشة مع أجهزتنا والالتقاء بالفرنسيين. فمن مناقشة مسألة قمع القِوادة مع المفرزات المختصة، فكرت في استحداث «جرم اصطياد المارة بالإغراء»؛ ليس لملاحقة المومسات – وهن ضحايا لسوء الحظ – بل للسماح لقوات حفظ النظام باقتيادهن إلى المفوضية، والاستفادة من فترة احتجازهن لإقناعهن بالإقلاع عن القِوادة، في مقابل حصولهن على تأشيرات إقامة. منذ عام 2002، تمكنا من تفكيك 158 شبكة قِوادة واستخدمنا لهذه الغاية 3700 شخص.

ومن المناقشة الحرة مع الشرطيات، فكرت في اختبار وجود علماء النفس في المفوضيات، لتهدئة حالات العنف وبالأخص لدى أفراد العائلة الواحدة. الشرطيات أنفسهن حذرنني من ضرورة السماح بالإبعاد القسري للزوج العنيف عن المنزل، حتى قبل ظهور نتائج الإجراء القانوني، بدلاً من إرغام الضحية على الهرب مع أطفالها، تاركة وراءها كل ما تملك – وهذا وضع نتحمله منذ سنوات.

ومن الالتقاء بأمهات يربين بمفردهن أطفالهن أو فتيات يعشن بمفردهن في المدن من دون غرفة أو جهاز كومبيوتر أو طاولة للدرس،

فكرت – أو بالأحرى فكرنا سوياً – في إيجاد مدارس داخلية متفوقة، أي مدارس داخلية تقع في المدينة وتسمح للطلاب الذين يريدون الخروج منها، أن يعملوا في مكان يسوده الهدوء. حصل ذلك عام 2003. في ذلك الوقت، عارض الجميع هذه الفكرة وتعرضتُ للسخرية لأنني أردت استحداث بيوت إصلاحية في القرية! اليوم، باتت هذه السياسة سائدة في سائر الأحياء تقريباً.

إن جزءاً من جمودنا ناتج عن توقعنا لحلول عظيمة قبل أن نبدأ العمل. إنها لوضعية عقيمة، إذ لا شيء يتحقق في النهاية. فحسنات العمل تكمن بنظري في المحاولة، والاختبار وجس نبض الأرض، والعدول في حال الإخفاق، والتحسين في حال النجاح. لا أفهم الجدلية الراهنة حول اقتراحي على التوالي قانونين يتعلقان بالهجرة. القانون الأول أعطى نتيجة. ما الخطأ في اقتراح قانون ثان لتحسين الأول حول نقاط محددة وخاصة لتعميق عملنا؟ لقد سمح قانون 2003 حول الهجرة بسد الثغرات الكبيرة في التشريع الذي أدخله قانون 1998، فأعطانا الأدوات الضرورية لمواجهة شبكات الهجرة غير الشرعية. عند حصول ذلك، سمح لنا القانون الثاني بالانتقال من هجرة مفروضة إلى هجرة مختارة أي هجرة مرجوة ترتكز على توازن عادل بين الهجرة الاقتصادية التي تنفع بلد المنشأ والبلدان الهدف، والهجرة العائلية.

ضرورة الإقناع

أعتبر أنه من الواجب أيضاً شرح ما نفعل. وخلافاً لما هو سائد، ولما يسهل قوله من وراء مكتب باريسي، فإن الفرنسيين واعون ضرورة إدخال إصلاحات، وجاهزون للالتزام من أجل المصلحة العامة. ولكن لتحقيق ذلك، لا بد من إدخال حجج وبذل جهود للإقناع. لا يعتقدنّ أحد أنه كان سهلاً عليّ التوجّه إلى مارسيلي-راوول في بريطانيا، بعد فشل مهرجان «التكنو» غير الشرعي في «الاحتفال الموسيقي الثلاثي الأيام» الذي أقيم

في رين عام 2002، وإلى مارينيي في لا مارن بعد نجاح المهرجان نفسه في الأول من أيار 2003، أو إلى لارزاك بعد المهرجان في 15 آب من السنة نفسها. في كل مرة كنت أذهب لأصفّي حسابات، وأشرح قراراتي، وأقيم الحجّة على أنه من المستحسن مواكبة هذه المهرجانات بدلاً من تركها تحصل بطريقة همجية، على حساب مخاطر كبيرة على أمن سكان النهر والمشاركين. في كل مرة، كنت ألاقى بمزيج من الحذر والتجهّم. وفي كل مرة كنت أنصرف وأنا أشعر أنني أقنعتهم قليلاً، والأهم من ذلك أنني نجحت في التخفيف من حدة جهلهم الأمور، وفي تهدئة روعهم. فالمسألة أيضاً مسألة احترام المسؤولين السياسيين للمواطنين.

إن المبادرة إلى الالتقاء بالفرنسيين أمر ضروري وملحّ. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف أن هذه المبادرة هي الجانب الممتع الأساسي في هذه المهنة، وفي النهاية الإحساس الحقيقي بالنجاح والرضى، رغم مسؤوليات الحياة الثقيلة وضغوطاتها القوية. فالحياة السياسية تمنح هذه الفرصة بالتقاء أشخاص مميّزين يلتزمون 200% بمهنتهم واهتماماتهم وحياتهم. لن أذكر أحداً منهم وإلا اضطررت إلى ذكرهم جميعاً. أحب أن أفهم ما يعيشه الناس. أحب أن أكتشف مهنة جديدة، نشاطاً جديداً. عندما أقوم بزيارة مؤسسة ما، أقضي معظم وقتي في التحدث إلى العاملين بدلاً من النظر إلى الآلات، الأمر الذي يخيّب أصحاب العمل والمهندسين الفخورين جداً بمآثرهم التقنية. ولكم شغفتني الاتصالات التي قمت بها على صعيد التجارة الداخلية فيما كنت أفاوض لتخفيض أسعار السلع ذات الاستهلاك الكبير. فهمت كيف تجري المفاوضات حول الأسعار، وفهمت كيف تنظّم المؤسسة الكبيرة نفسها لتدير مخزوناً بهذه الضخامة واندفاقاً بهذا الحجم. إنه لإطار صعب جداً لكنه قطاع يفترض توفير العديد من الوظائف للسكان المقيمين في الأحياء الفقيرة بحيث يمكن بعدُ تحقيق نجاحات كبيرة بالجدارة والعمل.

على صعيد آخر ومختلف تماماً، تأثرت كذلك باللقاءات التي أجريتها

لمناسبة تأسيس المجلس الفرنسي للعبادة الإسلامية. لم أكن أعرف الكثير عن الديانة الإسلامية، ولم أكن أعرف أبداً مسلمي فرنسا. فاكتشفت رجالاً ونساءً مختلفين من حيث أصلهم وإيمانهم، متسامحين ومسالمين، وقد برع بعضهم كثيراً على الصعيد المهني؛ لاحظت تواضع معظمهم بسبب انحدارهم من هجرة حديثة من أصل أجنبي، لكن تفكيرهم كان فرنسياً بامتياز. في النهاية، أشعر أنني أقرب إلى علي برقا، الرئيس المؤسس لجامع نانت لا جولي، وهو عامل سابق في شركة رينو، عمل هناك كل حياته وهو من الجنسية المغربية لكنه يعيش في فرنسا منذ سنوات، أكثر من مربي إلى العديد من المحامين الباريسيين.

الاهتمام بحصد النتائج

بعد التمسك بالنزول إلى الأرض، اعتبرت أن حصد النتائج هو القاعدة الثانية التي حددتها عندما تحملت مسؤولية وزارة الداخلية. كنت أفرض أن أحصل كل مساء على نسخة ملخصة عن الإحصاءات المتعلقة بالجنوح والهجرة. وقررت نشرها شهرياً لكي يتمكن الجميع من التحقق من نتائجنا والاطلاع عليها. كما اخترعت الاجتماعات «3+3»: فكنت أستقبل شهرياً 3 من مسؤولي المقاطعات الذين حصدوا أفضل النتائج، و3 من مسؤولي المقاطعات الذين حصدوا أسوأ النتائج. الهدف من استقبال الثلاثة الأوائل هو تهنئتهم، والهدف من استقبال الثلاثة الأخيرين هو تفهمهم ومساعدتهم للتقدم. على صعيد الهجرة، حددت للمقاطعات أهدافاً تتعلق بتنفيذ قرارات الإبعاد والحصول على تأشيرات مرور قنصلية.

إن هذه الطريقة، المدعومة طبعاً بإصلاحات تشريعية وهيكلية ضخمة، أعطت ثمارها. ففي خلال أربع سنوات، انخفضت نسبة الجنوح بحوالى 9% فيما كانت قد ارتفعت بين عامي 1998 و2002 إلى 14.5%. يمثّل هذا الرقم 300000 جرم أو جنحة تمّ تحاشيها سنوياً، وحوالى مليون ضحية تمّ تحيّدها. كما ارتفع معدل الوضوح تسع نقاط بعد أن انخفض

ثلاث نقاط خلال الفترة السابقة. وارتفعت كذلك نسبة الأشخاص المستجوبين إلى حوالى 30%. كما تضاعف عدد الأجانب الذين أعيدوا إلى الحدود بسبب وضع غير شرعي. أخيراً، خلال أربع سنوات، انخفض عدد القتلى على طرقات فرنسا من 8000 إلى أقل من 5000 وتمكنّا من تفادي إعاقة ملايين الأشخاص.

علاوة على هذه الأرقام، زوّدنا أجهزتنا الأمنية بالمعدّات الضرورية لعمل طويل الأمد. فارتفع عدد بصمات الأصابع من 400000 مرجع إلى 2.3 مليار، والبصمات الجينية من 1000 إلى 220000. إنه لتقدّم كبير لتجريم أكبر عدد من المذنبين، ولكن أيضاً لتبرئة غير المذنبين. في الديمقراطية الحديثة، البرهان التقني هو أفضل بكثير من الاعترافات والافتراضات. بالمنطق نفسه، تمكنا من «أنسنة» ظروف الاحتجاز ووضعنا كاميرات على سيارات الشرطة: إنه لفي مصلحة الجميع أن تعمل أجهزة الشرطة بظروف هادئة وجيدة، بمنأى عن مخاطر الانحراف والاتهامات الباطلة. فاستحدثنا مجموعات تدخّل إقليمية تتمتع بمؤهلات كثيرة ومتنوعة تتعلق بالشرطة والضرائب والجمارك، والهدف منها تفكيك الشبكات والزُمَر من خلال الاهتمام أولاً بأمور التراث والمظاهر الخارجية لغنى البلد. لقد غيّرنا مقاربتنا لأعمال العنف المُدني. فالاكتفاء بكبح الحقائق لم يرضِني. من الآن فصاعداً، سنستدعي من يجب استدعاؤه. بهذه الطريقة تمّ توقيف 4700 شخص خلال أزمة ت2 2005 ، وهذا التغيير في المنهج يفسّر كيف تمكنّا من اجتياز هذه الأحداث بدون إيقاع ضحايا لا من جانب القوات الأمنية ولا من جانب الجانحين. كما اتخذنا كل التدابير الضرورية لحماية إضافية من الإرهاب وللتخلص من أعمال العنف خلال المباريات الرياضية (وخاصة كرة القدم). من جهتها تغيّرت سياسة الهجرة كثيراً: فباتت فرنسا دولة مفتوحة لكنها حرة في اختيار من تريد استقباله على أراضيها. أخيراً، خلال أشهر قليلة سيتمّ التصويت على قانون حول منع الجنوح، وللمرة الأولى، ستكون لبلدنا سياسة وقائية شاملة.

ليس الهدف من هذا الكتاب عرضَ ما قمت به كوزير للداخلية أو المال؛ فقد يحصل ذلك في إطارات أخرى. هدفي هو أن أظهر، من خلال الأمثلة، كل ما يستطيعُ وزيرٌ إنجازه في أشهر قليلة، بالإرادة والعزم والإبداع. الأمور التي حققناها لم تكن سهلة: كثيرون حاولوا إعاقة عملنا بمن فيهم عائلتي السياسية. الأمور لا تحصل بسحر ساحر. لقد عملنا ساعات طويلة خلال أشهر طويلة طويلة. ولكن في النهاية كان عملنا عميقاً، واسعاً ومتكاملاً. والجدير بالذكر أن اليسار الذي لم يحقق شيئاً طوال خمس سنوات، قد دفعنا إلى العمل في ظروف صعبة.

يُقال إن الإدارة ليست فعّالة، وبعيدة عن الواقع على الأرض، وخاضعة لضغوطات إدارية متعددة، وإن كبار الموظفين لا يحترمون إرادة الوزراء ويُبطل كلّ منهم عمل الآخر. الإدارة خاضعة لضغوطات إدارية متعددة؟ هذا صحيح جداً عندما نفكّر أنه لا بد من التقدّم إلى امتحان إداري للانتقال من الإدارة العامة للضرائب – المكلّفة احتساب وتغطية بعض الضرائب – إلى المحاسبة العامة المكلّفة... مراقبة وتغطية ضرائب أخرى. ولكن أهم ما تفتقره الإدارات هو حسن الإدارة: أن تُحدَّد لها أهداف؛ أن تُقيَّم استناداً إلى نتائج؛ وأن تُجنى الاستنتاجات حول وسائلها وأداء رؤسائها.

في وزارة الداخلية، كما في بيرسي [وزارة المالية]، لطالما اعتبرت أن رؤساء الإدارة المركزية هم معاونون لي. أعتقد أنه من الضروري تقليص عدد المكاتب الوزارية بحيث يكون كبار موظفي الوزارة على اتصال مباشر مع الوزراء. وأعتبر أيضاً، للسبب نفسه، أن على الوزراء أنفسهم أن يختاروا رؤساء الإدارة المركزية المرتبطين بهم. إنها لَغرابة فرنسية تلك القاعدة التي توكِل إلى رئيس الجمهورية أمر تسمية 70 ألف موظف! أما في المكاتب الوزارية، فبدلاً من دعم الرؤساء بمعاونين شباب متعطشين إلى استلام مهامهم، تمّ استقدام أشخاص لا يتواجدون في الإدارة: من باحثين ومفكرين وأشخاص من القطاع الخاص. لطالما اعتقدت أن المهم في المكتب الوزاري ليس عدد المستشارين بل نوعيتهم وشجاعتهم.

أنا أفضّل الشخص الذي يلتزم على الشخص الذي يكتفي بالتفرّج. لذلك لم أستغرب يوماً أن يهتم الموظفون بالعمل السياسي؛ لا بل سهرت على دعم مسؤولي المقاطعات المنتمين إلى مكتب وزاري، وحتى داخل حكومة لا أدعمها. فلهم، برأيي، الفضل في المخاطرة واكتساب خبرة، ما كان العمل الإداري وحده ليُكسبهم إياها. لقد دفعني ذلك إلى تسمية مسؤولي مقاطعات ينتمون إلى ما سمي «اليسار»، لتولّي مسؤوليات كبيرة. لم أندم على ذلك. عندما نعود إلى الأرض أو إلى الإدارة المركزية، نرى أن الخبرة في مكتب وزاري هي غنى لا لُبس فيه.

ما زلت على استعداد للقيام بتغيير كبير آخر. فمنذ 30 سنة، وكبار الموظفين البارعين يتركون الشأن العام لممارسة مسؤوليات هامة في القطاع الخاص. لا بد من قلب هذا الميل، ليتمكن الوزراء الجدد من الاعتماد على معاونين كفوئين استفادوا من ثقافة مزدوجة في القطاعين العام والخاص. فلماذا مثلاً في بداية السنوات الخمس المقبلة، لا نتصور اقتراح 100 عقد لا تُصنَّف رواتبها، ليعود إلى القطاع العام مَن هم أكثر فعالية في القطاع الخاص؟ سنكسب الكثير حتماً من صراع الخبرات هذا ومن إعادة إحياء الوظيفة العامة.

بعد زيارة أي مكان، أو عقب أي اجتماع، أحدد فوراً موعد اللقاء المقبل، وهذه طريقة غالباً ما ألجأ إليها لأرغم فريق عملي على التأهّب الدائم لحصد النتائج. إنه ضغط مفيد يرغمنا على الاستمرار في البحث عن الفعالية في العمل. لو لم أعلن في صيف 2002 إغلاق مركز سانغات في 31 ك1 المقبل لكان ما زال قائماً حتى الآن. لو لم أعطِ الموزعين والصناعيين مهلة 15 يوماً للتوصل إلى اتفاق حول خفض الأسعار، لما حصل الاتفاق. عندما نريد حتماً بلوغ الهدف، لسنا بحاجة إلى ثلاثة أشهر! بعد أحداث بيربينيان حيث وقعت مواجهات طائفية، وأحداث لاكورنيف حيث سقط صبي في الحادية عشرة من عمره بسبب رصاصة طائشة، وبعد أحداث كثيرة أخرى أيضاً، التزمت دائماً العودة لتنفيذ ما أعلنته وما وعدت به. وقد

عدت باستمرار ومعي النتائج. ففي لاكورنيف، وبعد مرور سنة على الأحداث، وبسبب عمل وزارة الداخلية، ارتفعت أحداث الجنوح المُفسّرة بنسبة 44% إذ أُنشئت ثلاث مدارس كبرى (بوليتيكنيك، إيسيك Essec وسوبميكا Supmeca) وقامت بأعمال وصاية ودعم مدرسي للشبان المسجلين في مدارس الحي؛ وثمة مدرستان داخليتان في طور الإنشاء، كما تمكن 196 شاباً من إيجاد فرص عمل. كذلك، لو لم أعقد مؤتمرات صحفية لأتوقف عند ما قمت به، لما حصدنا النتائج نفسها لأننا كنا سنفتقر إلى التدعيم. أخيراً، وخلال أشهر عديدة، استقبلت بانتظام السيدة إرينياك، أرملة المسؤول عن المقاطعة الذي قُتل في كورسيكا عام 1998، للاطلاع على تقدّم التحقيقات المتعلقة بالبحث عن إيفان كولونا، القاتل المُفترض لزوجها. كان العثور على كولونا بالنسبة لي أولوية، فعملت إلى جانب فرق الشرطة والدرك، مستنفدين طاقة مستمرة وعزماً لا يتوقف، ووسيلة عمل دقيقة. لذلك، شكّل العثور عليه أحد أهم لحظات حياتي كوزير للداخلية. فراره من السجن كان بنظري إهانة للجمهورية. كنت في كاربانتراس عندما استطعت أخيراً إبلاغ السيدة إرينياك الخبر. فبات بإمكان هذه المرأة الرائعة أن تبدأ حدادها؛ حان الوقت لذلك، فقد عانت طويلاً.

الديبلوماسية الفعّالة

في نهاية شهر آب 2002، قررت تطبيق سياسة حصد النتائج في عملنا الديبلوماسي. وقد أثار ذلك ضجة كبيرة في أروقة وزارة الخارجية الفرنسية كما في داخل الحكومة الرومانية.

في ذلك الوقت، كنا نعاني من مشاكل كبيرة مع الحكومة الرومانية في مجال الهجرة غير الشرعية، والقِوادة والمتاجرة بالرقيق الأبيض. لم أجد حلاً إلا في الذهاب إلى بوخاريست للتوصل إلى عمل مشترك مع السلطات الرومانية. أما مشروع الاتفاق الذي أعدته لي وزارة الخارجية فلم يتضمن شيئاً: لا التزاماً من الجانب الروماني ولا التزاماً من الجانب الفرنسي. كان

هناك فقط إعلان مبادىء كبيرة، وكلمات طنانة، وتهانٍ متبادلة، وشهادات صداقة، ولكن لا شيء محسوساً.

عندما وصلت إلى هناك، اقترحت على نظيري الروماني، وخاصة على رئيس الوزراء اللامع في ذلك الوقت، أدريان نستاز، أن نضع الكلام الفارغ على حدة، وننص إعلاناً جديداً. لم يُكتب ذلك بأسلوب ديبلوماسي، لكنني حصلت من رومانيا على التعهدات التالية: التعاون بين أجهزتنا الأمنية (الشرطة) لتفكيك شبكات القِوادة والهجرة غير الشرعية؛ تغيير التشريع الروماني بحيث يعاقِب في رومانيا ممارسي القِوادة الذين يستغلون شبكات البغاء في فرنسا، من خلال مصادرة تراثهم بشكل خاص؛ المساعدة للتعريف عن الرومانيين الموجودين في فرنسا بصورة غير شرعية، وإعادتهم إلى بلادهم؛ وضع برنامج استقبال وإعادة دمج القاصرين المعزولين الذين قد نستبقيهم في فرنسا أو نعيدهم إلى رومانيا ليلتحقوا بعائلاتهم. من جانبها حصلت رومانيا من فرنسا على الحق في البحث بنفسها عن الرومانيين الموجودين لدينا بصورة غير شرعية، بمعاونة السلطات الفرنسية لمساعدتهم في إنشاء شرطة حدود. أما الإعلان الأساسي الذي أعدته وزارة الخارجية فلم يبق منه سوى التاريخ والتوقيع.

الديبلوماسية فن صعب. ولكن لكثرة الكلام الفارغ وغياب الطلب والمبادرة، قد نصل إلى اليأس منها. إنه لمن حق شريكين مستقبليين في الوحدة الأوروبية أن يتوقعا من بعضهما تعهدات ملموسة ودقيقة.

أخذ الوقت الكافي للتفكير

خلال الأشهر الأولى التي تلت وصولي إلى وزارة الداخلية، وُجِّه إليّ اللوم لأنني أردت أن أُنجز الأمور بسرعة وأن أقوم بأمور كثيرة، وأنني في النهاية «أفرطت في الأمر». إنه لوم رافقني في كل مراحل حياتي المهنية، منذ صغري. فقد كنت مستعجلاً جداً وطموحاً جداً وشرهاً جداً. وهذا

صحيح. أحب الحياة. أحبها لدرجة أنني أردت الاستفادة من كل لحظة فيها، في الحاضر. لطالما أدهشني من ينصحني بأن «آخذ الوقت الكافي»، كما لو كان الوقت مُلْكَنا فيمكننا التلاعب به كما يحلو لنا. في الحقيقة، لم أصغِ يوماً إلى من ينصحني بالتروّي. فهم يعتبرون أن الوقت ما زال مبكراً عليّ، حتماً قبل أن يفوت الأوان! رأيت كثيراً من الناس، ينتظرون طويلاً فلا يفعلون شيئاً؛ فاستوحيت منهم لأقوم بما هو عكس ذلك تماماً. أفضل المخاطرة بالمحاولة على الندم، لأنني لم أنتهز الفرصة التي كانت سانحة.

كذلك، في كل مسؤولية تُلقى على عاتقي، وطنية كانت أو مقاطعتية أو محلية، كنت أشرع دائماً في العمل منذ الدقيقة الأولى من الساعة الأولى من اليوم الأول، ولا أتوقف عن بذل جهودي إلا في الدقيقة الأخيرة. لا يبقى الإنسان وزيراً طوال حياته؛ وعرفت أيضاً في هذا المجال أشخاصاً ما زالوا، حتى ساعة رحيلهم، يفكرون في ما كان يجب عمله!

لا أشعر أنني أقوم بما «لا يلزم» قناعةً مني بأن الناس يتصورون أن «مَن هم فوق» لا يعملون بشكل كاف. أحب البناء، والفعل، وحل المشاكل. أميل إلى التفكير بحتمية وجود حل، أو إمكانية أو هامش للعمل. أنا أثق بالإرادة والتصميم. لا أنكفىء أمام الفشل. أحب العناد والتحدي. قلّما استسلمت، كي لا أقول أبداً أو أحياناً. أعتقد أن كل شيء يستحق العناء، وأن الجهد هو الرابح في النهاية. هذه هي قيمي. هكذا صُنعْت.

أعمل بكدّ لأنني، خلافاً للفكرة السائدة عني، أشك كثيراً. يعتقد الناس أنني أحمل قناعات صلبة، وهذا صحيح إلى حد ما. فهي ناتجة عن 30 سنة من الحياة السياسية، هذا ليس بالأمر البسيط. نعم، طوال 30 سنة من الحياة العامة، اكتسبت قناعة بأن إدارة سياسة متوازنة تحتاج أولاً إلى التحام مع المجموعة الناخبة، وإراحتها وطمأنتها ثم تشجيعها على الانفتاح. نعم، أنا مقتنع بأن مجتمعنا الفرنسي، في عمقه، يطلب بشدة إحياء بعض قيم اليمين الجمهوري: كالعمل واحترام السلطة والعائلة والمسؤولية الفردية. إن ما يجعل اليمين يخسر منذ سنوات هو عدم كفّه عن الندم لأنه ليس يساراً.

نعم أنا مقتنع أن أي بلد في العالم لا يستطيع التخلي عن بذل الجهود، وأن فرنسا، رغم مؤهلاتها الأكيدة وتاريخها العريق، ستتحول إلى ماض حزين إن لم تتخذ الإجراءات الضرورية للتكيّف مع تغيّرات العالم.

لكن صلابة قناعاتي العميقة ليست متناقضة أبداً مع الشك الذي يراودني باستمرار. فأحاول ألا أعتبر أي تأكيد أو فكرة راسخة أو حقيقة ثابتة، أمراً مكتسباً؛ أحتاج إلى وقت طويل لفهم وضع ما وتحليله. أكتب خطاباتي بخط يدي، وغالباً بشكل مجدّ ودقيق في آن. أستقبل العديد من الأشخاص المختلفين جداً لأتأكد من فهم أي مسألة صعبة من كل «زواياها». لست مأخوذاً أبداً بالعادات والاتفاقيات والتحاليل الجاهزة. أفضل أن أشك كثيراً قبل أن أقرر، على أن أتردد باستمرار بعد اتخاذ القرار. الشك هو طريقة للحكم على الأمور، فيما التردد خطأ لا يؤدي إلى نتيجة.

وهكذا، فكرت طويلاً حتى نضج قراري بترك الحكومة لترؤس «الاتحاد لأجل الحركة الشعبية» UMP عندما كنت وزيراً للمالية. فرض عليّ رئيس الجمهورية أن أختار بين الاستقالة أو العدول عن رئاسة الحزب. كان القانون فريداً ومنصوصاً لي وللمناسبة فقط. أحسست بتمزق كبير حيال ترك العمل المحسوس في بيرسي لإحياء عائلتي السياسية. بقيت أشك في اختياري أسابيع طويلة. كان محيطي منقسماً بدوره حول المسألة. وفي النهاية، فرض الأمر البديهي نفسه: لا بد من غزو المنظمة التي ستكون لها الكلمة الفصل في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

لقد فكّرت طويلاً أيضاً قبل العودة إلى الحكومة. يُقال إنني وافقت على وزارة الداخلية لأحمي نفسي من الأعمال التي تُساق ضدي. أعمال كهذه موجودة بكثرة لسوء الحظ، وسأتحدث عنها لاحقاً. ولكن ليست هي سبب عودتي. حاولت أن أفهم ما يتوقعه مني الفرنسيون. لا يتوقعون أن أبدأ حملتي الانتخابية قبل سنتين من تاريخ الاستحقاق، بل أن أعود إلى العمل بدون تأخير للحفاظ على أمنهم. في ردة فعل أولية، عارض جميع أصدقائي هذه العودة خشية أن أضيع في المتاهات التي ترافق كل عمل حكومي.

لكنني جعلتهم يدركون أنها حياتي، وأنا من «سيدفع الثمن» من ساعات عمل، وإجهاد وضغط؛ وأنني فكّرت بذلك ملياً أكثر مما أفكّر بأي أمر آخر، أو أشعر به. حتى الدقيقة الأخيرة، اعتقد الأشخاص الذين أكنّ لهم صداقة كبيرة، أمثال إدوار بلادور وبيير ميهنيوري وحتى الرئيس جيسكار ديستان، أنهم يستطيعون دفعي إلى العدول عن قراري. ولكن، وبعد تكريس الوقت الكافي للاقتناع، تبددت كل شكوكي. وكنت متأكداً من ضرورة العودة؛ وتحت طائلة الاكتفاء بمنصب وزير الكلمة. ولعل حدود استراتيجية فرانسوا بيرو زادتني إقناعاً أنني ما كنت لأشعر بالارتياح!

في الواقع، أحتاج دائماً إلى متسع من الوقت ليتضح قراري. يقال إنني غريزي، أنا منظّم. قد أخطىء، قد أخطأت فعلاً. لكن القرارات التي أتخذها قلّما تأتي عشوائياً، لأنني أعدّها دائماً بعد تفكير طويل. أحاول تنظيم استراتيجية ما وأتمسك بها. فترة الشك هي فترة التنظيم. فلا أعتذر عنها ولا أطالب بها. وهذا أمر عادل.

التزام كامل

إنه لمن حسن حظي، لا بل هو شرف لي وامتياز أكيد، أن أنال ثقة الناخبين، وأمتلك وسائل التغيير - بصفتي وزيراً - وأقضي حياة شيّقة، وأخدم بلدي - بلد عظيم كفرنسا. لم أفهم يوماً كيف يتذمر الإنسان من ممارسة العمل السياسي. ففي النهاية لا يُرغَم أحد على ممارستها: الطامعون بها كُثر؛ لذا يمكن أن يحل التوّاقون إليها محل المتذمرين من صعوبتها. ورغم المحن والخيبات أنا على ثقة بأنني أحقق، يوماً بعد يوم، حلمي الذي راودني مذ كنت في العشرين من عمري: البناء. في المراهقة، نحلم بما ستكون عليه حياتنا عندما نكبر. في سن الرشد، نحاول تحويل الأحلام إلى حقائق. هذه المعادلة بين أحلام الأمس وحياة اليوم ستسمح حتماً بمقاربة السعادة.

إن هذا الإنجاز الشخصي لا يخلو من الجهود والتضحيات والمحن؛ فهي مصير كل مَن يسيرون قُدماً حتى تحقيق ما يصبون إليه. كل ما هو ثمين يناله الإنسان فقط عندما يُبذل كل طاقته، وهذا الالتزام له ثمنه: فهو من يمنح الطموح شرعيته، وهو من يمنحه نبله.

لقد دفعتني السياسة إلى اتخاذ خيارات مؤلمة، رغم بذلي جهوداً كبيرة للتوفيق بين تطلعاتي الخاصة، وحاجات ومتطلبات المقرّبين. فالوجود في المناصب العليا يتطلب التزاماً كاملاً ودائماً وقوياً، والثمن الغالي تدفعه العائلة والشخص المعني على حد سواء. من ينظر إلى ذلك من الخارج لا يتصوّر كل هذه المتاعب. لكنني على مرّ السنين، لاحظت مدى صعوبة ذلك ومبلغ تعبه.

س.

قبل كتابة هذه السطور، طرحت على نفسي أسئلة عديدة: ألن أعيد من خلالها الحديث عن الجدلية نفسها؟ ألن أُعرّض نفسي للانتقادات نفسها التي لامتني على توريط عائلتي؟ ألن تشعر عائلتي نفسها بالانزعاج من جديد؟ لطالما دارت في رأسي كل هذه التساؤلات. في النهاية، قررت الكلام لأن آخرين فعلوا ذلك، وخاطروا في الاستمرار به. على الأقل فليُدلِ الشخص المعني الأساسي برأيه... فهذا في النهاية ليس مخالفاً للقانون. أرجو أن أقفل بذلك نقاشاً عانيت منه وجرحني، وأعتقد أنه لقنني دروساً كثيرة. أخيراً، وبما أنني أوصي دائماً بالصدق خلال النقاشات العامة، فحريّ أن أبدأ أنا بتطبيق ذلك!

إن ما عانيناه في عائلتي عاناه أيضاً ملايين من الناس. فمعاناتهم معاناتنا، وشكوكهم شكوكنا وآمالهم آمالنا. إنها القصص الأزلية بين كل رجل وامرأة. قصص صعوبة الحياة المشتركة، وقصص قوة الحب. الأمر الوحيد المختلف في قصتنا هو ضغط الحياة العامة، وضغط الشهرة وضغط الإعلان. كل شيء معقّد بين رجل وامرأة، ولكن عندما يصبح كل شيء عاماً، تتحوّل الأحداث الصغيرة في الحياة اليومية إلى حوادث ضخمة. ولمواجهة هذه الحوادث لا بد من طاقة لم أعتقد يوماً أنني قادر على إنتاجها. إنه الثمن الأغلى الذي يُدفَع في الحياة السياسية المعاصرة.

لا أقول «معاصرة» بمعنى «العصرنة» - **لكنت استغنيت عنها** - أقولها بمعنى «في أيامنا الحاضرة». إن هذا التقدم في اتجاه شفافية الحياة الخاصة، والذي لم يكن ممكناً منذ عشر سنوات فقط - أصبح محتماً اليوم. فالأجدى إذاً مواجهة المشكلة بدلاً من المواربة.

س. أكتب الحرف س. لأنني إلى اليوم، وبعد مرور حوالى عشرين عاماً على لقائنا الأول، ما زلت أشعر بالرعشة نفسها كلما لفظت اسمها. س. هي سيسيليا. سيسيليا هي زوجتي، هي جزء مني. مهما بلغت المحن التي عرفناها كزوجين، لم يمر يوم بدون أن نتحادث. هكذا هي الأمور! لم نشأ أن نخذل أحداً، لكن ابتعاد أحدنا عن الآخر كان مستحيلاً ومرفوضاً. ليس لأننا حاولنا ذلك...بل لأنه مستحيل حقاً! فالتحادث، والإصغاء والاستماع واللقاء، كلها أمور وَعينا كم هي أمور هامة وحيوية في ما بيننا. وُجّهت إليّ ملامات كثيرة **لتوريط زواجي في الأحداث**. أفهم هذا اللوم، ولا أريد التخفيف من مسؤوليتي. أرجو فقط أن يفهم الجميع أنني لم أختلق شيئاً من هذه الأحداث لأن كل ما قلته صادق صحيح. فحياتنا المشتركة أردناها ليعيش أحدنا مع الآخر، ومن أجل الآخر. وما ظهوري في الحياة العامة إلا إظهار لحياتي الخاصة المتكاملة مع حياتي العامة. فلا شيء مزيف على الإطلاق.

عندما وعيت مدى تعريضي سيسيليا للمحن، كانت الإساءة قد حصلت: كثير من الضغط، كثير من التهجّم، وقليل من الاهتمام من جهتي. للوهلة الأولى بدت علاقتنا الزوجية هشّة، فكان التمزّق. حصلت أمور سيئة...إلى آخره. ما زلت إلى اليوم أجد صعوبة كبيرة في التحدث عن ذلك. لم أشهد يوماً محنة مماثلة، لم أتخيّل يوماً أنني سأشعر بكل هذا الاضطراب. وفي خضمّ هذا الإعصار، وجدت العزاء في أمرين: أولاً سيسيليا، التي أحست بالمعاناة نفسها لكنها آمنت دوماً بمستقبلنا معاً، مهما بدا ذلك غريباً. وثانياً، تلك الشهادات المتعددة التي أدلى بها مجهولون قالوا لنا إنهم مرّوا بالصعوبات نفسها. غالباً ما يُلام رجال السياسة لأنهم لا

يعيشون «الحياة الحقيقية». أما أنا فأقول الآن إنني استمتّ من أجل ذلك! وهذا ما أرغمني ربما على إخراج الجزء الإنساني الذي كان غائباً عني. محنة مماثلة ليست أبداً مسألة كبرياء أو غيرة. إنها، بعمق وببساطة، إحساس بالحب. المحنة هي الغياب وليس انجراح الغرور.

اليوم، تلاقينا أنا وسيسيليا من جديد، وهذه المرة بجدّية وصدق وحتماً إلى الأبد. وما كلامي عن هذه المسألة إلا بطلب من سيسيليا نفسها، من أجلنا كلينا. أرادتني أن أكون الناطق باسمها، رغم قدرتها على القيام بذلك أفضل مني؛ لكنني رأيت في طلبها مدى رصانتها ورِقّتها، وربما أيضاً مدى ثقتها بزوجها...

لن نتحدث عن الموضوع بعد الآن، على أمل أن يفهم القارىء -رغم قلّة ما قلته- أنني قلت الكثير، لكون سيسيليا ثمينة جداً بالنسبة لي.

أرجو أيضاً من كل إنسان أي يفهم ويقْبَل أن قصّتنا -علاوة على الشهرة- هي ببساطة قصة امرأة ورجل وعائلة، لا ينكرون أخطاءهم، لكنهم يطلبون احترام الآخرين لهم ليتابعوا بصفاء طريق حياة نعلم الآن مدى صعوبتها بالنسبة إلينا جميعاً. حياة يحتاج فيها كل واحد منا إلى حب أدركت اليوم كم هو ثمين، ولا بد من المحافظة عليه. فالماضي سيبقى دوماً مصدراً للعِبر.

الفصل الثاني

السلطة ما زالت موجودة

لست مِمَّن يعتبرون أن السلطة لم تعد موجودة، أو أصبحت غير مجدية أو عاجزة، أو زائلة أو ببساطة غائبة. يجب أن تُفهَم الأمور خارج السياسة: بتعبير آخر، وكما أردت أن أبرهن خلال التزامي الكامل بنشاطي كوزير للداخلية ثم كوزير للاقتصاد والمالية، لا وجود للقدرية في نظري. فهوامش العمل هي هوامش حقيقية مهما صغُرَت، والعمل بات ممكناً وضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

لكن الإطار العام يتطوّر، هذا صحيح؛ فلم تعد السلطة تُمارس اليوم كما في السابق: لقد أصبح التواصل عنصراً حاسماً بسبب تطوّر وسائل الإعلام، ولكن أكثر من ذلك، بسبب تحوّل المجتمع؛ المواطنون، الفرنسيون كما رعايا الديمقراطيات الأخرى، يتمتعون بثقافة أكبر وهم بالتالي أكثر تطلباً. فبين استحقاقين انتخابيين، لم يمنحوا ثقة عمياء لهذه الغالبية أو تلك؛ أرادوا أن يعرفوا ويفهموا يوماً بعد يوم نوايا حاكميهم. لذا يستحيل، في عصرنا هذا، العمل بدون الإعلام والشرح والتواصل ومحاولة الإقناع.

منذ ثلاثين عاماً، كنّا نفعل ثم نشرح. اليوم، العكس هو الصحيح: فبما أننا شرحنا جيداً، يسمح لنا «الرأي العام» بأن نفعَل. وبات التواصل مقدمة للفعل. هو المرحلة الأولى، ولا يمكن بالتالي التمييز بين المضمون والشكل، لأنهما انصهرا انصهاراً متيناً.

إن لم نتخطَّ هذه المرحلة الأولى، يصبح الفِعل مستحيلاً. بعد مرور وقت قصير على وصولي إلى وزارة الداخلية عام 2002، كتبت صحيفة **لو موند** عندما أطلقتُ مشروع القانون حول الأمن الداخلي، العنوان التالي: «ساركوزي يعلن الحرب على الفقراء». فهم أيضاً اختاروا وسيلة التواصل... لكنني ناضلت خطوة خطوة، ولم أشأ الاعتذار، ولا التأثّر ولا الخضوع لهذا العنوان المختصر المُراد من خلاله منعي من العمل؛ كما رأيت هذا القول مهيناً لملايين من الناس الذين يعانون من مشاكل اجتماعية كبيرة دون أن يكونوا جانحين. عندما ربحت هذه المعركة الإعلامية الأولى، تمكّنت من تنفيذ سياسة جديدة لأمن الفرنسيين.

في الإطار نفسه، إن **عملية بناء أوروبا**، وبشكل أشمل، مجموعة واجباتنا الدولية، تحدّ فعلاً من هوامش عملنا كسلطة قومية. فبعض الإصلاحات لا يمكننا تحقيقها بدون موافقة شركائنا أو **المؤسسات المشتركة الأوروبية**. والعولمة الاقتصادية تُخضِع قرارات الدول باستمرار للظروف السيئة التي تمر بها حركة عناصر الإنتاج وبخاصة رؤوس الأموال، فيما السهولة المتزايدة لحركة الأفكار والإعلام والأشخاص والسلع، تخلق إشكاليات جدّية كضغط الهجرة وتلف البيئة والإرهاب.

ومع ذلك، تستمر قدرة المسؤولين السياسيين على العمل، ويجب الكفّ عن التلطّي وراء هذه الأسباب لتغطية عدم العمل. فالعولمة، وأوروبا والتزاماتنا الدولية لا تجرّد العمل السياسي من أهليته، بل تفرض بعض الضغوطات فحسب. وعلينا نحن أن نخترع العمل الذي يتماشى مع هذا الوضع! هل نعتقد أن إعادة الإعمار وتفكيك المستوطنات كان أكثر سهولة خلال الحرب العالمية الأولى وأزمة عام 1929 وهزيمة عام 1940؟

على العاملين في المجال السياسي أن يتأقلموا مع الضغوطات الجديدة، ومقومات العمل الجديدة وانتقاء هوامش العمل حيث يجب أن تكون متوفرة. فظروف ممارسة السلطة هي التي تتغير لا الهدف الذي هو الفِعل. المهمة الأولى الملقاة على عاتق أي رجل سياسي هي إعطاء أمل جديد من

خلال إثبات إمكانية الضغط على سير الأحداث. بهذه الطريقة يمكن تحقيق ما يستحيل تحقيقه، وتقلّ حتمية ما هو محتّم. ومن مصلحة مَن يتقدم إلى الانتخابات أن يؤكد أن الأمور أفلتت من السيطرة...ليتولى مسؤوليةً لن تعود موجودة!

أريد أن أشير أيضاً إلى أن العديد من المشاكل الراهنة التي تعاني منها فرنسا والمجتمع الفرنسي، لا علاقة لها بالبناء الأوروبي أو العولمة. مثال على ذلك، انفجار الوضع الأمني وزيادة الجنوح بين عامي 1997 و2002. حصل ذلك في الضواحي التي تركناها منذ سنوات تغرق في اليأس وانعدام الحقوق. حصل ذلك على صعيد التربية الوطنية أيضاً. فبعد النجاح الخارق في جعل التعليم ديمقراطياً ويطال فئات شعبية واسعة في السبعينيات، فشلت المدارس اليوم من جديد بسبب رسوب العديد من الأطفال وازدياد عدم المساواة في المدرسة. في هذه المجالات، لن تمنعنا أوروبا ولا العولمة من العمل. كذلك الأمر بالنسبة إلى قضائنا المتسامح جداً مع الجانحين، والمتشدد جداً مع الأبرياء، والبعيد جداً عن الضحايا؛ كذلك الأمر أيضاً بالنسبة إلى أبحاثنا التي تتراجع يوماً بعد يوم، وإلى نظامنا الصحي الذي ترتفع تكاليفه يوماً بعد يوم - وهذا أمر حتمي - لكنه ليس قادراً على تولّي بعض الحالات المتكررة كالتبعية أو الإدمان، أو المآسي الكبيرة كالسرطان. ففي حالات كثيرة يضطر الناس إلى الانتظار أسابيع عديدة قبل الخضوع للمعالجة من معاناة هذا المرض الرهيب. هل يُعقل ذلك في بلد ثري كبلدنا، ينفق أموالاً طائلة على المجال الصحي؟ أستطيع تعداد آلاف الأمثلة عن تباطؤ المجتمع الفرنسي أو سوء عمله، ولن يقف أي ضغط دولي في وجه تغيير هذه الأوضاع.

خفض الأسعار مثالٌ على العمل العادل والممكن

عندما قررت في نيسان 2004 أن أفاوض مع الصناعيين والموزعين، حول خفض أسعار السلع في المخازن الكبرى، تعرضت لضغوطات كبيرة

من قبل الأوساط الاقتصادية. فشرحوا لي أن أسهم بورصة «كارفور» التي تضم 45 ألف موظف، وهي المجموعة العالمية الثانية في هذا القطاع، وإحدى أضخم مؤسساتنا على الصعيد الدولي، ستشهد هبوطاً في الأسعار، ما يجعل من «كارفور» طريدة في يد «وول مارت» القائد العالمي، المعروف بوسائله العنيفة وغير المقبولة في الميدان الاجتماعي. كما ادّعى الأشخاص أنفسهم أن خفض الأسعار قد يُضعف العديد من مؤسساتنا في مجال الصناعة الزراعية-الغذائية. واللافت أن الصناعيين والموزعين الذين يتشاجرون عادة بسهولة، راحوا يدعمون بعضهم البعض منعاً لأي تغيير. وقام أحد الموزعين -لن أذكر اسمه رغم معرفتي به - بنشر «مذكرة بيضاء» على المنتخبين والصحفيين وأصحاب الرأي، الهدف منها إثبات أن خفض الأسعار بنسبة 1% يؤدي إلى إلغاء ملايين الوظائف، مستنداً بذلك إلى ما حصل في هولندا وليس له أية صلة بالموضوع.

«المذكرة البيضاء» هي المذكرة التي لا يريد صاحبها ذكر اسمه. عندما أصبحت وزيراً للداخلية عام 2002، كان من بين قراراتي الأولى إلغاء «المذكرات البيضاء» في البلاغات العامة، وفرض توقيع أية مذكرة من قبل كاتبها. لم نعد في عام 1940؛ بلدنا هو بلد الكلمة الحرة؛ من أراد أن يقول شيئاً، فليتحلَّ بشجاعة تحمّل مسؤولية ما يقول.

هذه المحاذير وحدها كانت كفيلة بتكبيل أي وزير. والأسوأ من ذلك كان رأي الإدارة العليا في بيرسي [وزارة المالية]: فقد اعتبرت أن الضغط لن يجدي نفعاً؛ كما رأت أن وزير المالية لم يعد يمارس صلاحياته منذ زمن بعيد، أقلّه على صعيد وضع الأسعار.

لم أشاركها هذا الرأي. صحيح أنني لم أتمتع بصلاحية خفض الأسعار، لكنني كنت واثقاً من أن اعتمادي على الرأي العام، أي على المستهلكين، سيلغي معارضة الصناعيين والموزعين. ومنذ التحوّل إلى اليورو، قللت مؤشرات التضخم من أهمية زيادة الأسعار. وأُريد للأسعار ما أُريد لانعدام الأمن: التمييز بين ارتفاع الأسعار، والإحساس بارتفاع الأسعار!

لم يخطئ الفرنسيون على هذا الصعيد. لذا كان التحرك ضرورياً: فهو أمر عادل بالنسبة إلى المستهلكين، ومفيد للاقتصاد إذ ينتفع منه الاستهلاك، وفي النهاية المنتجون والموزعون على حد سواء. لذا، وبسبب هذا التحرك، بقيت أسعار السلع الاستهلاكية تنخفض منذ أيلول عام 2004 بنسبة تفوق الـ2% التي كانت مرتقبة في البداية بموجب الاتفاق. لم يشترِ وول مارت «كارفور»، ولم تُفلس أية مؤسسة زراعية - غذائية، وبدأ تعديل القانون السخيف - الذي وُضع عام 1996، وسمح بهذا الانحراف التضخمي- بحيث يتماشى مع مصالح المستهلكين. والله يعلم أنني كنت وحيداً في بداية هذا التحرك.

وفي الليلة الشهيرة في حزيران 2004 التي توصلنا خلالها إلى اتفاق، قيل إنني قمت بتهديد مجموعات صناعية بأن أفضح على التلفاز ممارساتها الضرائبية إن لم توقّع الاتفاق. هذا صحيح. وهذا بالضبط ما كان ينبغي أن أفعله. فوزير المالية هو وزير كل الفرنسيين وليس وزير بعض المؤسسات. بأي حق كنت لأترك بعض المجموعات الصناعية الكبرى، أو المخازن، تغتني على حساب الفرنسيين وبصورة غير شرعية؟

ليس غياب السلطة مَن يُفقد السياسة مصداقيتها ويُفقِد أربابها شرعيتهم، بل عدم ممارستهم السلطة المناطة بهم. هذا هو مفتاح المشكلة: الاستقالة عن الإرادة السياسية التي تتحول إلى ضعف في الإبداع. وبما أن الطبيعة تكره الفراغ، فكلما استمرت هذه المسألة، كلما استفادت القوى غير السياسية.

لعله من المستحسن اليوم انتقاد الأرباح المذهلة التي تجنيها بعض المؤسسات من مؤشر بورصة باريس CAC 40. ولكن بدلاً من إضاعة الوقت في توجيه الإدانات هنا وهناك، من خلال خطب رنانة تفتقر إلى فائدة عملية، فلننظر إلى الأمور في التفاصيل. إذا كانت هذه الأرباح غير مستحقّة، كما حصل بالنسبة إلى السلع الاستهلاكية في المخازن، فلنتحرك ونُدخل الإصلاحات. إذا كانت مستحقة، فلنفرح لنجاح مؤسساتنا.

لقد برهنتُ من خلال خفض أسعار السلع الاستهلاكية الشائعة أن وزير المالية يستطيع حتى الآن التأثير على حياة الفرنسيين اليومية. وكانت هذه وسيلة أخرى للخروج من المأزق الذي كانت تمثّله بيرسي بالنسبة لي، إذا ابتعدت عن الملفات الوطنية الملموسة على حساب المؤتمرات الدولية الكبيرة، والنظرية إلى حد بعيد. وبحسب بعض أصدقائي، ما كنت لأقبل مسؤولية وزارة المالية، لأنني أخاطر بالابتعاد عن الاهتمام اليومي بالفرنسيين، الأمر الذي تفرّدت به منذ عام 2002. لكنني سرعان ما بددت هذه المخاوف التي بقيت، منذ تسميتي، تغذي عقول أصحاب النوايا السيئة، وعقول أصحاب الأحاسيس الصادقة والصديقة. فأنا أعتبر أن إمكانيات العمل متوفرة لكل وزير. فحيثما تُمارس المسؤوليات يمكن – لا بل يجب – تطبيق المبادئ نفسها، بالإرادة نفسها. المشاكل تتغيّر، لكن الإشكالية تبقى نفسها: أولاً إقناع الفرنسيين، ثم بالعمل، وإعادة الأمل.

الاستلهام من نجاحات الآخرين

يخضع شركاؤنا للضغوطات نفسها التي نخضع لها، ومع ذلك، فقد نجحوا في التكيّف بدون أن يخسروا أياً من رموز هويتهم، وأحياناً بالعيش أفضل من السابق. هذا مثل لا بد من التأمل فيه، إذ اللافت هو وضع بريطانيا وهي – كما نذكر جميعنا – بلد تجاوزته الأحداث في السبعينيات، وانخفض ناتجه الداخلي الخام إلى 25% عما هو عليه في فرنسا؛ بلد اعتقد أنه سيبقى عرضة لبطالة وإعادة بناء لهيكليته الصناعية، وحتى لغياب صناعته. هل تساءلنا لماذا اشترى الإنكليز منازلنا في دوردوني، في بيريغورد ولوبيرون، وفي سافوا ومناطق أخرى كثيرة؟ اشتروها فقط لأن الناتج الداخلي الخام في بريطانيا تجاوز اليوم الـ10% عما هو عليه في فرنسا، ولأن المستوى المعيشي للبريطانيين هو أعلى من المستوى المعيشي للفرنسيين. أنا لا أحمل أي ضغينة للبريطانيين، فهم أصدقاؤنا، ولكن ليس طموحي أن تتحول أجمل قرى فرنسا إلى مراكز اصطياف مخصصة للبريطانيين!

الأخطر من ذلك أيضاً أن لندن كادت تصبح المدينة السابعة في فرنسا. فهي تطفئ ظمأ ملايين الفرنسيين الذين يستقرون فيها، ومن بينهم ابنتنا؛ كما لو كان النجاح هناك أكثر سهولة من النجاح عندنا، لا بل كما لو بات النجاح عاراً عندنا لدرجة أن الشاب الذي يسعى إلى التقدّم يضطر للذهاب إلى هناك. أنا أرفض هذه الرؤية الاختزالية لما قد يؤول إليه الوضع في فرنسا. ولا أستكين عندما أرى الطبقة الأكثر دينامية وتطوعاً في مجتمعنا، وهي طبقة الشباب، تغادر أرض الوطن. فخلال السنوات الأخيرة، ذهب مليون فرنسي للعيش في الخارج، وهو عدد يساوي إلى حد بعيد عدد الذين قضوا خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918 (1،3 مليون قتيل فرنسي).

ومن بين الأمثلة الهامة أيضاً، البلاد الاسكندينافية. فهي مثال معاكس حقيقي في نهاية السبعينيات وحتى الثمانينيات، إذ ارتفع معدل الاقتطاع الإلزامي وكذلك الدين العام فبلغ حداً يصعب تحمّله؛ أمام هذا الوضع، لا يسعنا اليوم إلا أن نعبّر عن إعجابنا بالنتائج التي حققتها: الدانمارك بسبب النموذج الذي ابتدعته وهو يجمع بين مرونة سوق العمل وسلامة التوظيف؛ فنلندا بسبب النموذج التربوي (وهي أول بلد في منظمة التجارة والنمو الاقتصادي OCDE مكانةً في تصنيف «برنامج التحسين الدولي للطلاب»)؛ السويد، بسبب إنفاقها على الأبحاث والتنمية (الرتبة الثانية عالمياً)، ومكانة المرأة ونموذجها الإداري وسياستها البيئية ودور الرياضة فيها.

هذه النجاحات لا يمكننا نقلها مباشرة إلى بلادنا، لكن تراكمها قد يدفعنا إلى التفكير. فهي لم تتحقق بالصدفة، بل هي ثمرة قرارات سياسية داخلية تُظهر أن الدول ما زالت تتمتع بإمكانيات العمل. باختصار، لماذا نمنع أنفسنا من تحقيق النجاح الذي أحرزه الآخرون؟ كيف نُضعِف هويتنا عندما نُغنيها بنجاحات الآخرين؟

بعد أن أصبح الاقتصاد شأناً عالمياً، وازداد الترابط بين مختلف دولنا،

لا أرى سبباً لعدم العمل، لا بل يجب تحفيز عملية التجديد والإبداع. فمن الضروري جداً برأيي أن تنفتح الحياة السياسية الفرنسية على الخبرات الآتية من الخارج. نقاشنا العام ليس مُشبعاً بشكل كاف مما يفعله الآخرون: نجاحاتهم ومبادراتهم وفشلهم. لطالما تساءلت من أين أتى ميلنا إلى اختبار ما لا يُجدي نفعاً، وخوفنا من كل ما ينجح عند الآخرين؟ علينا، على العكس، أن نتعلم الكثير من الدانماركيين والإسبان والإنكليز والألمان وحتى...الأميركيين!

إن الإشادة بالسياسات المتّبعة في دول أخرى لا تعني فرض نموذج يبقى غريباً عنّا. «ساركو الأميركي»، والمقصود بذلك الرجل السياسي الذي سيحوّل النموذج الاجتماعي الفرنسي إلى النموذج الاجتماعي الأنكلوسكسوني: هذا اختزال تعرف سرّه الحياة السياسية الفرنسية، ويهدف إلى منع التفكير والعمل، وأجرؤ على القول إنه اختزال يهدف إلى القتل! وإلى تجميع كل ما يجعلني خادماً لعدم المساواة ولتجاوزات الولايات المتحدة الأميركية في سلة واحدة: التحررية، رأيي بالتمييز الإيجابي، اقتراحاتي المؤسساتية، كتابي حول الأديان بحيث يُتعمّد إغفال الكلمة الأولى في العنوان «الجمهورية»(*)...

لو لم أكن أنظر إلا إلى النموذج الأميركي، لعشت في الولايات المتحدة. لست كذلك. فأنا أقدّر التحرك الاجتماعي داخل المجتمع الأميركي، بحيث الانطلاق من لا شيء يحقق نجاحاً استثنائياً. قد نُخفق ونبادر إلى فرصة ثانية، فالجدارة تُكافأ. كما أن القوانين الاجتماعية هناك أقل بكثير منها في فرنسا. فلا يُحكم عليك من طريقة إلقائك السلام أو مما يوحيه اسمك. في المقابل، لا أميل أبداً إلى تطبيق النموذج الاجتماعي الأميركي؛ فالحماية الاجتماعية غير كافية هناك وتفتقر إلى المساواة. لا أقبل أن يحظى

(*) الجمهورية، الأديان، الأمل, *La République, les religions, l'espérance,* entretiens avec Thibaoud Collin, Philippe Verdin, Le Cerf, 2004.

الإنسان بعناية بسيطة - أو لا يحظى بها بتاتاً - لأنه فقير؛ أن يعيش وهو يخشى في كل لحظة أن يمرض لأنه لا يحظى بحماية اجتماعية.

أما التمييز الإيجابي، فلنتحدث عنه! أراد الأميركيون معالجة مسألة استبعاد بعض الأقليات، وبالأخص الشعب الأسود، من خلال سياسة أطلقوا عليها اسم «التمييز الإيجابي». في فرنسا، أردنا تقليد هذه السياسة فجعلناها تقتصر على نظام حصص في الجامعات. بهذه الطريقة، نسينا من جهة أن أول أوجه التمييز الإيجابي كان تخصيص الأسواق العامة للمؤسسات التي يتنوّع فيها موظفوها، ومن جهة أخرى أن نظام الحصص أُدين من قبل المحكمة العليا الأميركية عام 1978 ثم انحصر في إطار فرضيات محدودة جداً. لذا، فالتمييز الإيجابي الأميركي لم يكن مجرد مسألة حصص بل وعياً حقيقياً وانطلاقة جديدة وإرادة سياسية، ومجتمعاً انفتحت أعينه فجأة فقرر التحرك كي لا تكون المساواة بين الأفراد شكلية فحسب، بل حقيقية، وكي يكون تنوّع المجتمع الأميركي حاضراً في كل القطاعات وعلى كل مستويات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. على كل حال، الترجمة الصحيحة لعبارة affirmative action [الانكلوساكسونية] هي العمل الإرادي.

هذه السياسة لم تحلّ كل المشاكل أبداً. ولكن يوجد اليوم بورجوازية سوداء وبورجوازية إسبانية وبورجوازية آسيوية...وفي كل ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والعلمية الأميركية، برزت أسماء كبيرة من كل الأقليات السائدة، وهي ليست استثناءات ولا حجج: كوندوليزا رايس، كولين باول، كلارنس توماس، قاضي المحكمة العليا، كينيث شونو Kenneth Chenault رئيس ومدير عام الـ «أميركان إكسبرس»، ريتشارد د. بارسونز رئيس ومدير عام «تايم وورنر»، ستان أونيل، رئيس ومدير عام «ميريل لينش»، زلماي م. خليل زاده، السفير الأميركي في العراق، فريد زكريا، أحد المفكرين الأكثر شهرة والمعروف إعلامياً في مجال السياسة الخارجية، كارلوس غوتييريز Gutierrez

وألبيرتو كونزاليس Gonzales وهما على التوالي وزير الاقتصاد ووزير العدل، وأسماء كثيرة أخرى. شئنا أم أبينا، ليس هذا وضع فرنسا في أي من أقلياتنا المنحدرة من الهجرة الحديثة.

التمييز الإيجابي الأميركي خبرة يمكن استلهامها. هل يمر ذلك بنظام حصص؟ ليس بالضرورة. إنه إرادة سياسية لا بد أن توقظنا. ففرنسا تعاني من مشكلة كبيرة مع شبابها المنحدرين من الهجرة، مشكلة تتنامى منذ سنوات، مشكلة تمنعها من الاهتمام بمسائل أخرى، وهي أخيراً مشكلة يمكننا تسويتها إذا تحركت بقوة في كل الميادين.

في عام 1598، ومن خلال منشور نانت Édit de Nantes، وضع الملك هنري الرابع حداً لحوالى 40 سنة من الحروب الدينية البربرية والمرهِقة، وساد السلام المدني حوالى 100 سنة تقريباً. لم ينص منشور نانت على كلمات فقط، بل تضمن حقوقاً ملموسة وعظيمة لكل العصر: حرية الوجدان، المساواة المدنية، السماح للبروتستانت الذين يشلكون بين 5 و10% من الشعب في ذلك الوقت أن يحظوا بالمناصب والمراكز والمسؤوليات العامة بدون أي تفريق أو تمييز، وأن يحق لهم دخول المدارس والجامعات ودور العجزة. كما منح القانون البروتستانت حق المحاكمة من قبل محاكم خاصة تضم قضاة بروتستانت وتحفظ لهم 150 موقعاً قوياً أي قصوراً ومدناً محصنة لحمايتهم بدعم من الخزينة الملكية. في عام 1791، أعتقت الثورة الفرنسية من جهتها يهود فرنسا، واعترفت بهم مواطنين فرنسيين، ومنحتهم إمكانية الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، وهذه سياسة أدخلها الملك لويس السادس عشر، وثبّتتها الإمبراطورية(*)، فبات يهود بلدنا أكثر المدافعين عن النموذج الفرنسي للتفاعل.

لكل عصر حلوله، ولكن حلوله القوية والطوعية والحازمة. إن

(*) عهد الأمبراطور نابوليون الأول [المترجمة].

الإعجاب بالتمييز الإيجابي الأميركي ليس إنكاراً لتاريخنا أو لنموذج اندماجنا؛ وليس رغبة بنقل النموذج الأميركي للجماعات أو التمييز السكني في المدن. إنه بحث عن حلول برغماتية لمشكلة ملحّة في المجتمع الفرنسي. إنه دعوة إلى الوعي، وإقناع للناس بأن المخاطر تزيد عندما نبقى مختبئين وراء مبادئنا الجميلة، بدلاً من بذل الجهد الضروري لتسريع عملية دمج المختلفين عن الأغلبية من حيث لون البشرة. ولكن يجب أن يكون هذا الجهد مؤقتاً. فشرعية جهد خاص أو إضافي تبذله الجمهورية إزاء هذه الفئة أو تلك من الأشخاص أو الأراضي، تعني إقامة توازن ما. وما إن يحصل هذا التوازن، حتى يكف الجهد الإضافي. ولعل أكثر ما يضرب النموذج الفرنسي للاندماج، ليس السماح للشبان المغربيين أو السود بأن يصبحوا محامين أو بوليتيكنيكيين أو صحفيين أو أصحاب مصارف أو رؤساء مؤسسات أو وزراء، بل الخطر في التساهل بذلك مدة طويلة بحيث يصبح خريج «الدراسات العليا المتخصصة» عاطلاً عن العمل بعد سنة، لأنه أسود أو من أصل مغربي، فيما جميع أصدقائه وجدوا وظائف مناسبة.

الفرنسيون يريدون أن يكونوا فرنسيين، ولا يمكنهم إلا أن يكونوا فرنسيين. لذا، فنقل نموذج أجنبي لا معنى له، ولا فرصة له في النجاح. وعلى فرنسا أن تغرف من جذورها العميقة طاقتها للنجاح، لا من تقليد رخيص لنماذج آتية من الخارج. على فرنسا أن تُصقل بمزاياها العريقة طابعها وهويتها، فتتسلح بقوة التعالي على هذه العراقيل وتجاوزها لتخترع طريقتها في الدخول إلى الألفية الجديدة، بدون أن تنكر ما هي عليه، وبدون أن تخشى المستقبل.

الفرنسيون متعلقون بقيِمهم، وهم على حق لأن قيمهم هذه ألهمت العالم. أريدهم أن يحافظوا على ثقتهم بمستقبل بلدنا. فرنسا ليست حنيناً. يمكنها أن تصبح مثالاً من جديد. لكن ذلك يتطلب طبعاً عملاً وجهداً شخصيَين، وإعادة إحياء لقيمنا التي ليست دائماً كما نراها: فلتكون مثالاً

يجب أن تكون مثالياً! لكن نموذجنا الاجتماعي لم يعد مثالياً، ونظام اندماجنا ليس مثالياً جداً، وتنظيمنا الاقتصادي تدنّت مثاليته. فنحن نخلط بين المساواة والمساواتية، التضامن والمعاونة، العدالة والتسوية، الوطنية والقومية... يجب أن تعود فرنسا من جديد وطن العمل، والاستحقاق، والمسؤولية والأخوة؛ بلداً يصبح فيه التطور الاجتماعي ممكناً ومُشجّعاً ومُراداً لكل من يستحقه بجهوده.

العمل بشكل مختلف مع أوروبا

طوال سنوات عديدة، شرحنا للفرنسيين أننا في حال عجزنا عن فعل أي شيء، أو تغيير أي شيء، فأوروبا هي السبب. وبما أن ليونيل جوسبان في مشروعه لم يكن اشتراكياً، اقتنع الناخبون تماماً بما قلناه وصوّتوا ضد مشروع الدستور الأوروبي خلال استفتاء عام 2005. أوروبا ليست مدى مفتوحاً في المطلق، بل هي مجموعة بلدان مختلفة. وعلى هذه البلدان أن تتحرك إذا أرادت أن يعمل الاتحاد الأوروبي بشكل مختلف.

هذا ما حاولت تطبيقه على صعيد الهجرة والأمن. فمسائل الأمن واللجوء والهجرة ترتبط أكثر فأكثر بالمستوى المجتمعي. هي أولاً حقيقة قانونية، وخيار الدول الأعضاء. وهي بشكل خاص ضرورة مطلقة. إن إزالة الحدود الداخلية تسهّل كثيراً تنقّل الجريمة المنظّمة داخل الأراضي الأوروبية. وأنا أعلم جيداً أن إنابة قضائية دولية تستغرق أشهراً عديدة لتعود من إيطاليا، فيما يستطيع الإرهابيون اجتياز الأراضي الأوروبية بكاملها في 72 ساعة؛ ولا يلغي هذه السهولة إلا التوفيق بين مختلف إجراءاتنا المتعلقة بالشرطة والقضاء، والتقارب بين أجهزة الشرطة في بلادنا. إن كل أجنبي يدخل أحد البلدان الأعضاء في الاتحاد، إنما يدخل حتماً إلى مجموعة البلدان التي أزالت حدودها الداخلية. ولكن إذا حافظ كل بلد على سياسته الخاصة المتعلقة بالتنقّل، البعض تشدد والبعض الآخر كان أكثر مرونة، فلن يجدي ذلك نفعاً. أخيراً، أوروبا هي الوحيدة القادرة

على تطبيق سياسة مساعدة في مجال التنمية، تتماشى مع حاجات بلدان المنشأ؛ لذا، فكل المعطيات تدفع الدول الأوروبية إلى العمل سوية.

ولكن لسوء الحظ، ليس هذا ما يحدث. ففي عام 2002، كانت السياسة الأوروبية على صعيدي الهجرة والأمن – وما زالت إلى حد بعيد – مرتبطة بقاعدة الإجماع، أي على جميع دول الاتحاد الأوروبي أن توافق على أي عمل مشترك أو أي تطوير للتشريع المجتمعي في هذين المجالين. قاعدة الإجماع هذه، لا تتماشى مع وتيرة عمل فعالة داخل الاتحاد. فاتفاق 25 دولة ليس فقط أمراً استثنائياً، بل الأسوأ من ذلك أن إلزام الدول بالإجماع يعرقل المفاوضات قبل انطلاقها. في نظام مماثل، ليس من مصلحة أي بلد أن يبدأ أي نقاش، إدراكاً منه أن لا شيء سيُفرض عليه في النهاية. والطريقة الفضلى لعدم الحصول على توافق هي القول إن التوافق ليس ضرورياً.

وهكذا، فقاعدة محددة كقاعدة الإجماع، المفترض أن تحمي المصالح الحيوية لكل بلد عضو في الاتحاد الأوروبي، أصبحت على مرّ السنين مصدر عراقيل دائمة، تدفع بأوروبا نحو الجمود الذي يغيظ الأوروبيين ويبعدهم عن قضية جوهرية في أساسها. وحدها قاعدة الأكثرية يمكنها حل مسألة تباطؤ عملية قرار لا تتماشى مع سرعة ردة الفعل الضرورية في كل سياسة أمنية. يجب أن تُترك للدول حريتها في عدم التقدّم والمحافظة على تشريعاتها. ولكن الدول التي تريد التقدم ببطء، فلتترك للدول الأخرى حرية التقدم بخطوات أكثر ثباتاً! ولعل ما زاد في تفاقم هذا الوضع هو الانتقال من 15 دولة إلى 25.

فيما كان الأمن والهجرة الموضوعين الرئيسيين في ملفي كوزير، سرعان ما فهمت أن العمل إلى جانب 25 دولة سيكون مستحيلاً أو على الأقل صعباً جداً. الدول الأعضاء لا يواجهون المشاكل نفسها. فبلد مثل قبرص، يستقبل سنوياً عدداً من الأشخاص في أوضاع غير شرعية، يساوي عدد الأشخاص الذي تستقبله إسبانيا يومياً! الدول غير المعنية بالهجرة إلى حد بعيد، كشمالي أوروبا، تعطي أهمية أكبر للمبادئ النبيلة كالزواج أو التجمّع

العائلي، وهي مبادئ لا تستطيع تطبيقها الدول التي تواجه ضغط الهجرة.

أمام هذا الوضع المسدود، كنت لأبقى مكتوف اليدين، وأقول للفرنسيين عبر شاشات التلفزة: «لا أستطيع شيئاً حيال ما يجري، فأوروبا تمنعني من العمل». العديد ممن جاؤوا قبلي فعلوا ذلك. ولكن ليس هذا خياري بل على العكس، في تشرين الثاني 2002، وخلال قمة فرنسية - إسبانية في مالاغا، اقترحت على السلطات الإسبانية تشكيل مجموعة من الدول الخمس الكبرى في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا وفرنسا) للدفع في اتجاه سياسة أوروبية أكثر طموحاً على صعيد الأمن واللجوء والهجرة. وهكذا انطلقت فكرة ما سيصبح مجموعة الدول الخمس G5.

لم أنوِ يوماً إقامة «حكومة الدول الكبرى» «Directoire des Gronds»، ولا فرض قرارات الدول الخمس الكبرى على الدول الصغرى. إن الاتحاد الأوروبي يعمل استناداً إلى قواعد قانونية محددة، لا سلطة لمجموعة الدول الخمس أن تنفرد في تغييرها. في المقابل، كنت مقتنعاً بأن سياسة الأمن والهجرة تحتاج إلى دفع سياسي، وأن هذا الدفع يمكن أن توفره الدول الخمس الكبرى في الاتحاد الأوروبي، الأكثر تعرضاً لصعوبات الهجرة وانعدام الأمن. ولعل العلاقات الشخصية التي ستتمكن من بنائها في ما بيننا كوزراء، ستساعدنا على تجاوز العوائق. عندما يقول أحد الموظفين، خلال **اجتماع للمجموعة الأوروبية**، إن حكومته موافقة على التفاوض حول هذه المسألة أو تلك، سيسهل على دولته بعد ذلك أن تسحب هذا الادعاء أو تثبته؛ لكن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يصدر هذا الالتزام عن خمس دول في إطار علاقة ثقة لا بل صداقة.

في الحقيقة، بتّ لا أحتمل اجتماعات مجلس «العدالة والشؤون الداخلية» التي يعقدها وزيرا الداخلية والعدل، لكثرة ما يسودها من مهاترات حول

(*) عهد الأمبراطور نابوليون الأول [المترجمة].

مواضيع تقنية لا تهم إلا قليلين، ولا تؤدي مطلقاً إلى أي قرار عملاني. ففكرت أن الدول الخمس الكبرى تعاني على الأقل المشاكل نفسها التي تريد حلها، وبالسرعة عينها. إنني أفضل، إلى حد بعيد، براغماتية لقاءاتنا كخمس دول على ديبلوماسية اجتماعاتنا كـ25 دولة.

بهذه الطريقة، استلهمت من كيفية تعاطي الثنائي الفرنسي-الألماني خلال سنوات طويلة. فقد استند هذا الثنائي إلى إرادة قوية للمصالحة وأحياناً إلى علاقات صداقة بين قادته، وكان يحث أوروبا دائماً على انتهاج سياسات جديدة، ويُظهر أن التفاوض ممكن، لأن تفاهماً ما حصل بين دولتين تقفان إجمالاً على طرفَي النقيض الأوروبي. الاتحاد الأوروبي اليوم هو أكثر عدداً وأكثر تنوعاً. فالآراء الفرنسية والألمانية لا تعبّر عن كل المواقف الممكنة وخاصة مواقف بريطانيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية. لذلك، أعتقد أنه بالرغم من ضرورة استمرار التفاهم الفرنسي-الألماني، إلا أنه لم يعد محركاً قوياً لأوروبا اليوم. وهذا أمر واضح وبديهي في ذهني.

لقد احتجت إلى وقت طويل وعزم فريد، لأقنع نُظرائي الأجانب فرداً فرداً وكذلك -رئيس الجمهورية - بالموافقة على مبدأ مجموعة الدول الخمس. كل واحد منهم كان يخشى ردة فعل الدول «الصغيرة» أمام ما قد يخاطرون به من حيث العيش كمعزولين. أخيراً، تمّ تخطّي كل هذه العوائق وانعقد أول اجتماع لمجموعة الدول الخمس في 16 أيار 2003 في «جيريز دو لا فرونتيرا» في إسبانيا. ويصعب علي القول إن القدر شاء، لسوء الحظ، أن تقع في الدار البيضاء قبل يومين من هذا الاجتماع، اعتداءات دامية مزقت المدينة، بلغت حداً لم تشهده حتى ذلك الحين الأرض المغربية. لكن ذلك زادنا إصراراً على ضرورة مسارعة دولنا إلى التحرك، والعمل المنسّق. ومنذ ذلك التاريخ، تقدمت مجموعة الدول الخمس باقتراحات عديدة على صعيدي الأمن والهجرة، وافق عليها لاحقاً الاتحاد الأوروبي في إطار اجتماع رسمي للدول الـ25. كما قمنا بعدد من أعمال التعاون وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب، وبتنا نتشارك في ما نعرفه عن الشبكات

الإرهابية، وأنشأنا، على مستوى الدول الخمس، بطاقة للبصمات الجينية المتعلقة بالإرهاب. إن اعتداءات 11 أيلول 2001 ثم اعتداءات مدريد، أظهرت مدى أهمية تبادل المعلومات السريع بين البلدان الديمقراطية. ففي الحالتين، لو وُجد تعاون ممتاز بين الأجهزة، لكانت خطط هؤلاء المجرمين باءت بالفشل. كم محاولة كنّا تفادينا بسبب هذا التعاون؟

مجموعة الدول الخمس هي برهان على إمكانية العمل في أوروبا، وأعتقد أنه لا بد من تطوير عملها: من جهة، بالانفتاح على بولونيا التي بسبب عدد سكانها البالغ 39 مليون نسمة، تتمتع بطبيعتها بكل مؤهلات دول أوروبا الكبرى. ثم بجمع الدول الأوروبية الأخرى ما إن تُبدي رغبة في معالجة مسألتي الهجرة والأمن. بهذه الطريقة لا يشعر أحد أنه مُستبعد. فيشارك كل الراغبين بالعمل، ويتم تطبيق **سياسة جماعية** حقيقية.

لم يعطني أحد فكرة إنشاء مجموعة الدول الخمس لإخراج السياسة الأوروبية المتعلقة بالهجرة والأمن من مأزقها. بعد ذلك، حاول كثيرون ثنيي عن المضي بها، أقلّه من خلال التحدث عن شكوك في ما يتعلق بإمكانية تطبيقها. إن رفضي المتعنّت للجمود جعلني أنتصر على كل التحفظات مهما كانت مدعومة بالحجج، وعلى كل المواقف مهما كانت محبِطة للعزيمة. لن يثنينا شيء عن تطبيق التصوّر نفسه والعزم نفسه على ميادين أخرى من العمل المجتمعي.

يلوم الفرنسيون الاتحاد الأوروبي لكونه بعيداً عن الحياة، أي لا يلتزم بالسياسات الملموسة التي تحتاجها الدول الأوروبية، كمكافحة انتقال مواقع الإنتاج Délocalisations، والمساعدة في التنمية، والأبحاث والتجديد. هذا صحيح، لكنهم يغفلون – أو أننا لا نذكرهم بشكل كاف – بأن الاتحاد الأوروبي هو قبل كل شيء تجمّع دول. الاتحاد الأوروبي لا يتحرك لأن دوله الأعضاء لا تتحرك، وخاصة الثنائي الفرنسي–الألماني، وبالأخص أيضاً فرنسا التي قلّ تأثيرها تدريجياً. والأرقام تظهر بوضوح هذه الحقيقة المرة: فبين عامي 1997 و2002، انخفض عدد النصوص

التي يعدّها مجلس الاتحاد، والمكتوبة أصلاً باللغة الفرنسية، من 47% إلى 18%. لم تعد فرنسا هي صاحبة الأفكار الأولى. لم يعد أصحاب الخبرة والديبلوماسيون أو الموظفون الفرنسيون ناشطين في المؤسسات الأوروبية، أو المبادرين إلى كتابة ما سيصبح لاحقاً نصاً خاصاً بالمجموعة الأوروبية. ولم يعد ضرورياً أن يحصل التفاوض باللغة الفرنسية، لأن فرنسا لم تعد تحمل مفتاح مفاوضات المجموعة [الاوروبية].

كل هذا ليس قدرياً، بل هو نتيجة نقص إرادتنا، وافتقارنا إلى الخيال، والوسائل التي لم نعرف كيف نضعها في الوقت المناسب في المكان المناسب، والموظفين الفرنسيين الذين لم نؤمن لهم المسؤوليات الرفيعة في المؤسسات المحترمة، وإهمالنا على صعيد تغيير قوانين المجموعة وقلة اهتمامنا بجوهر هذه المسائل. ولكثرة ما حيينا على تراثنا، وماضينا، ولكثرة ما اعتقدنا أن كل شيء مسموح لنا لأننا «فرنسا»، ولكثرة ما فكرنا أن لا حاجة لنا نحن أيضاً أن نبذل جهوداً، خفّ تأثيرنا. ولكن التغيير ممكن.

أريد العودة إلى ذلك المفهوم الذي مرّ عليه الزمن، والذي يعتبر أن المسائل الأوروبية هي «شؤون خارجية»، وأن وزارة الشؤون الأوروبية هي وزارة مفوّضة مرتبطة بوزارة الخارجية الفرنسية. لقد أصبحت المسائل الأوروبية مسائل وطنية طالما أن أوروبا تلعب دوراً مركزياً في وضعنا الراهن. وأنا أعتبر أن رئيس الوزراء يجب أن يهتم بملف الشؤون الأوروبية. فدوره الداخلي كوزير يصبح نقطة حاسمة. ووزنه السياسي سيعزز تأثير فرنسا في النقاش الأوروبي حيث يجب أن نكون أكثر حضوراً. وأضيف أنني لطالما استغربت توزيع المهام بين رئيس الجمهورية المناطة به أولاً الشؤون الدولية، ورئيس الوزراء المحصور داخل حدود فرنسا، والممنوع من التعاطي بالعمل الأوروبي.

وعندما يتسع نشاط هذا الأخير على الساحة الأوروبية، يمكنه أن يوفّر على الرئيس اللقاءات الأوروبية المتعددة ليكرّس نفسه للقمم التي يعقدها رؤساء الدول وحكومات الاتحاد الأوروبي حيث تُتخذ القرارات

الرئيسية، وتُعطى الحوافز المطلوبة، ويُعلَن التحكيم الضروري. وعلى الرئيس أن يحدد خط تعاطيه مع أوروبا، وعلى رئيس الوزراء أن يساعده في تنفيذ ذلك.

عالمنا ليس مهدداً بالزوال: نموذج ألستوم

قبل بضعة أشهر من بداية الانتخابات الرئاسية عام 2002، ووجه ليونيل جوسبان من قبل عمّال شركة «لو» Lu [للمأكولات]، الذين ستُلغى وظائفهم بموجب خطة اجتماعية. كان الحوار متشنجاً، وساهم إلى حد بعيد في خسارته عام 2002. ومن بين ما قاله المتظاهرون: «ألا يجب التصويت لأرباب العمل لأنهم هم الحكام الحقيقيون؟» سُمِع صدى هذه الملاحظة خلال مداخلة لاحقة لرئيس الوزراء عبر شاشة التلفزة، عندما سُئل عن مسألة صرف الموظفين في شركة «ميشلان»، فجاء رده صاعقاً، مفعماً بالصراحة والعجز في آن: «ليست الدولة قادرة على كل شيء».

في الواقع، ورغم الإعمار الأوروبي والعولمة، فإن مصير الأمم وتطور العالم ما زالا يرتكزان كثيراً على عمل الدول. فالعولمة تخلق إطاراً جديداً، وإشكاليات مختلفة. إن الصين والهند تهددان جزءاً من اقتصادنا، ولكن ينبغي أن نبقى في هذا الصراع. عالمنا ليس مهدداً بالزوال، بل هو مدعو للمشاركة في تحديد التوازنات الجديدة. وهذا ما دفعني إلى التدخل القوي في مسألة ألستوم.

ألستوم شركة فرنسية كبرى في قطاعي الطاقة والنقل. إنها الرائدة عالمياً في بناء السنترالات الكهربائية للتوربينات والقطارات السريعة. وهي الثانية عالمياً في بناء سفن الرحلات، وكذلك في سوق قطارات الضواحي والمترو والتراموای. فهي تمثّل 18% من حجم الأعمال العالمية على صعيد النقل بالسكك الحديدية، كما توظّف 69 ألف شخص في العالم من بينهم 25 ألفاً في فرنسا. ورغم هذه الطاقة الصناعية الهامة، وجدت ألستوم

نفسها، صيف عام 2003، في وضع مالي حسّاس جداً. وبالنظر إلى الفترة الممتدة بين تقديم طلبية على المواد من قبل الزبون، وتسليم الطلب، فإن هذا النوع من الشركات، لا يستطيع العمل إلا إذا دفع الزبائن أقساطاً متتالية مع تقدم سير العمل. ومع ذلك، فإن المصارف تضمن الأقساط للزبائن ليتمكن هؤلاء من استعادة أموالهم في حال لم تسلّمهم الشركة طلبيتهم في النهاية.

في تموز 2003، رفضت المصارف الاستمرار في تقديم كفالات لألستوم بسبب تدهور الوضع المالي للشركة لارتباطه بأخطاء إدارية سابقة. في أيلول 2003، وبعد صراع صعب مع السلطات الأوروبية، حصلت الحكومة الفرنسية من بروكسل على إذن خاص ومؤقت بالدخول في رأسمال الشركة، وبدعمها مالياً لتتمكن من إعادة بناء هيكليتها. فالمساعدات التي تقدمها الدول للشركات الخاصة ممنوعة مبدئياً بموجب **القانون الجماعي الأوروبي** وذلك حمايةً لحرية المنافسة. ومع ذلك سمحت اللجنة الأوروبية استثنائياً ببعض المساعدات لدوافع مبررة جداً.

في ربيع 2004، بدا أن الوقت الذي منحته اللجنة الأوروبية لم يكن كافياً لإنعاش وضع شركة ألستوم، ولوضع خطة إنقاذ جديدة. وكانت اللجنة قد أعلمت أن الاستمرار في الإذن سيضرّ بحرية المنافسة لذلك لا يمكن المضي فيه، فلم يبق أمامنا سوى حلّين: الأول تقدّمت به المصارف ويقوم على تقريب ألستوم من شركة أريفا، وفي ذلك مخاطرة كبيرة بأن يمتد إلى الثانية وهن الأولى؛ والثاني اقترحته شركة سيمينزز Siemens، المنافسة الألمانية لألستوم، ويقوم على إعادة إطلاق النشاطات التي تدرّ بالمداخيل الأعلى، وترك النشاطات الأخرى تنتعش من تلقاء نفسها، علماً أن حظوظها في النجاح قليلة.

أما إدارة وزارة المالية، فكانت تعتقد مرة أخرى، وبحسن نية، أن الطريق مسدود أمام أي عمل، وأنه محكوم على المؤسسة، فلا جدوى من الإصرار. كما وصلني بلاغ نهائي بهذا الشأن يتضمن هذا الاستنتاج اليائس. ولم

أتوان عن الطلب إلى كاتبه الشاب واللامع بأن يعيد صياغته ويجتهد قليلاً لتصوّر ما يمكن أن يكتبه لو كان والده موظفاً في شركة ألستوم! كنت مقتنعاً بأنه يستحيل شطب 25 ألف وظيفة من الشركة في فرنسا.

على أعلى مستويات الدولة، كنا نستطيع تحقيق تقارب فرنسي-ألماني. كنت موافقاً على ذلك، شرط ألا يؤدي إلى تفكيك الشركة. لذا، اقتنعت بعد اجتماع واحد مع الرئيس فون بييرير Von Pierer أن جلّ ما تأمله شركة سيمينز هو زوال أحد المنافسين، فلا جدوى بالتالي من مواصلة النقاشات. تلت ذلك جدلية عنيفة في ألمانيا حول «عصبيتي القومية» المفترضة. في الحقيقة، لم أكترث لكل ما قيل!

بعد التفكير ملياً في كلا الحلّين، وبعد أن ذهبت كل الأمور باتجاه إحباطي، قررت معاودة النقاش مع بروكسل. فعقب ثلاث جلسات من المفاوضات في أقل من شهر مع ماريو مونتي، المفوض الأوروبي للمنافسة في ذلك الوقت، حصلت من اللجنة على قرار قانوني يقضي بتأجيل تنفيذ الالتزامات مدة أربع سنوات، وعلى إذن بأن تستثمر الدولة أموالاً عامةً جديدة في الشركة. في المقابل، تلتزم ألستوم بعقود شراكة صناعية جديدة ضمن مهلة الأربع سنوات، وبتقديم بعض النشاطات التي تحقق 10% من حجم أعمالها. ولكن لم أوافق على إغلاق أي موقع في فرنسا، ولم أقدم أي تنازل عن الأصول الاستراتيجية. في موازاة ذلك، كان عليّ إقناع المصارف أن تشارك في إعادة تمويل الشركة وتقديم كفالتها لزبائن ألستوم.

كانت النقاشات مثمرة مع المفوض الأوروبي. فماريو مونتي هو إيطالي صديق لفرنسا، ذكي وشريف. ورغم حدته الطبيعية، كان مُدَعّماً بإحساس بالقوة المطلقة التي تميّز الهيكلية الادارية التقنية في بروكسيل. المفوض لا يناقش منفرداً. فهو محاط دائماً بسبعة أو ثمانية معاونين يمثّل كل واحد منهم إحدى الإدارات. وهكذا يُحاصر هامش عمله، كي لا نقول إنه يضيق. قررت الأجهزة أن «على الشركة أن تدفع»، لأنها حظيت بالمساعدة فترة طويلة، وأن استمرارها هو مسألة أشهر فقط. فبذلت قصارى جهدي لأثبت أن أسواق

النقل والطاقة هي أسواق واعدة. وكنت مؤمناً جداً بمستقبل ألستوم، حتى أنني التزمت بأن تستثمر الدولة فيها بنسبة 20% من رأسمالها.

ومنذ توقيع الاتفاق مع المفوض في ربيع 2004، ارتفعت بورصة ألستوم ثلاثة أضعاف، ورفعت الدولة المساهِمة أسهمها الأساسية ثلاثة أضعاف. فما حصلت عليه منذ 20 شهراً بـ700 مليون يورو، أعادت الدولة بيعه اليوم بـ2 مليار إلى مجموعة «بويغ». كانت العملية رابحة بالنسبة إلى الدولة والشركة وموظفيها على حد سواء. وهكذا، تمّ إنقاذ ملايين من الوظائف، إلى جانب المحافظة على كم هائل من صناعتنا.

خلال هذه الأسابيع الطويلة من المفاوضات، توجهت مراراً إلى مواقع ألستوم الصناعية، وخاصة في نيسان 2004، قبل أن يتوفر لدي أي حلّ أقترحه. لقد كان ذلك بمثابة خطر سياسي هام، لا أندم عليه. فقد سمح لي بملاحظة قلة رواتب العمّال في مجال الصناعة: 1200 يورو بعد 25 سنة من العمل، لمن يعرف كيفية صنع القطار السريع، إنه لمبلغ زهيد حقاً! دفعني ذلك إلى الالتزام بشدة بإنقاذ ألستوم، وكأن مصيري مربوط بمصير كل من التقيتهم خلال زياراتي هذه، فشاطرتهم شغفهم بالمهنة وافتخارهم بإتقانهم لها.

ألستوم ليست «لو» و«لو» ليست ألستوم. على كل حال، أنا ألوم ليونيل جوسبان على عدم إنقاذه الوظائف المهددة عند «لو» أو ميشلان، أقل من لومه إياه لقوله إن الدولة لا علاقة لها بهذه المسألة. فالإرادة في النهاية قد تسمح أحياناً بالمحافظة على الوظائف وتؤدي إلى استثمارات رابحة! أكثر من ذلك، الإرادة هي الصفة الأكثر إلحاحاً لإعادة إحياء السياسة. ثم لو افترضنا أن الدولة «لا تستطيع شيئاً حيال ما يجري»، يمكنها على الأقل ألا تضع مؤسساتنا في أسوأ الحالات الممكنة لتصارع على صعيد الأسواق الدولية. فعندما دمرنا ملايين الوظائف بسبب هذه السياسة المتصلبة (35 ساعة عمل)، ومنعنا عصرنة فرنسا من خلال رفض رؤية العالم كما هو، ربما لم نحقق شيئاً، ولكننا على الأقل نقرّ بأننا أخطأنا.

دور الوزراء

صحيح أن النجاح الذي أحرزناه في ملف ألستوم يعود إلى الضغط الذي مارسته داخل الحكومة. فلو لم أحظَ بهذه المكانة على الساحة السياسية، لما استمعت إليّ بروكسيل، وكانت ماتينيون أو الإيليزيه بحثت من ورائي عن سبل تدفعني إلى العدول عن قراري باستبعاد الحل المتعلق بأريفا، التي تحظى بمساعدة المصارف. وفي مسألة أسعار السلع الاستهلاكية، بُذلت جهود كبيرة لطمس المفاوضات، حتى من خلال الحصول على دعم مستشاري رئيس الجمهورية.

من خلال نظرتي للشؤون العامة، لا أعتبر الوزراء مجرد معاونين لرئيس الجمهورية. بل عليهم قيادة دوائرهم الوزارية باستقلالية واسعة في إطار يرسمه رئيس الغالبية. وعلى هذا الأخير أن يحدد أهدافاً وبرنامج عمل. كما يجب أن يحضر الوزير إلى المواعيد، ويختار سبل تحقيق أهدافه. وبذلك يكسب حرية اختيار هامش العمل الضروري لتنفيذ ما يريد. وفي حال الفشل، يتحمل مسؤولياته من خلال استقالته أو إقالته.

عندما كنت رئيساً للداخلية، عبّرت عن رغبتي في إزالة العقوبة المزدوجة بدون أن أُعلِم مسبقاً لا رئيس الجمهورية ولا رئيس الوزراء. عند استلامي منصبي، حصلت على إجماع المنتخبين في البرلمان. ولو تحدثت عن ذلك، لقام مستشار تقني بمنعي من العمل أو على الأقل إبداء رأي مغاير!

في المقابل، يجب ألا يضعف الوزراء بسبب تغييرهم كل ستة أشهر، كما حصل لوزير الاقتصاد والمالية خلال السنوات الأخيرة. ويجب كذلك ألا يكونوا مدعومين من مدير تسيّره ماتينيون أو الإيليزيه. إذا كان الوزير ضعيفاً إلى هذا الحد بحيث يجب مراقبته، فلماذا يكون وزيراً!

النظر إلى المدى البعيد

إن نجاح إنعاش شركة ألستوم لَهُوَ برهان على أهمية أن نعرف إلى أين نريد الاتجاه في السياسة. لقد التزمتُ قضية ألستوم، وربحت، ولأنني كنت

أثق بحسن أداء النساء والرجال العاملين في الشركة، لأنني كنت أؤمن بشدة بمستقبل المهن التي توفّرها ألستوم، ولأنني مقتنع بأن الصناعة يجب أن تحافظ على موقع الريادة في أوروبا.

لا أعتقد أن الخدمات هي الإطار الوحيد للاقتصاديات الأوروبية. فلا بد لنا بنظري من أن نحافظ على النشاطات الصناعية في عدد من القطاعات الاستراتيجية، ومنها النقل والطاقة، إذ لدينا شركات تتمتع بقدرات عالمية، ولأن هذين القطاعين هما نشاطان ضروريان لحياتنا الاقتصادية والاجتماعية، فالتخلي عن الفولاذ في بداية الثمانينيات شكّل خطأ فادحاً، يضاف إلى خطأ إزالة «بيشيني» الشركة المرموقة في مجال الصناعة الكيماوية، لمصلحة شركة ألكان الكندية. صحيح أنه لا يمكننا المحافظة على جميع القطاعات الصناعية، ولكن علينا اختيار تلك التي تبدو واعدة، والتي تتمتع بأفضليات كبيرة، ويجب الاستثمار فيها بكثافة. بالنسبة إلى فرنسا، الصناعة الزراعية-الغذائية هي جزء من هذه القطاعات.

أنا مؤمن بضرورة وجود المنافسة. وأريد أن أذكّر -لأننا لا نردد ذلك مراراً- أن الهدف الأول من سياسة المنافسة هو حماية المستهلكين والقدرة الشرائية. دورها هو وضع آلية وقائية، وقمعية إذا دعت الحاجة، لمنع الشركات التي أصبحت احتكارية من مضايقة المستهلكين بسبب فرض أسعار باهظة جداً، أو لمنعها من القيام بممارسات تجارية مُدانة.

ومع ذلك، يجب ألا تمنع سياسة المنافسة إنشاء شركات كبرى فرنسية أو أوروبية قادرة على تحقيق وجودنا الصناعي البعيد المدى، في قطاعات استراتيجية قوية جداً على الصعيد التكنولوجي. ومن شأن أي تشدد أعمى وعقائدي إزاء مساعدات الدولة، أن يعيق بروز شركات أوروبية قوية. فالسماح بزوال شركة ألستوم أمر غير منطقي، فيما تشكّل وسائل النقل المُدُنية والحديدية، وكذلك الطاقة، رهانات صناعية كبرى للمستقبل. هذا ما شرحته لماريو مونتي، ولهذا السبب استمع لي.

لا يقوم وزير المالية بأعمال غير شرعية إذا شجع إنشاء مؤسسات رائدة

وطنية وأوروبية. لقد اخترت هذه الاستراتيجية من خلال تشجيع شركتي سانوفي وأفينتيس على الاندماج، لتشكلا بذلك المجموعة الصيدلانية الثالثة عالمياً. وبما أن الضمان الاجتماعي يسدد ثمن الأدوية، فمن المستحسن المحافظة على صناعة صيدلانية فرنسية رائدة عالمياً، وما كان ذلك ليتحقق لو اشترت نوفاريس، الشركة السويسرية، أفينتيس. قيل عني إنّني «تدخّلي» في هذا الإطار. أوافق على هذا التوصيف إذا كان الهدف تحاشي خسارة صناعية هامة؛ وإذا كان الهدف أيضاً أن يُحفَظ لفرنسا حق السيطرة على جزء من مؤنها الصيدلانية، وهذه مسألة أساسية عندما تهدد بعض الأزمات الصحّية كإنفلونزا الطيور أو SRAS بالتفشي في أي لحظة. ليس مسموحاً بأن يكون وزير المالية مجرد متفرّج.

بعد انتهاء السنوات الأربع هذه، ازدادت قناعتي كوزير للداخلية ثم وزير للمالية، بأن القدر غير محتوم. ولكن لا يعني ذلك أن ممارسة السلطة أمر سهل. إنه لأمر مُضنٍ. ومن الخطأ الادعاء أن كل شيء مستحيل. عندما لا ننجز أي عمل، نتّحمل مسؤولية ما تؤول إليه أوضاعنا. وعندما نعمل، نحظى بفرصة الحصول على المزيد، وبالتالي التغيير نحو الأفضل. هل سنترك فرنسا تنظر مكتوفة الأيدي إلى تحولات ونجاحات الدول المحيطة بها؟ لماذا نتردد في الدخول نحن أيضاً عالم الغد بكل ما نتمتع به من أفضليات؟

الفصل الثالث

أزمة الضواحي

ستبقى أزمة الضواحي التي وقعت في خريف 2005 حدثاً هاماً جداً في بلدنا. إنها عملية وعي حقيقية. بالنسبة لي شخصياً، شكّلت هذه الأزمة نقطة انطلاق كنت أنتظرها حتماً بدون أن أشعر، لأبدأ كتابة هذا الكتاب. لعل أبرز ما يميّز عملنا الديمقراطي السيّئ هو ردّات الفعل تلك والتعليقات التي لا تحصى على هذه الأحداث! **فالتفكير الآحادي** قلّما كان منتشراً ومتبادلاً بهذه الكثافة، لذلك اعتُبر التمرد «اجتماعياً»؛ إن معظم منفّذي أعمال الشغب كانوا ضحايا في البداية، والمذنب الأساسي هو الدولة التي وافقت دائماً على البقاء مكتوفة الأيدي، بدون أن تنفق ما يكفي من المال والتعليم والإعداد والمساعدة.

مرة أخرى، أُدين المجتمع بكامله، واقتصر البحث عن المسؤولية الجماعية على هدف واحد ومفعول واحد هو التحرر مسبقاً من كل أشكال المسؤولية الفردية: بحسب عاداتنا القديمة، وبما أن المسؤوليةَ مشتركةٌ بين الجميع، فلا أحد بريء، وليس مطلوباً من أحد أن يبرر تقصيره. مرة أخرى، أُعيدَ تطبيق المقولة نفسها: إن لم ينجح هذا الأمر، فلأننا لم نخصص له الوسائل الكافية! والرد الوحيد المعتمَد هو مزيد من الإنفاق للحصول حتماً على نتائج أقل من السابق! ومن حسنات هذه النغمة المتكررة أنها تناسب على الأقل جميع الناس في كل مكان، وحتى الضواحي، ولكنها تناسب أيضاً الاندماج والتربية والإبعاد أو الإعداد...والأسوأ من ذلك

وطنية وأوروبية. لقد اخترت هذه الاستراتيجية من خلال تشجيع شركتي سانوفي وأفينتيس على الاندماج، لتشكلا بذلك المجموعة الصيدلانية الثالثة عالمياً. وبما أن الضمان الاجتماعي يسدد ثمن الأدوية، فمن المستحسن المحافظة على صناعة صيدلانية فرنسية رائدة عالمياً، وما كان ذلك ليتحقق لو اشترت نوفاريس، الشركة السويسرية، أفينتيس. قيل عني إنّني «تدخّلي» في هذا الإطار. أوافق على هذا التوصيف إذا كان الهدف تحاشي خسارة صناعية هامة؛ وإذا كان الهدف أيضاً أن يُحفَظ لفرنسا حق السيطرة على جزء من مؤنها الصيدلانية، وهذه مسألة أساسية عندما تهدد بعض الأزمات الصحّية كإنفلونزا الطيور أو SRAS بالتفشي في أي لحظة. ليس مسموحاً بأن يكون وزير المالية مجرد متفرّج.

بعد انتهاء السنوات الأربع هذه، ازدادت قناعتي كوزير للداخلية ثم وزير للمالية، بأن القدر غير محتوم. ولكن لا يعني ذلك أن ممارسة السلطة أمر سهل. إنه لأمر مُضنٍ. ومن الخطأ الادعاء أن كل شيء مستحيل. عندما لا ننجز أي عمل، نتَحمل مسؤولية ما تؤول إليه أوضاعنا. وعندما نعمل، نحظى بفرصة الحصول على المزيد، وبالتالي التغيير نحو الأفضل. هل ستترك فرنسا تنظر مكتوفة الأيدي إلى تحولات ونجاحات الدول المحيطة بها؟ لماذا نتردد في الدخول نحن أيضاً عالم الغد بكل ما نتمتع به من أفضليات؟

الفصل الثالث

أزمة الضواحي

ستبقى أزمة الضواحي التي وقعت في خريف 2005 حدثاً هاماً جداً في بلدنا. إنها عملية وعي حقيقية. بالنسبة لي شخصياً، شكّلت هذه الأزمة نقطة انطلاق كنت أنتظرها حتماً بدون أن أشعر، لأبدأ كتابة هذا الكتاب. لعل أبرز ما يميّز عملنا الديمقراطي السيّئ هو ردّات الفعل تلك والتعليقات التي لا تحصى على هذه الأحداث! **فالتفكير الآحادي** قلّما كان منتشراً ومتبادلاً بهذه الكثافة، لذلك اعتُبر التمرد «اجتماعياً»؛ إن معظم منفّذي أعمال الشغب كانوا ضحايا في البداية، والمذنب الأساسي هو الدولة التي وافقت دائماً على البقاء مكتوفة الأيدي، بدون أن تنفق ما يكفي من المال والتعليم والإعداد والمساعدة.

مرة أخرى، أُدين المجتمع بكامله، واقتصر البحث عن المسؤولية الجماعية على هدف واحد ومفعول واحد هو التحرر مسبقاً من كل أشكال المسؤولية الفردية: بحسب عاداتنا القديمة، وبما أن المسؤوليةَ مشتركةٌ بين الجميع، فلا أحد بريء، وليس مطلوباً من أحد أن يبرر تقصيره. مرة أخرى، أُعيدَ تطبيق المقولة نفسها: إن لم ينجح هذا الأمر، فلأننا لم نخصص له الوسائل الكافية! والرد الوحيد المعتمَد هو مزيد من الإنفاق للحصول حتماً على نتائج أقل من السابق! ومن حسنات هذه النغمة المتكررة أنها تناسب على الأقل جميع الناس في كل مكان، وحتى الضواحي، ولكنها تناسب أيضاً الاندماج والتربية والإبعاد أو الإعداد...والأسوأ من ذلك

كله هو أن معظم المعلقين كانوا صادقين في ما يقولون.

خلال هذه الأزمة، أخذ الفكر الواحد بُعداً خاصاً تحت ضغط بروز شخصيات عالم صناعة العروض الترفيهية Show-biz، الذين كانوا يقطنون تلك الأحياء وغادروها منذ فترة طويلة، ولكنهم، بسبب نجاحهم القوي، أرادوا أن يتحدثوا باسم سكان الأحياء، الذين كانوا أول من أدهشهم هذا الكم من الدعم. وهكذا برز عرض جوي ستار Joey Starr الغريب كسيد الأناقة، وعرض جمال دبوز كمعتدل، أو حتى عرض يانيك نوا الذي زعم أنه سيغادر فرنسا إذا استلمتُ زمام السلطة، بدون أن يذكر أنه لم يعد يسكن فرنسا منذ زمن بعيد. فبالنسبة إلى جميع هذه الشخصيات، التفسير واضح: ثمة مذنب واحد هو أنا. وفي الواقع ثمة مذنب ثان هو الشرطة. فالحل بالتالي بديهي: لا بد من استقالة وزير الداخلية وسحب الشرطة. وهكذا يخيم الهدوء من جديد، وتعود بالطبع الأيام السعيدة إلى الضواحي!

المشكلة أنه في ظل هذه المزاعم، ووراء الخطاب المتعاطف والمتسامح مبدئياً، ثمة وضع تزداد خطورته ويتجذّر: فمنذ بداية الثمانينيات، أنفقت فرنسا مليارات الأموال في الضواحي، ووضعت عشرات الخطط المتعاقبة. لكن ذلك لم يغيّر شيئاً، لا بل زاد الحالة سوءاً. فالضواحي ليست بحاجة إلى أموال، بل إلى حلول جديدة ووسائل مختلفة وخطابات صريحة.

أحياؤنا تحتاج بشكل خاص إلى هجرة منظّمة، وبدون هذا التمهيد لن يُنجز أي شيء. لعل هذه الحقيقة مزعجة ولكنها واقعية: فالعديد من المشاكل التي تقع حالياً في أحيائنا ناتجة عن هجرة غير مراقَبة، وبالتالي غير مُندمجة. أمام هذا التناقض، يشعر أولاد وأحفاد جيل المهاجرين الأول أنهم ليسوا فرنسيين بمقدار ما هم عليه أهلهم وأجدادهم، في حين أنهم فرنسيون قانوناً. إن مجرد ملاحظة هذا الأمر يشكل نوعاً من التصوير الكاريكاتوري للمسألة، لكنني أخاطر بملاحظته لأنه يعكس حقيقة الواقع.

علم الدلالة

أريد أن أعود إلى المضمون الذي كنت أتحدث عنه عندما استخدمت كلمة «أوباش» في إحدى الأمسيات في ساحة أرجانتاي. أردت الذهاب إلى ذلك الحي المعروف بأنه أكثر أحياء المنطقة الباريسية عرضة للجرائم. تعمّدت اختيار ساعة متأخرة من الليل لأُظهر للأشرار الذين يترددون عادة إلى هذه الأحياء أن الشرطة باتت موجودة في كل مكان، ومُرَحّب بها في أي وقت. جئت أنشئ في هذا الحي شركة أمنية جمهورية جديدة، مُحصَّنة بعقيدتها الوظيفية الجديدة؛ فمنذ عام 2002، غيّرتُ ما يُسمى **«مبدأ استخدام»** لدى شرطة التدخل السريع CRS، أي المهام الموكلة إليها وصيَغ تنفيذها. فبدلاً من تسيير هذه الشرطة باستمرار على كل الأرض الوطنية، وفقاً للأحداث، وخسارة الوقت خلال التنقل، وتكبيد المالية العامة نفقات تعويضية كبيرة، قررت أن تتدخل هذه الشرطة عند أية حاجة إقليمية لها. وهكذا، تنخفض التكاليف المالية وتصبح الحياة العائلية لأفراد هذه الشرطة، أكثر سهولة. والأهم من ذلك أن العقيدة الوظيفية الجديدة هذه تسمح باستقرار رجال الشرطة داخل الأحياء - فيتعرّف إليهم السكان - وهذا أمر ضروري إذا أردنا مهاجمة الأشرار، وتفكيك الزُمَر، وليس الاكتفاء بالمحافظة على النظام. تحتاج الأحياء إلى العيش بسلام، وإلى أن تُحترَم الفتيات الشابات، وإلى أن يكون العمل في مدرسة الحي أكثر أهمية من التّرصّد لمروّجي المخدرات، وإلى أن تهتم الدولة بمصدر عائدات الذين لا يقومون بأي عمل خلال النهار، ومع ذلك يقودون سيارات المرسيدس. إن التفكير بضرورة سحب الشرطة من الأحياء هو بالضبط عكس ما يجب القيام به. فالأحياء بحاجة إلى أن يُطبّق فيها القانون الجمهوري.

عندما وصلنا، لم تكن صدفة أن ينتظرنا 200 شخص غاضب راحوا يشتموننا بشتى الكلمات ويقذفوننا بكل ما تطاله أيديهم. كان الضغط قوياً، والجهاز الأمني سيّئ المزاج. قررت رغم ذلك أن نتابع السير مسافة

الـ400 م الباقية. لم تكن هذه رحلة نقاهة! ولكن لم أشأ أنا ومَن رافقني، أن نستعجل الوصول. فازداد سخط الأشرار إذ اعتبروا ذلك استفزازاً، لأن هذه المنطقة منطقتهم، ومجرد وجودي فيها هو تحدّ لهم. أيّ قلب للقيم هذا! أي انحراف في الفكر! قانون الزُمر يواجِه قانون الجمهورية! كان العراك عنيفاً واستمر حوالى ساعة من الوقت. بقِيت في مركز شرطة أرجانتاي في انتظار أن تعيد شرطة التدخّل السريع انتشارها على الأرض. حوالى منتصف الليل، استطعت متابعة زيارتي. وعندما وصلت إلى أسفل أحد الأبراج العالية، انفتحت نافذة ونادتني امرأة، واضح أنها من أصل مغربي وقالت: «سيد ساركوزي، خلّصنا من هؤلاء الأوباش! لم نعد نحتمل!» فأجبتها: «نعم سيدتي، أنا هنا لهذا الهدف. سأحرركم من هؤلاء الأوباش». تلك اللحظة، لم يُدرك أحد منا نحن الاثنين أي رواج سيكون لعبارتنا...

تلقفت بعض «الضمائر الخيّرة» العبارة وتلاعبت بها بسوء نية تليق بكبار المتلاعبين، فجعلت فيها كل الأشياء ونقيضها. خلال 24 ساعة، اتّهمت بإهانة الشباب، وبتشجيع العنصرية وكره الأجانب، وبفقدان الأَعصاب، وأشياء كثيرة غير هذه... وعلى حد تعبير اليسار، إن مجرد استخدام هذه العبارة أشعل الضواحي! فالعمل السياسي ليس مهماً، إذ يمكن التفكير أنه يتماشى مع قواعد المعركة. في المقابل، الأمر الذي يثير القلق هو أن جزءاً من النخبة، اعتبرت هذا التحليل صحيحاً؛ مما يُظهر إلى حد بعيد التفاوت الحاصل بين ما يفكر فيه سكان الضواحي وما يقولَه الذين يقيّمون الأمر عن بعد... في الواقع، كلما بعدت المسافة عن الحدث، كلما ازداد الكلام عنه... والمؤكد أنه لم يُحكَ يوماً عن الضواحي إلا في المؤتمرات وسهرات العشاء في المدن في نهاية عام 2005!

الصعوبة الحقيقية هي التالية: مقاومة ضغط الفكر الواحد بدون الوقوع مع ذلك في الأمور المحرّمة أو الفائضة أو الكاريكاتورية. عندما استخدمتُ عبارة «أوباش»، لم أشعر أنني كنت بعيداً عما يحصل. فقد وصفت وضعاً

أعتبره مهيناً، وهو سيطرة قانون الزُمر والخوف على ملايين من مواطنينا. ناديت الأشرار بالاسم الذي يستحقونه كأفراد أرفض اعتبارهم «شباناً»، لأنني أرفض تحديداً أي اختلاط بجيل شباب لا يمتّ إلى هذه الأقلية بأية صلة. بالطريقة نفسها، لا أخشى أن أقول بأن المدعوين «الإخوة الكبار» هم في أغلب الأحيان خارجون عن القانون ورؤساء زُمر، وليسوا مثالاً للنجاح بالعمل والاستحقاق. أخيراً، لم أفهم أبداً كيف تُسيء هذه العبارة الشائعة إلى لون البشرة، بالتالي إلى نوع من الأشخاص أدرك تماماً أنهم لن يصبحوا جانحين. أنا أكره العنصرية. أكره معاداة الأجانب. أؤمن بقوة التنوع وغناه. أحب أن تكون فرنسا متعددة. ولكنني أتّهم الذين ينكرون الحقيقة التي يعيشها مواطنونا المتواضعون، بأنهم سبب ازدياد التطرّف، من خلال اتهام الجمهورية بالتغاضي أو التفرّج أو الجمود.

يبقى النقاش المتعلق بالتعابير التي يجب أن يستخدمها الوزير. فالناطق باسم الحزب الاشتراكي، اعتبر أن كلمة «أوباش» هي كلمة شائعة، ولكن يجب ألا تصدر من فم «معالي الوزير». إنه لمفهوم لافت للجمهورية. من المفترض أن نكون متساوين جميعاً في الواجبات والحقوق. لذلك لا أعتقد أن ثمة لغة مخصصة للنخبة وأخرى مخصصة للشعب. هناك التحدّث الصحيح والتحدّث الخاطئ. هناك التحدّث الصريح والتحدّث الساخر. هناك التحدث الوقح والتحدّث المحترم. عندما استخدمت كلمة «أوباش» لم أشعر أبداً أنني كنت وقحاً أو ساخراً أو غير صادق.

نقاش ديمقراطي معقّم

يجب أن يكون كلام المسؤول السياسي مفهوماً. لذلك، ليس ممنوعاً، بل محبّذاً، استخدام لغة بسيطة غير مبسّطة. فالهدف أن يكون كلام المسؤول مسموعاً ومفهوماً؛ والصعب في ذلك أن يحافظ الكلام على هذا الهدف بدون التقليل من قوة النقاش. كانت هذه الجدلية عقيمة وغير هامة، لكنها كشفت عن كيفية تصرّف جزء من الطبقة الحاكمة: إنه تصرّف متردد جداً

على صعيد الشكل، ومحافظ جداً على صعيد المضمون. أريد التخلص من هذه الجدلية بدون أي أسف أو ندم! إن هذا المفهوم المعقّم للنقاش الديمقراطي هو المسؤول عن حالة السأم المتفشي الذي أثارته السياسة خلال السنوات الأخيرة. المسألة خطيرة. ويل لمن يحاول كسر المحرمات، وقطع الحبال والمخاطرة بالتجديد؛ فهو يُتّهم «بالشعبية»، حتى قبل التساؤل عن مدى ملاءمة خطته.

إن عدم استخدام اللغة العادية، واقتراح فكرة مبدعة مختلفة، أو مجرد الإشارة إلى أحد اهتمامات المواطنين، كلها أمور يسارع جزء من طبقة المثقفين إلى اعتبارها ديماغوجية. والأسوأ أيضاً أن مَن يجرؤ على أحكام كهذه، قد يُتَّهَم «بالتّمثّل بالجبهة الوطنية».

لقد قمت بهذا الاختبار مرات عديدة.

في حزيران 2005، وبعد مقتل امرأة أثناء ممارستها رياضة الركض، تاركة وراءها صبية يتيمة في الحادية عشرة من عمرها، طرحتُ قضية مسؤولية القضاة الذين سمحوا لمنفّذ الجريمة المزعوم، بالخروج من السجن. هذا الشخص كرر ارتكاب الجرائم المتعددة بعد إدانته منذ خمس عشرة سنة بالسجن المؤبد بسبب جريمة مماثلة. كيف نشرح لزوج مفجوع ولفتاة مذهولة، بأن الدولة تركت وحشاً يقيم بجوارهم؟ إن الحكم مهنة صعبة بدون شك، تُمارَس في إطار قانوني مزعج جداً. لا يمكن لأحد الادعاء بأنه لا يخطئ أبداً. ولكن عندما يقوم المجتمع بمنح القضاة سلطة اتخاذ قرار بهذه الصعوبة - قرار إطلاق سراح مبكر لمرتكب جرائم متكررة - لمنحه فرصاً إضافية للاندماج، عليه بالتالي أن يتحقق من اتخاذ كل الاحتياطات، والقيام بكل التحريات، كي لا يكون هذا القرار خطراً على المجتمع.

أقول بوضوح: إذا كان إطلاق السراح المشروط يشكّل خطراً، فيجب ألا يلقي بثقله على الضحية. أفضل أن نخطئ من خلال التقليل من فرص إعادة اندماج مرتكب الجرائم بالمجتمع، من أن نخطئ من خلال تعريض

ضحية بريئة لطاقة القتل الموجودة لدى المجرم. عندما نفرض على كل شخص أن يوضح وسائله وقراراته، نُقلّل بالتالي من خطر الوقوع في الخطأ، ونحسّن عمل الجهاز الأمني. هذا ما حصل مع الأطباء والمنتخبين ومقدمي برامج الشباب، والمسؤولين الرياضيين، ومع كل الذين يلعبون دوراً ما على صعيد أمن مواطنينا، والذين يعاد النظر اليوم بمسؤولياتهم المهنية بشكل متكرر وفي ظروف أصعب من السابق. هذه الظروف الجديدة دفعتهم إلى تحسين أدائهم وتغيير وسائلهم، لتوفير مزيد من الحماية لحياة كل شخص، التي هي أغلى ما عندنا.

في ديمقراطية طبيعية، قد يكون أمراً عادياً أن يُدعى القضاة الذين أطلقوا سراح باتريك غاتو، إلى تبرير قرارهم، وبالتالي معاقبتهم. في القانون الفرنسي، ليس ذلك ممكناً بل صعباً جداً، وعلى الأقل لم يُطبّق، لأن السلطات السياسية تخشى ردة فعل بعض تجمعات القضاة. وحده وزير العدل، إلى جانب رؤساء محكمة الاستئناف، يمكنهم مراجعة مجلس القضاء الأعلى في حال حصول خطأ تأديبي من قبل القضاء الجالس، ونادراً ما يقومون بذلك. عندما يُحكَم على الدولة بدفع تعويضات بسبب سوء عمل الجهاز العام في العدالة، يحق للوزير في هذه الحالة أيضاً أن يعادي القضاة المخطئين. هذا ما نسميه العمل المتكرر. لكنه لم يُطبّق أبداً، وهذه فضيحة حقيقية.

بعد ما قلته حول قضية غاتو، صدرت سلسلة من التصريحات العنيفة جداً. فاتّهمتُ «بالتحدث كالجبهة الوطنية»؛ وقال أحد المقربين من رئيس الجمهورية إن «الريبة من القضاة هي بداية الانحلال الاجتماعي»، وما إلى ذلك. أنا أرى أن الانحلال الاجتماعي يبدأ عندما تكون لبعض الناس سلطة الحياة أو الموت على أترابهم المواطنين، ولا يحاسبهم أحد!

سأتذكر دائماً كنيسة سين-إي-مارن الصغيرة في صيف 2005. كان الطقس حاراً جداً، والحشود مكتظة في المكان ومتراصّة. الانفعال الداخلي كان غامراً. نظرت بإعجاب إلى الزوج الذي خبّأ انفعاله، والفتاة الصغيرة

التي عبّرت عيناها عن فظاعة تألمها. اعتذرت باسم الدولة، ولم أكن متأكداً أنهما استمعا إلى ما قلته في ذلك الوقت...

لقد كشف الفكر الواحد الطابع المعزول لهذه القضية، واستحالة تحقيق أي شيء بدون أية مجازفة. لسوء الحظ، ليست قضية غاتو Gateou حالة معزولة. فقبلها، كانت قضية غريغوري Grégory والعائلتين المفجوعتين، الأولى لوفاة طفلها، والثانية لأن فرداً من العائلة اتّهم عجالة وقُتِل على يد والد الطفل؛ وكانت أيضاً قضية مخطوفي مورميلون Mourmelon، حيث كانت عمليات الاختفاء المتكررة في المكان نفسه، للعديد من المدعوين إلى الخدمة العسكرية، تسمى على مدى سنوات طويلة «**إخلاءات**»؛ ثم قضيّتا فورنيريه Forniret أو بودان Boduin، حيث سُمح لوحوش بالعيش في جوار عائلات شريفة؛ وقضية جان-لوك بلانش، حيث تم اغتصاب أربع نساء على الأقل خلال صيف 2003، من قبل مغتصب كرر ارتكاب جرائمه المتعددة بعد أن أُطلق سراحه بشكل مشروط، وخضع لفحص جديد بسبب جنحة جنسية على قاصرين، ولكن أُعيد إطلاق سراحه من قبل القاضي الوحيد والمنهمك جداً وهو قاضي الحريات والاحتجاز؛ ثم قضية ديلز Dils، حيث أمضى صبي في السادسة عشرة من عمره، خمس عشرة سنة في السجن بسبب جرمين لم يرتكبهما؛ ولسوء الحظ ثمة قضايا كثيرة أخرى. لقد التقيت عدداً كافياً من الضحايا والعائلات لأشهد للمعاناة العميقة التي تفرضها العدالة عندما تسيء أداء مهمتها القائمة على حماية الأبرياء. في معظم هذه القضايا، حُكِم على الدولة بدفع تعويضات للعائلات، ولكن لم يُستدعَ أي من القضاة المسؤولين عن هذه الملفات، لشرح ما جرى وتبرير تصرفاتهم، وتحمّل مسؤولياتهم المهنية. أريد أن أضع حداً لهذا الغموض الذي يُبعِد الفرنسيين عن عدالتهم.

في قضية مخطوفي مورميلون، وبعد مرور ثماني سنوات على عملية الخطف الأولى، ألقي القبض صدفة على بيير شانال Chanal بالجرم المشهود وهو يحتجز اعتباطياً شخصاً هنغارياً. حُكم عليه في هذه القضية

وحدها بالسجن عام 1990 وأطلق سراحه عام 1995. بين عامي 1995 و2003 بقي حراً طليقاً في انتظار محاكمة تتعلق بعمليات الخطف تحديداً. وفي صبيحة افتتاح جلسة المحاكمة، انتحر في السجن، فلم تعرف العائلات أي تفصيل يتعلق بدوافع المآسي وظروفها، وبقيت غارقة في ألمها لأن الجرائم لم تُعاقَب.

في قضية مخطوفي إيّون L'Yonne، صدّقت العدالة، خلال فترة طويلة من الزمن، أن سبع فتيات متشابهات، ومُقعدات أيضاً، اختفين بسرعة من منازلهن، في المنطقة نفسها وفي أقل من ست سنوات. وقد ضاع عدد كبير من أوراق القضية أو أسيء توضيبها، ما جعل العدالة تهدر وقتاً طويلاً في التحقيق. ولأسباب مختلفة من حيث مضمون الإجراءات وشكلها، لم يصدر في هذا الملف سوى عقوبة واحدة وهي إلغاء تعويض نهاية الخدمة لقاض متقاعد أصلاً!

اليوم، وبعد الكارثة القضائية أوترو Outreau، لم يعد أحد يعارض ضرورة خلق نظام يحمّل القضاة مسؤولياتهم. بالطبع، يجب أن يأخذ هذا النظام بعين الاعتبار صعوبات المهنة، ولكن عليه أن يسمح للمجتمع بأن يطلب منهم تبريرات، كي لا تغيب المصداقية التي يحجبها عن المهنة ككل إهمال ولا بعض القضاة. لا وجود لأي سلطة بدون مسؤولية. والأسوأ من ذلك كله، أنني مضطر إلى التذكير بذلك بقوة وحزم كي أحظى بفرصة استماع الناس لما أقول.

واجب المجتمع حماية أهله

عندما بدأت أرغب بالعمل في مجال الوقاية وقمع الجنوح الجنسي، أصبحت عرضة لشتى أنواع الشتائم. وبالنسبة إلى العديد من هؤلاء الشاتمين، لا يمكن معالجة الجانحين جنسياً، كما أن خطر تكرار الجرائم مرتفع جداً، وهذا أمر مُثْبت علمياً. واجب المجتمع في هذا الإطار أن يحمي نفسه من هؤلاء الأشخاص الذين يحوّلهم المرض إلى قوارض؛ معظم

الديمقراطيات الغربية الكبرى فعلت ذلك.

أثناء ممارسة مهامي كوزير للداخلية، شهدت أقسى اللحظات عندما التقيت عائلات الضحايا، ومن بينها أهالي الأطفال المقتولين. يصعب عليّ التحدّث عن هذه القسوة لشدة دناءتها، أمام معاناة الذين فقدت حياتهم كل معانيها. أكره عبارة «متفرقات» لوصف هذا النوع من القضايا. الطفل الذي يُستشهد ويُقتل ليس جزءاً من المتفرقات؛ إنه مصيبة، فشل، ومأساة يجب أن تحركنا جميعاً. وعلى الدولة أن تجمع كل طاقتها لتحاشي ما لا يمكن توصيفه، كارثة الكوارث.

أول زيارة قمت بها كانت لعائلة الطفل ماتياس، وهو صبي في الرابعة والنصف من عمره، اغتُصب ثم أُغرق على يد أحد الشاذين. ينتمي ماتياس إلى عائلة سعيدة من المزارعين، تقطن في نيافر. لم أنس أبداً كيف انتظرني الوالد أمام باب المزرعة، وقال لي قبل أي شيء آخر: «هل أستقبل الوزير أو الرجل؟»؛ فأجبته في تنهّد أخفق في إخفاء مدى تأثّري: «إنك تستقبل الرجل، الأب». فأردف قائلاً: «إن عيد ميلادي بعد يومين من الآن. وما أجمل هذه الهدية: أن يُغتصب ولدي ويُقتل!» بماذا أجيبه؟ ماذا أقول؟ ماذا أفعل؟ لا شيء طبعاً غير البقاء إلى جانبه لمساعدته على تحمّل ألم غير إنساني.

ما إن دخلت إلى البيت، حتى قبّلت والدة ماتياس، امرأة شابة ومُحترَمة جداً، حبست دموعها بدون أن تخفي ذهولها الشديد. اقترحا علي الجلوس على الكرسي الذي تعلوه، وحيدة وحزينة، إحدى ألعاب ماتياس. اغرورقت عيناي بالدموع، ولم نتبادل الكثير من الكلام، لكن صمتنا كان خير معبّر عما نشعر به. لماذا ماتياس؟ لماذا كان ذلك الوحش هنا؟ لماذا لا يعود تطبيق عقوبة الموت؟ كان هذا هو السؤال الذي كرره الوالد بدون انقطاع. إنها لردة فعل مبررة حتماً! لم أجرؤ أن أقول له إن عقوبة مماثلة لن تردع المجانين والشاذين عن تنفيذ ما يريدون؛ وإن فلسفتي الخاصة للأمور دفعتني منذ زمن بعيد إلى معارضتها.

فلسفتي...كنت أعي تماماً أنها لا تعني الكثير أمام تألّم والدَي طفل

شهيد! أفكر باستمرار بهذه العائلة وبمحنتها.

عقوبة الموت، لا ليس عقوبة الموت؛ منذ سنوات وهذا الصراع بين الفكرتين يعود كلّما قضى طفل ضحية جريمة وحشية. ومع ذلك ثمة حلول أخرى. ملف الجانحين جنسياً هو أحد هذه الحلول. ولكنني اضطررت إلى كسر العديد من المحرمات **والحالات التماثلية**، وإلى مكافحة عنيفة للكذب والتبرير المختصَر والملفّق، حتى حققت ذلك عام 2004.

إن الدور الذي أردت أن يلعبه هذا الملف لم تؤده لا الملفات الموجودة، ولا السجلات العدلية التي تدوّن الإدانات، ولا ملفات بصمات الأصابع والبصمات الجينية التي تحفظ الآثار والبصمات، ولا الملفات الجزائية التي تحفظها الشرطة والدرك والتي تنص على أسماء الفاعلين، والجرائم المرتكبة والظروف التنفيذية. كما أن أيّاً من هذه الملفات لا يورد العناوين المتغيرة للأشخاص المشار إليهم، فتلك ليست غائيتها. ملف الجانحين جنسياً هو ملف وقائي، هدفه الاطلاع المستمر على عناوين الأشخاص المحكومين بسبب جنحة جنسية. وهو بالتالي يُرغم مرتكبي هذه الجنح على التصريح عن عناوينهم في حال تغيرها، كما يُرغم مرتكبي الجرائم الأكثر خطورة على التصريح شهرياً عن مكان إقامتهم أمام المفوضية أم مركز الدرك. في كندا، ونظراً لوجود هذا النوع من الملفات، تستطيع الشرطة التوجّه فوراً إلى مقر كل المذكورين في الملف، والقاطنين في الجوار، فور الإعلان عن اختفاء طفل. فهنا أيضاً تُلاحظ الأحداث بطريقة علمية: يجب التحرّك خلال الساعات الأولى، وبشكل فعّال حتى لا يتحوّل اختطاف طفل إلى مأساة لا يمكن تداركها.

عندما أعلنت عن إنشاء هذا الملف، اتُّهمت بانتهاك حقوق الإنسان - عجباً! - كما أدانت اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان ما اعتَبَرته «تعدّياً مفرطاً على الحياة الخاصة وحق النسيان» للأشخاص المحكومين.

أفكر باستمرار بقرية مولان-أنجيلبير Moulins-Engilbert الصغيرة التي يسكن فيها والدا الطفل ماتياس. أتذكر دراجته التي ما زالت متوقفة

في الملعب، أتساءل عن تلك العبارة الشهيرة «حق النسيان»: فبرأي اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان، من المستفيد من هذا الحق؟ هل المشتبه به بتكرار الجرائم الذي قتل هذا الطفل، أو العائلة التي توقفت حياتها في الثامن من أيار؟ هل تستطيع العائلة أن تنسى؟ أين هو حقها في النسيان؟ دولة الحق عليها أن تجد التوازن العادل بين حماية الضحايا ونسبية القمع. ولكن ثمة تعابير مثل «حق النسيان» التي تكاد تبتعد عن حسن الآداب. النسيان ليس حقاً عندما يُغتصب طفل؛ إنه واجب؛ واجب عدم تكرار الجرم بحيث يُنتسى المجرم من العدالة والمجتمع.

أرجو أن نتمكن من الغوص أكثر في مسألة الجنوح الجنسي. فعندما تنتهي فترة سجن هؤلاء الأشخاص، يجب أن تتم متابعتهم على الصعيدين النفسي والطبي-العقلي؛ وعلى الشرطة أن تتمكن من مراقبتهم عن بُعد وبخاصة من هم الأكثر خطراً بينهم بواسطة السوار الإلكتروني. لذا، لا بد من التوصّل إلى فرضه عليهم. يصبح ذلك ممكناً قانوناً بالنسبة إلى الأشخاص الذين يرتكبون جنحاً بعد التصويت على القانون الجديد الذي أرجو أن أتوصل إلى وضعه. في المقابل، وبحسب المجلس الدستوري، فإن مبدأ عدم رجعية مفعول القانون الجزائي، لا يجيز أن نطبّق هذه التدابير على الجانحين المحكومين سابقاً، فيما خطورتهم لا تزال قائمة. أمام هذا المبدأ، تكززت أفكار خبرائنا ونُخَبنا الحاكمة وقضاتنا، وبقيت جامدة بدون أي تفاعل، وكأنها أمام حائط لا يمكن تجاوزه، ولا يمكن النظر وراءه. من جهتي، لا أخشى القول بأن المبدأ، رغم كونه دستورياً، يمكن تعديله، لا بل يجب تعديله إذا كان مفعوله يُنذر بالتعدي على الصحة الجسدية للأشخاص الشرفاء وبخاصة الأطفال. الاحتياطات التي أطلبها هي تدابير أمنية، ولا علاقة لها بمبدأ عدم رجعية مفعول القانون الجزائي. فهي طُبّقت أصلاً في معظم البلدان المجاورة التي تشاركنا نفس المبادىء التأسيسية للقانون الجزائي.

إن ردات فعل الفكر السائد تكون أحياناً عنيفة وقوية ومبالغ فيها

إلى حد أنها تحبط في النهاية الإرادات الجيدة التي تحاول التغيير. لذا يرى كثيرون أنه من المستحسن أن يكونوا على خطأ مع كل الآخرين، من أن يكونوا على صواب وحدهم أو مع بعض الأشخاص. عندما فهمت ذلك، قررت ألا أتحدث إلى المراقبين السياسيين بل إلى الشعب نفسه. ومنذ ذلك الحين لم أتذمر يوماً من ذلك!

أن تكون شعبياً لا يعني أن تكون شعبوياً

أريد أن أتناول الفرق بين الشعبوية والشهرة. أن يكون المسؤول ذا شعبية يعني أن يتحدث عمّا يشغل الفرنسيين؛ وأن يفهمه مواطنوه. أن يكون ذا شعبية يعني أن تصدمه حالة معينة قبل أن يصدمه اقتراح للحل. أن يكون ذا شعبية يعني أن يحاول تبديل وتحسين حياة الناس اليومية، وأن يرفض القواعد Codes. أن يكون شعبوياً يعني أن يعتقد بصحة رأي ما لمجرد كونه شائعاً، وأن يعتقد بأن **النخب الحاكمة وأجهزة الوساطة** ليسوا أبداً مؤهلين للتحدث باسم الشعب. أن يكون شعبوياً يعني البحث عن الدعم الشعبي بدون إيجاد وسائل حل أزمة ما، ويعني التفعيل بدون الإصلاح، والدمج بدون الاقتراح. وأنا أعارض هذا الموقف.

لم أخشَ يوماً أن تحظى مواقفي بدعم أقلية من الناس، كما في مسألة التمييز الإيجابي. أنا لا أرجو زوال النخب الحاكمة وأجهزة الوساطة ومحاكم التنظيم وتمثيل مختلف مكونات المجتمع. لذلك، وضعت كامل طاقتي لتأسيس مجلس تمثيلي للعبادة الإسلامية. أنا لست مناصراً كبيراً للاستفتاءات الشعبية لتقرير الإصلاحات الاقتصادية أو الاجتماعية؛ ففيها خطر اختصار المسائل المعقدة بحلول مزدوجة وتبسيطية. أنا أؤمن بالديمقراطية التمثيلية؛ كما أريد أن يستعيد الناس في فرنسا طريقة ممارسة الحوار الاجتماعي، ما يفترض وجود نقابات أكثر قوة وتمثيلاً. لذلك، لا بد من إزالة احتكار تقدّم المرشحين إلى الدورة الاولى من الانتخابات المهنية، على حساب المراكز النقابية الخمسة الكبرى لما بعد الحرب. فلا بد

من قانون نظامي يضمن للشركاء الاجتماعيين مهلة دنيا ليسوّوا بالتفاوض مشاكل حق العمل والضمان-والبطالة والتقاعد؛ وبعد انتهاء المهلة، تتدخل الحكومة والبرلمان في حال عدم التوافق.

ولكن أرجو أن تستيقظ النخب الحاكمة وأجهزة الوساطة، ويفتحوا أعينهم على حقائق المجتمع الفرنسي، وبالأخص أن يستعيدوا رغبتهم وجرأتهم على التفكير. فالغطاء الكثيف للفكر الواحد، يخفي أفكاراً مقررة بقدر ما يخفي غياباً للتفكير.

تبسيط الأفكار بطريقة كاريكاتورية

إنني لمقتنع حقاً بأن ديمقراطيتنا تعاني من عجز في النقاشات والانتقادات أكثر مما تعاني من فائض حقيقي فيها. وقد دفعتني هذه القناعة إلى اتخاذ موقف، واضح لا يشوبه أي غموض، لمصلحة الرسامين الذين أثاروا فضائح بسبب رسومهم الكاريكاتورية للنبي محمد. لا يمكن لأحد أن يتهمني بالتقرّب من جماعة، أقلّ ما يقال فيها إنها لم تراعني يوماً. لقد نُشرَت عني رسوم كاريكاتورية في كل الاتجاهات وفي كل المواضيع: حياتي الخاصة، شكلي الخارجي، أقوالي وسياستي. حصل كل ذلك، وغالباً بكثير من قلة الاحترام، إلى حد إيذائي أحياناً.

ولكن مهما كان مبالغاً في رسوم الكاريكاتور، إلا أنها تبقى مفيدة بالنسبة إلى الديمقراطية. فتُلزم مَن يتحمّل المسؤوليات على أن يبقى واقعياً؛ وغالباً ما تلخّص واقعاً أو حالة ما بطريقة مفيدة. كما تؤمّن فسحة من الحرية، كانت الديمقراطية لِتأسف على حرمانها منها. ليس في الكاريكاتور مواضيع محرّمة، وإلا كبرت لائحة «النُصب» التي يجب عدم المسّ بها. أنا مؤمن بالله، وأمارس شعائري الدينية أحياناً، لكن الأديان هي -كالسلطة- يجب أن تعرف كيف تتقبل الانتقادات والكاريكاتور والانحراف. وهذا الأمر يسري على جميع الديانات، بما فيها الديانة الأخيرة التي دخلت فرنسا: الإسلام، الذي لا يمكنه الادعاء بتساوي

حقوقه مع الديانات الأخرى بدون أن يكون متساوياً في الواجبات. ولعل أكثر ما يحط من كرامة المسلمين، ليس بعض الرسوم الكاريكاتورية التي تسخر من النبي محمد كما تسخر من المسيح؛ إن أكثر ما يحطّ من كرامتهم هو اعتبار مسلمي فرنسا مواطنين مختلفين عن سواهم!

منذ عام 2002، كانت أفكاري عرضة لكثير من الكاريكاتور.

لذا، أطلب أن تضاعف السلطات العامة اهتمامها بدمج الشبان المنحدرين من الهجرة، كي لا ينتشر الانزواء الطائفي بسبب إخفاق الدولة: وها أنا أُتّهَم بدعم **التعددية الطوائفية** communautrisme.

أقترح مشروع هجرة مختارة، أي مشروعاً يعترف صراحة بحسنات انفتاح بلد كبلدنا، وهذه أول مبادرة تحصل منذ ثلاثين عاماً: وها أنا أُتّهم «بدفع الناس إلى التفكير على طريقة لوبان Le Pen».

ألاحظ أن لا أحد مرغَم على البقاء في فرنسا، وأنه لدى استقبالنا في مكان ما، علينا أن نحترم، وأن نحبّ إذا أمكن، كل الذين استقبلونا: وها أنا أُتَّهم بكره الأجانب، بهذه البساطة.

أطلب التحري عن تصرفات الشبان العنيفة، وضبطها في أسرع وقت ممكن: وها أنا أُتّهَم بتجريم الأطفال الذين هم في الثالثة من عمرهم.

إن الأمور هي أكثر سهولة في الواقع؛ مَثل واحد يكفي لإثبات ذلك: يعلم الجميع أن في ملاعب مدارسنا أطفال عنيفون فوق العادة، ومنذ الصغر. لا يمكن لأي ولي أمر أو أستاذ أن يدّعي عجزه عن التفريق بين الولد الحيوي والحاد الطباع وحتى المثير للجلبة، والولد الذي لا يعبّر إلا من خلال ضرب رفاقه وحتى أساتذته. إنني أعي تماماً أن الولد العنيف فوق العادة لن يكون بالضرورة جانحاً؛ فلم أقترح يوماً وضع ملفات للأطفال. ولكن ما أؤكّده في المقابل هو أن الولد العنيف البالغ من العمر ثلاث سنوات هو ولد يجب العناية به. الفرصة الوحيدة لنجاح ذلك هي التصرّف بوتيرة متصاعدة قدر الإمكان. فإذا أسيئت معاملة هذا الولد في بيته أو إذا مرّ بصعوبات خاصة، لا بد من فهم دوافع معاناته. واجب

المجتمع والمدرسة وجمعيات حماية الأمومة والطفل، والطب المدرسي، هو مساعدة هذا الطفل، وبالتالي مواكبته والعناية به. أما في ما يتعلق بخطر تحوّل المعاناة التي لم تُعالَج، إلى دافع نحو الجنوح، فلسوء الحظ الخطر واقع قائم. فالعديد من الجانحين، لا سيما جنسياً، خضعوا هم أنفسهم للضرب والاغتصاب خلال طفولتهم، فكانوا ضحايا قبل أن يصبحوا جلادين. إن زمرة الأوباش الذين عذّبوا إيلان حليمي حتى الموت، كانوا معروفين في الثانوية بتصرفاتهم العنيفة. مَن حاول فهم هذا العنف؟ من حاول التحدث إليهم واقتراح حلول كانت لتَحول دون تلك الدوامة البربرية؟ لسوء الحظ، لا أحد. لا أدري إن كانت أفكاري صحيحة، لكنني مدرك تماماً أن الوضع الحالي خاطىء كلياً.

منذ خمسين عاماً، كان الطب المدرسي يؤدي دوره بشكل جيد من خلال العناية بوزن التلاميذ وطولهم ونظرهم وسمعهم. اليوم، وبما أن غالبية الأطفال يُتابَعون من قبل طبيب العائلة، نتوقع المزيد من الطب المدرسي. فعليه أن ينصب بقوة على مسألة الوقاية، الجانب المُهمَل في سياساتنا المتعلقة بالصحة العامة؛ الوقاية من البدانة، الوقاية من التصرفات الإدمانية، الوقاية من المخاطر الناتجة عن الإفراط في التعرض للشمس، إلى جانب إطلاع الشباب على الممارسات الطبية المفيدة كالانضباط في معاينة طبيب الأسنان والطبيب العام، إضافة إلى حثّهم على ممارسة الرياضة...كلنا نكسب من ذلك: القليل من الإنفاق على مسألة العناية، والكثير من الصحة لمواطنينا. وعلى الطب المدرسي أيضاً أن يشرف على كشف اختلالات التصرف، ومعالجتها ومتابعتها وتقييمها، لمنع الانحراف نحو حالات لا تُعالَج، وكذلك تحاشي انتحار المراهقين، الذي زادت نسبته في بلدنا بشكل دراماتيكي. كل يوم تقع حوادث مختلفة وأليمة دائماً وتزداد عنفاً، ما دفعنا إلى التفكير وبخاصة إلى التصرف. في إيفري، قُتل شاب في السادسة عشرة من عمره على يد شاب آخر في العمر نفسه. شخصان قضيا لماذا؟

يخشى كثير من المعارضين خطر الإشارة إلى مواطن العلل. لا أفهم هذه

الحجة. الجميع يلاحظ ما يجري: مزيد من العنف، مزيد من انبهار الشباب بهذه العنف. لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي. أين المجازفة في التصرف؟ لا يوجد أية مجازفة! أين المجازفة في الاستمرار وكأن شيئاً لم يكن؟ في ذلك كل المجازفات!

لا أدري إن كان أحد يقيس الطاقة التي يجب أن أبعثها لأحدد القضايا وأصححها وأقنع الناس وأحاول في النهاية أن أحرز بعض التقدّم. وما انتقادي الكاريكاتوري المستمر إلا رد على انكبابي على الكثير من المسائل المحرّمة! لا تهمني بالتالي هذه الرسوم الكاريكاتورية إذا وافق المجتمع الفرنسي في آخر المطاف على التحرّك. هذا هو الرهان: إعادة تحريك فرنسا!

«المناطق ذات الأولوية في مجال التربية» ZEP، اعتراف بالنقص واقتراح حلول أخرى

إن قضية «المناطق ذات الأولوية في مجال التربية» هي تجسيد مثالي آخر للصعوبات التي يواجهها الفكر المسؤول من أجل التصرف بطريقة مختلفة غير الكاريكاتور والإدانة والنقمة على كل محاولة للتفكير والتصرف بشكل مغاير.

في آخر شهر تشرين الثاني 2005، وبعد مرور وقت قصير على أزمة الضواحي، أعلنت عن ضرورة «الاعتراف بفشل» ZEP(*). إنه في النهاية اصطلاح اعتمده «الاتحاد لأجل حركة شعبية» UMP في ما يتعلق بالممارسات غير العادلة. كانت العبارة قاطعة، لكنها واضحة على الأقل؛ واعتُبرت تمرّداً. فاتُّهمت بأنني أريد إزالة الوسائل الإضافية التي تستفيد منها ZEP علماً أنني لم أقل شيئاً من ذلك. إتُّهمت بأنني أريد إعطاء القليل لمَن لديهم القليل القليل، وكأنني سطحي جداً لدرجة التفكير بأن على

(*) المناطق ذات الأولوية في مجال التربية. Zones d'Éducation Prioritaire.

هنري الرابع أو لوي-لو-غران، أن يضعا أولويات التربية الوطنية.

اتُّهمت بتشويه دور التربية والإعداد في مجال تساوي الفرص والارتقاء الاجتماعي. لكنني أعتقد عكس ذلك. فأعتبر أن من بين الأسباب الأساسية لفشل ZEP خفض مستوى الأمور المفروضة في حين كان ينبغي رفعه. فالطفل الذي هو ابن أحد الكوادر أو الأساتذة يحظى في بيئته العائلية بكل ما هو ضروري لاكتساب معارف فكرية وثقافية. في المقابل، فإن الطفل المنحدر من محيط اجتماعي محروم لن يجد في غير المدرسة فرصته في الاطلاع على مسيرة كبار كُتّابنا، وكبار فلاسفتنا، إلى جانب وعيه أهمية التاريخ، واكتشافه المتعة التي ترافق الجهد المطلوب لدخول **العلوم المتشددة**. إن هذا الشكل من أشكال القساوة، وهذه الصرامة في التعامل مع كل التلاميذ، فتيات كانوا أو فتياناً، أولاد أطباء أو قرويين أو عمّال، وهذه القناعة الراسخة بأن التشدد، وليس التراخي، هو الذي يؤتينا بأفضل ما في الطفولة، كلها أمور صنعت نجاح المعلّمين في الجمهورية الثالثة.

أخيراً، الفضيحة الكبرى، عندما انتقدت ZEP قيل لأنني أُشَهِّر «بملايين الأساتذة الذين يؤدّون عملاً لافتاً في هذه المؤسسات بتفانٍ مدهش».

لسوء الحظ، التفاصيل واضحة، دامغة ومدافعة: سياسة ZEP فشلت. أنشئت عام 1982 واستمرت أربع سنوات. بعد مرور ثلاث وعشرين سنة، هناك أكثر من سبعمائة منطقة ذات أولوية في مجال التربية! وكان مستوى التلاميذ أقل بكثير منه في المؤسسات الأخرى. إن هذا الفرق في النتائج ليس ناتجاً فقط عن كون التلاميذ المسجلين في ZEP يعانون نسبياً من مشاكل تفوق مشاكل التلاميذ الآخرين: في الواقع، الفرق في المستوى ازداد مع الوقت. فصعوبات الاندماج المهني لدى الشبان المنحدرين من الأحياء، كانت كبيرة جداً، ولا حاجة إلى ذكرها. وفي النهاية، تحوّلت ZEP إلى مجموعات من «الغيتو مدرسي». فابتعدَت عنها العائلات المطلعة أو القادرة على الابتعاد، مما أدى إلى تجمّع سائر التلاميذ الذين يعانون من المشاكل الأكبر، فيما المطلوب تفريقهم. فلنتجرّأ على قول الأمور كاملة:

من جهة، أساتذة ZEP هم أصغر سناً وأقل خبرة من باقي الأساتذة، ونسبة تبديلهم تفوق كثيراً النسبة الموجودة في المؤسسات الأخرى. من جهة أخرى، عدد قليل من أساتذة ZEP يسجّلون أولادهم في ZEP. لو كانت ZEP تحظى بالنجاح الذي تجرّأتُ على انتقاده، لاستقر الأساتذة فيها، ولوجدنا أولادهم تلامذة فيها.

إن البوح بذلك كله ليس تقليلاً من شأن كل الذين يعلّمون في ZEP، فأنا لا أشك في إخلاصهم لعملهم ولا في أهليتهم؛ وهو ليس تجاهلاً أيضاً لنجاح بعض المؤسسات كليسيه سان-أوان-لومون Saint-Ouen-l'Aumône في فال دواز Val d'Oise التي تعتمد سياسة بارعة تتجلى في نجاح جميع تلاميذها، بالتعاون مع معهد الدراسات السياسية في باريس Sciences-Po والمدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية Essec. وكم يتطلب ذلك من عزم وجهد لجهة المعلمين والفريق الإداري والأجهزة الأكاديمية، من أجل تغيير العادات والتحلّي بشجاعة الإبداع وإيجاد الشراكات! فالتساؤلات المطروحة تتناول كيفية تطبيق سياسة ZEP على مرّ الزمن، ليس أكثر.

إن الوسائل الإضافية التي توفّرت لمؤسسات ZEP لم تكن كافية (1.2% من موازنة وزارة التربية الوطنية في سبيل سياسةٍ أولوية -تشكل خطوة جريئة - تتعلق بـ20% من التلاميذ) وتوزّعت على مؤسسات عديدة. هذه الوسائل تؤدي حصراً إلى خفض عدد التلاميذ في الصف الواحد (22 تلميذاً مقابل 24 في المؤسسات خارج ZEP)، وهو انخفاض منتظم وضعيف جداً، حتى أنه لا يؤثر على نجاح التلاميذ. عندما يقل عدد التلاميذ عن 15 تلميذاً في الصف الواحد، يبدأ ظهور أهمية خفض العدد. إن عناصر النجاح المدرسي معروفة: البيئة العائلية، ظروف السكن، وبخاصة أن يكون للتلميذ غرفته الخاصة؛ إضافة إلى الاختلاط الاجتماعي، وأخيراً لا آخراً النوعية التربوية للمعلمين. مؤسسات ZEP كما برز أداؤها خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، لم تتناول أياً من

هذه العناصر.

أنا لا أطمح إلى إزالة التربية ذات الأولوية التي أعتبرها ضرورية جداً. لكن طموحي لا يتوقف عند منح هذه التربية مزيداً من الوسائل التي ستؤدي إلى الإخفاقات نفسها إن لم نغيّر مناهجنا. فبدلاً من التفكير على أساس **البؤر الضاغطة**، وبدلاً من تكثيف كل وسائلنا من أجل خفض منتظم لعدد التلاميذ في الصف الواحد، أريد أن يتّسع مجال عملنا فنفكر على أساس الطفل، كما يحصل في هولندا أو السويد. ومن شأن الوسائل التي تعتمدها سياسة التربية الأولوية، أن تمنح كل طفل محتاج -أكان مسجلاً في مؤسسة ZEP أو لم يكن- مواكبةً تتلاءم مع نوعية مشاكله. فالأفكار وافرة وغزيرة: الاهتمام المبكر والمعزّز بين سن الثمانية عشر شهراً والأربع سنوات، لأن جزءاً كبيراً من القدرات الإدراكية يتكوّن في هذه المرحلة؛ الدعم المدرسي؛ الوصاية؛ المدارس الداخلية المتفوقة لمزيد من الهدوء خلال الليل... وحلول أخرى كثيرة.

كما أتمنى أن نشجع المؤسسات الخاصة بموجب عقود، على فتح أبوابها في الأحياء المحرومة. لقد طلبت المؤسسات ذلك وأعدّت بعض المشاريع. ولكن، منذ سنوات طويلة، انصبّت كل المحاولات في اتجاه إحباط هذه الرغبة. شئنا أم أبينا، اعترضنا أم لم نعترض، فإن مؤسسات التعليم الخاصة هي اليوم تحت سيطرة العائلات. لوائح الانتظار طويلة. ولعل ما يُطمئن الأهل هو الوجود القوي للكوادر، وتضامنهم الجيد في سبيل مستقبل أولادهم المدرسي.

إن المشروع الاشتراكي لعام 2007 يقترح تعديل الوسائل المعدّة للتعليم الخاص، استناداً إلى درجة الاختلاط الاجتماعي داخل المؤسسات. وفي حال شكّل المشروع علاوات للمؤسسات المختلطة بشكل كاف بنظر الشيوعيين، أو عقوبات للمؤسسات المميّزة جداً، فإنه يسعى في الواقع إلى معاقبة المؤسسات التي يبدو فيها الاختلاط الاجتماعي غير كاف. فالمؤسسات عينها التي شتتناها، بل التي منعناها بموجب القاعدة الشهيرة

80/ 20 من التمركز في الأحياء المحرومة، ستُعاقب اليوم لأنها لم تفتح أبوابها هناك! إن قاعدة 80/ 20 الغامضة ناتجة عن اتفاقات عام1984 بين التعليم الكاثوليكي والحكومة الاشتراكية في ذلك العصر، وتقوم على تجميد اعتمادات التعليم الخاص بنسبة 20% من مجموع التعليم الفرنسي الابتدائي والثانوي، أو على التوجه نحو توزيع على الأكاديميات التي تزداد فيها تاريخياً أهمية التعليم الحر (في بريطانيا مثلاً). كما أن تدنّيها الكبير على المستوى المحلي لا مبرر له: ففي الأماكن التي تشهد طلباً قوياً على التعليم الخاص، تؤدي هذه القاعدة إلى حرمان الأهل من إمكانية تسجيل أولادهم في هذه المؤسسات، في حين أن الطلب على التعليم الخاص في أماكن أخرى، قد لا يكون كافياً لإشغال كل المؤسسات.

في الواقع، وبدلاً من محاولة فهم أسباب النجاح الحالي للتعليم الخاص، لتطبيقها على التعليم العام قدر المستطاع، وبدلاً من السماح لكل الفرنسيين -وبخاصة المحرومين منهم- بالحصول على التعليم الخاص لأولادهم إذا شاؤوا، وبدلاً من تشجيع ما يَسهُل تحقيقه، يفضّل الاشتراكيون المعاقبة. ولسوء الحظ، بات ذلك عادة معروفة: الأخذ بما يَسهُل تحقيقه ثم تدميره. لذا أقترح عكس ذلك: أن نأخذ بما يَسهُل تحقيقه ونجعله في متناول الجميع.

الفصل الرابع

النموذج الاجتماعي الأفضل هو الذي يؤمّن عملاً لكل شخص

إن نموذجنا الاجتماعي الشهير هو بالطبع أحد أصعب المحرّمات التي نريد كسرها. نرجو أن نتوصّل إلى تحقيق ذلك بدل أن ينهار هذا النموذج على نفسه.

لقد اعتدنا التفاخر بهذا النموذج إلى حد اقتراحه كمِثال على العالم بأسره. عندما يُقرأ على الورق، يبدو ممتازاً جداً: فقانون العمل كثيف، وشروط الصرف صارمة، والأُجراء الذين يعملون بموجب عقد غير محدود زمنياً يحظون بحماية نسبية. وثمة حد أدنى من المراعاة الاجتماعية للذين يجتازون فترة صعبة. كما أن النظام الضريبي والتقديمات الاجتماعية تؤمن نسبة إعادة توزيع لا بأس بها؛ التضامن قوي مع المتقاعدين والمرضى؛ خدماتنا العامة جيدة، وطرقاتنا عظيمة، والمدرسة مجانية، ونظام العناية لدينا هو من أفضل الأنظمة الموجودة في العالم. باختصار، فرنسا هي مدى حريةٍ وازدهار وتضامن، يحسدها العالم عليه.

الدليل على ذلك هو ما نسمعه باستمرار عن أن فرنسا تجتذب العديد من رؤوس الأموال الأجنبية. «الضرائب التي تثقل كاهل الشركات هي أكثر ارتفاعاً، لكن نوعية الحياة مرتفعة جداً» تلك هي المقولة الرسمية. من جهتي، ألاحظ أن 46% من رأسمال شركات مؤشر الأسواق CAC40 تخصّ مستثمرين أجانب - وبخاصة أموال نفقات - وأن جزءاً هاماً من رؤوس الأموال الأجنبية التي تُستثمر سنوياً في فرنسا، يذهب لشراء

شركات فرنسية، يتم تقسيمها لاحقاً ثم تحويلها إلى الخارج. منذ أن اشترت «ألكان» شركة بيشيني، تحوّل معظم مراكز قرار هذه الشركة إلى كندا. وفي خلال عشر سنوات، تحولت 9000 شركة فرنسية إلى شركات أجنبية، فيما تحوّل 650 فرعاً أجنبياً إلى شركات فرنسية. من بين كل سبعة أجراء (غير العاملين في المجالين المالي والإداري) هناك أجير واحد يعمل في فرنسا ضمن فريق أجنبي، مقابل أجير واحد بين عشرة أجراء في ألمانيا والمملكة المتحدة أو هولندا، وأجير واحد بين عشرين أجيراً في الولايات المتحدة. في الواقع، تفتقر فرنسا إلى رؤوس أموال فرنسية للاستثمار في الاقتصاد الفرنسي؛ ولعلي لست متأكداً من أن مستوى الاستثمارات الأجنبية في فرنسا لا يعكس ضعفنا الاقتصادي أكثر مما يعكس قدرتنا على الاجتذاب. إضافة إلى ذلك، فإن رؤوس الأموال الفرنسية التي تخرج من بلدنا تساوي ضعفي الاستثمارات الأجنبية التي تدخل. لذا تخسر فرنسا مادتها تدريجياً.

نلاحظ بالطبع إلامَ تؤدي السياسة الجذرية التي مارستها حكومات يسارية عديدة وأحياناً حكومات يمينية، لإحباط خلق الثروات أو حتى الاحتفاظ بها في فرنسا. إن فرادتنا الضريبية التي تَفرض معدلات ضرائبية باهظة على عناصر الإنتاج الأكثر حيوية، وعلى رأس المال، والأجراء الأكثر أهلية، قد أدّت إلى شبه غياب لرأس المال العائلي، وإلى اغتناء دول مثل بلجيكا أو سويسرا أو انكلترا، لم تصدّق أنها حظيت بفرصة مماثلة، أي فرصة دخول أكثر الفرنسيين ثراء إلى أراضيها. لذا يجب ألا تؤدي المساواة إلى افتقارنا جميعاً، بل أن تبعث في كل إنسان الأمل بأن يصبح غنياً أو على الأقل أن يحقق الارتقاء الاجتماعي لعائلته.

منذ بضعة أشهر، كان الشك في نموذجنا الاجتماعي أمراً صادماً. فرئيس الجمهورية نفسه اضطر خلال مقابلة معه في 14 تموز إلى تصحيح ما قاله: «النموذج الاجتماعي الفرنسي لا يفتقر إلى انعدام الفعالية ولا إلى الصلاحية»؛ لأن الأخذ بالنموذج الاجتماعي هو أخذ بالهوية الوطنية! اليوم، لم يعد الفرنسيون يؤخَذون بالأوهام.

منذ عام 1984، أي منذ أكثر من عشرين عاماً -جيل تقريباً- ومعدل البطالة يتأرجح حول نسبة الـ10%. فيرتفع خلال فترة الانحسار، وينخفض قليلاً خلال فترة النمو؛ لكن هذه التقلبات ظرفيةٌ محض، ولا يسعها تجاوز جوهر مشكلة البطالة. ليس في الأمر أية قدرية مرتبطة بوضع الاقتصاديات الأوروبية: فقد استعاد عدد كبير من شُركائنا الأوروبيين دوام العمل الكامل، كالمملكة المتحدة طبعاً ولكن أيضاً هولندا والدول الاسكندينافية الأربع. إن النموذج الاجتماعي الأفضل هو ذلك الذي يؤمّن عملاً لكل شخص، فهو بالتالي لم يعد نموذجنا نحن، لأن نسبة العاطلين عن العمل في بلدنا تساوي ضُعفَي النسبة لدى شركائنا الأساسيين. مرة أخرى، لا أريد أن أصدُم لأنني أحب ذلك، بل أريد المساعدة من أجل استنهاض الوعي الذي بات أمراً ملحاً.

إن خطر البطالة الذي يشعر به الفرنسيون يتجاوز في الواقع الـ10%. فإذا أضفنا إلى العدد الرسمي للعاطلين عن العمل، عددَ الذين أُحصوا بموجب إحصاءات البطالة (المُدرجين في «الوكالة الوطنية للتوظيف» ANPE ولكن ضمن فئات غير مصنّفة في إطار البطالة، والمستفيدين من «الدخل الأدنى للاندماج» RMI غير المُدرجين في «الوكالة الوطنية للتوظيف»، والمسنين المعفين من البحث عن وظيفة، والعقود المدعومة)، وإذا عزلنا القطاع العام (5،2 مليون بين موظفين ومن شاكلهم) الذي لا يتعرض لخطر البطالة، نصل في الواقع إلى معدل بطالة يساوي 20%. فلا بد بالتالي من أن يتناسب عدد العاطلين عن العمل مع حجم السوق الذي يبحثون فيه عن وظيفة، أي مع حجم الوظيفة في القطاع الخاص. وهذا ما يفسّر الإحساس الكبير بعدم الاستقرار.

التناقض لافت. لم نتحدث يوماً عن عدم الاستقرار بهذا المقدار؛ إنما نتحدث عنه كخطر يحدق بالمستقبل. لذلك نتمسك بالحقيقة السائدة اليوم، التي نريد المحافظة عليها بأي ثمن من خلال تفضيل الجمود. ولكن الآن بات عدم الاستقرار هو الحقيقة، والتغيير هو السلاح الوحيد للتخفيف

من حدته. وما زلت مُصراً على أن الحليف المفضل لعدم الاستقرار هو التيار المحافظ. وحده الإصلاح هو أداة الحماية الجديدة التي يحتاج إليها الأجراء.

منذ عشرين سنة أيضاً، ساء وضع الأُجراء. لم يكن السبب في البداية «الرأسمالية المالية» التي رذلها لوران فابيوس، ولا «العولمة المغالية في الليبرالية» التي أدانها المُوالون السرّيون للشيوعية وغيرهم من أتباع «العولمة الأخرى» altermondialistes؛ السبب بكل بساطة هو أن معدل بطالة يبلغ هذا الحد، يضع الأجراء في وضع ضعيف بالنسبة إلى أرباب العمل. فعدد الأجراء الذين يعملون بموجب عقد عمل مؤقت وصل اليوم إلى 3 ملايين، وإن أكثر من 70% من عمليات التوظيف حصلت بهذه الطريقة. ولعل صرامة قانون العمل وصرف العمّال، يدفعان الشركات إلى تفضيل هذه الوسيلة في اختيار الموظفين: النساء هن المعنيات الأساسيات؛ إذ يشكلن 80% من الأجراء العاملين بدوام جزئي، و80% من الأجراء الذين يعملون بشكل مؤقت (العقد المؤقت Intérim أو العقد المحدودة مدته CDD)، و80% من العمال الفقراء. هكذا، حافظت الأجور والقدرة الشرائية على ركودها: أكثر من نصف الفرنسيين يتقاضون أقل من 1500 يورو شهرياً. إن الزيادة المنتظمة للحد الأدنى للأجور SMIC بموجب قرار عام - فيما الرواتب الأخرى لا تتحسن - جعل مزيداً من الأجراء يتقاضون تلقائياً الحد الأدنى للأجور. يشعر هؤلاء الأجراء بأنهم يتراجعون على السلم الاجتماعي. وفي خلال عشر سنوات (1993-2004)، تضاعف عدد الأجراء الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور، فارتفعت نسبتهم من 8 إلى 16%.

أخيراً على صعيد الصعوبات الاجتماعية الأقسى، في فرنسا 1،1 مليون طفل فقير، 3،5 مليون شخص يحصل على حد أدنى من الدعم الاجتماعي، ويصبح العدد 6 مليون إذا أضفنا إليه أصحاب الحق. 13% من النساء المتقاعدات يعشن دون مستوى الفقر و25% يعشن فوق مستوى الفقر.

50% ممن يحصلون على حد أدنى من الدعم الاجتماعي بقوا في الوضع الذي هم عليه طوال السنوات الثلاث اللاحقة، و30% منهم طوال السنوات الخمس اللاحقة. وإلى المنبوذين، يقدّم مجتمعنا ما هو ضروري للبقاء على قيد الحياة، وأقل من ذلك. فهو لا يقدّم لهم ما يمكّنهم من الخروج من عزلتهم والعيش كما يحلو لهم. يا لهذا الهدر! يشهد بعض الناس وبعض الأراضي أوضاعاً صعبة جداً، لدرجة أن متوسط معدل البطالة ليس كافياً لوصفها. فمعدل بطالة غير المؤهلين يبلغ 15%؛ وهو يزيد على 20% في الأراضي التي تفتقر إلى التصنيع وفي المناطق المُدنية الحساسة. كما يبلغ 22% عند الشباب دون الـ25 من العمر، ويقارب الـ40% عند الشباب غير المؤهلين والشباب الذين يعيشون في المناطق المدنية الحساسة. لقد أسس جاك شيراك حملته عام 1995 على هذا الانكسار الاجتماعي وذلك الفقر المتجدد وعلى تلك المآسي المتجذرة، وأحرز النجاح الذي نعرفه. كان التشخيص جيداً، ولكن هل أتت العلاجات متناسبة مع خطورة الوضع؟ قد نشكّ في ذلك.

أمام الخطر الذي يواجه الوجود بحد ذاته والقدرة على النظر إلى المستقبل بثقة، ظهر عدم مساواة جديد: عدم مساواة بين الذين يستطيعون بعدُ أن يكونوا مالكين لمساكنهم والذين ما عادوا يستطيعون ذلك؛ عدم مساواة بين الخاضعين لخطر الوقوع في البطالة والذين هم بمنأى عن ذلك؛ عدم مساواة بين العاملين في وظيفة لمدة غير محددة والذين يؤدون أعمالاً صغيرة بموجب عقود مؤقتة. عدم مساواة بين الحائزين شهادات جيدة تضمن لهم وظيفة مقبولة مدى الحياة والذين لم يحظوا بهذه الفرصة في الوقت المناسب ولن يتمكنوا من تعويض ما فاتهم - أو يستطيعون بصعوبة كبيرة جداً؛ عدم مساواة بين من هم واسعي الاطلاع أو لديهم ما يكفي من العلاقات ليتمكنوا من الانتساب إلى المدرسة الجيدة، ودخول المستشفى الجيد أو الحصول على مسكن اجتماعي، والذين يفتقرون إلى الوسائل الجيدة الكفيلة بإخراجهم من محنتهم في مجتمعنا المسدود والجامد؛

لن ننسى أيضاً عدم المساواة الكبرى بين مواطنينا الذين ما زالوا يتسلّحون بالرجاء وكل الذين فقدوا رجاءهم.

إلى جانب هذه الأداءات الاجتماعية الضعيفة جداً، يدرك الفرنسيون أيضاً أن خدماتنا العامة ونظامنا الصحي وأنظمتنا التضامنية ترقد فوق قنبلة موقوتة مالية: ديننا العام. إن إصلاح عام 2004 المتعلق بالتأمين الصحي سمح بالحد من تزايد النفقات الصحية ولكن إلى متى؟ فالنظام لم يجد بعدُ وسائل تأمين استمراريته المالية.

خلال السنوات القادمة، ستزداد النفقات على الصعيد الصحي بسبب الشيخوخة والتقدّم التقني. هل هذا الأمر سيّئ؟ غداً، ستكون لنا علاجات دقيقة وباهظة الثمن لمعالجة السرطان والأمراض الوراثية، وربما لتأخير الأمراض العصبية-الانحلالية. إنها لآمال عظيمة. هل سيكون وضعنا المالي مقبولاً بحيث نستطيع تأمين هذه العلاجات ليستفيد منها الفرنسيون؟ إنه لرهان كبير، وتحدّ حقيقي للتضامن.

عندما تعطي الدولة كل أسهمها أو جزءاً منها للمؤسسات العامة، تكون قد استعادت 82 مليار يورو (غير مُفَعّلة) منذ عام 1986 ويبقى لها بين 110 و125 مليار يورو بحسب التقديرات، وتشمل «كهرباء فرنسا» EDF. فالمبالغ التي يجب استيفاؤها لتسديد ديننا تبقى صعبة التحصيل حتى ولو قمنا ببيع كل «مجوهرات عائلاتنا»، إذ ارتفع الدين ليبلغ 1100 مليار يورو. وحده النمو يستطيع انتشالنا من هذا الوضع.

مع ذلك، أعتقد أن هذا المال يمكن أن يُستعمَل لأغراض أخرى. فالدولة بحاجة ملحّة لأن يحصل استثمار على صعيدي إعادة الإعمار والعصرنة؛ ولكنهما -كما يعلم الجميع- سيستدعيان دفع المال قبل توفيره: لم تتمكّن أية صناعة أو مؤسسة من إنجاز مشاريع إعادة إعمار إلا بعد توظيف موارد هامة. فلماذا سيكون الأمر مختلفاً في ما يتعلق بالدولة؟ من المفيد جداً، برأيي، إيجاد موازنة خاصة تُوزّع على الوزارات التي تُنفّذ مشاريع إعادة إعمار كبرى، تخصها وحدها. هذا يعني تبادل اقتصاديات

العمل لقاء اعتمادات الاستثمار. هذه الموازنة ستغذيها الأموال الناتجة عن عمليات التخصيص التي سنقوم بها. في الواقع سيكون من الشجاعة بمكان أن يُستخدَم المال الناتج عن التخصيص لعصرنة الدولة وليس لتمويل الإنفاق الجاري. يمكن أن تخضع هذه الموازنة لإدارة مباشرة من أمين عام الإيليزيه. لا أعتقد أنه من الملائم الطلب من رئيس الوزراء أن يقود مسيرة إصلاح الدولة؛ فكأنك تنصحه بقطع أحد ذراعيه!

بالإجمال، إننا نعرض مؤشرات الدول الأنكلوسكسونية في ما يتعلق بالمساواة والفقر، وكذلك التحرك الاجتماعي والتوظيف الكامل المتناقص، وفي الوقت نفسه، مستويات الإنفاق العام والاقتطاعات الإلزامية من الدول الاسكندينافية، وأخيراً البطالة والعجز المتصاعدان. إننا نكدّس سيئات النظامين بدون أن نعرف حسناتهما. هل النموذج الاجتماعي الفرنسي فعّال؟ لم يعد الفرنسيون يؤمنون بفعاليته.

ضرورة إعادة النظر في ذواتنا

لم يتحدث مجتمعنا يوماً بهذا القدر عن العدالة، في حين أنه لم يعترف أبداً في بهذا الكمّ من الأعمال الجائرة الكبرى. لم يُدخل مجتمعنا يوماً إلى هذا الحد في خطاباته وخططه أو قوانينه، كلمة «اجتماعي» -الانصهار الاجتماعي، العدل الاجتماعي، الميثاق الاجتماعي - في حين أنه لم يهمل يوماً الإنصاف بهذا المقدار. إن حقيقة نظامنا تقوم على حماية مَن ينعمون ببعض الأمور، والتشدد مع الذين لا ينعمون بشيء.

لقد حان الوقت للبدء بتحليل واضح لنموذجنا الاقتصادي والاجتماعي، ليس بهدف تدميره بل إعادة تأسيسه، وفي النهاية تحسينه.

هل بلدنا بخيل إلى هذا الحد على صعيد الإنفاق الاجتماعي؟ لم ننفق يوماً أموالاً كهذه في المجال الاجتماعي - إذ ارتفعت نفقاتنا الاجتماعية من 20% إلى 33% من الناتج الداخلي الخام بين عام 1980 واليوم- ولم تكن نتائجنا يوماً غير كافية إلى هذا الحد. يجب أن نحطم هذه الحلقة المفرغة

التي تقوم على الاستدلال من ضعف النتائج التي حصلنا عليها، لنستنتج ضرورة زيادة الوسائل المُتّفق عليها، بشكل دائم ومتصاعد. بدون إعادة تقييم عميقة لرؤيتنا للأمور وتصرّفنا حيالها، فإن مضاعفة نفقاتنا وتكدّس خساراتنا ودَيننا، لن يبدّلوا شيئاً في أدائنا. ليس هذا رأياً أملاه عليّ فكر إيديولوجي؛ إنه تحليل للأمور التي تسيّر هذه الملاحظة.

هل بلدنا ليبرالي إلى هذا الحد؟ فمعدّل الاقتطاعات الإلزامية فيه ومعدل الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج الداخلي القائم هما الأكثر ارتفاعاً بين كل الدول الصناعية الكبرى، وحق العمل هو أحد الحقوق الأكثر وقاية، ومن بين أنظمة الحماية الاجتماعية الأكثر تطوراً.

هل بلدنا هو ضحية العولمة؟ إن صعوباتنا الاقتصادية والاجتماعية هي، لسوء الحظ، سابقة جداً لبداية العولمة. وقد تفاقمت بشكل خاص منذ عام 1981 في العصر الذي كانت فيه موسكو حاكمة فرسوفيا. فراح معدل نمونا الاقتصادي السنوي يخسر نصف نقطة كل عشر سنوات (2،5% سنوياً كمعدل خلال الثمانينيات، ثم 2% في التسعينيات ثم 1،5% منذ عام 2000). إن معدل نمو الاقتصاد الفرنسي الذي فاق في الماضي النمو العالمي، تدنّى كثيراً منذ عام 1990. في عام 2004، بلغ النمو العالمي أعلى مستوياته منذ عشرين سنة (5،1%) وبلغ 4% عام 2005 مقابل 1،6% في فرنسا. أما تجارتنا الخارجية التي شكلت طوال فترة من الزمن إحدى أهم قِوانا، فقد باتت اليوم في وضع مقلِق جداً، ليس ناتجاً عن ارتفاع سعر البترول، بل عن عدم كفاية نوعية منتوجاتنا. ألمانيا التي تخضع مثلنا للمشاكل الاقتصادية الخارجية عينها، ولها العملة نفسها، وتعتمد بشكل مطلق على الغير في مجال الطاقة، سجّلت رقماً قياسياً فائضاً في ميزانها التجاري عام 2005، السنة التي كان فيها عجزنا تاريخياً (26،4 مليار يورو مقابل 8،3 مليار يورو عام 2004).

مشاكلنا توجد في الداخل؛ إذ إن أكثر من 60% من وظائفنا ليس عرضة للعولمة (التجارة، الأعمال الحرفية، السياحة، الزراعة، البيئة،

الخدمات المباشرة، الخدمات الشخصية، النقل، الطاقة، الصحة، الخدمات العامة...). فالعولمة لا تمنعنا من جعل الدولة أكثر فعالية، ولا من زيادة جهودنا في إطار الأبحاث، ولا من وضع سياسة أخرى في المدينة...

بين عامي 1980 و2004، انتقلت فرنسا من المركز السادس إلى المركز السابع عشر داخل «منظمة التعاون والنمو الاقتصادي» OCDE على أساس الناتج الداخلي القائم لكل مُقيم، أي بحسب المستوى المعيشي. وهكذا، افتقر كل فرنسي مقارنة مع رعايا البلدان المتطورة الأخرى. ومنذ ذلك الحين، تقدمت علينا الدول التي كانت وراءنا: إيرلندا، النمسا، هولندا، بلجيكا، المملكة المتحدة وفنلندا.

بدأتُ أسمع المنظّرين الذين ينادون بالإهمال، المنعزلين والمثيرين للجلبة من مساكنهم في لارزاك، وأسمع المهنيين الذين ينادون **بتفاؤل الدولة** والذين أعمَتْهم اصطناعية القصور الوطنية، يدّعون جميعهم أن مستوى الناتج الداخلي القائم لكل مقيم هو معيار اقتصادي محض لا يعكس كل ما يصنع غنى البلد. فما الفائدة بنظرهم من تحقيق أداءات اقتصادية مقبولة إذا كان التعويض عنها يأتي من جو اجتماعي أكثر إنسانية، ومن تجهيزات عامة جيدة النوعية أو من الحياة؟ نوعية الحياة هي ما يهم الآن. لذا، فلنأخذ كمعيار مؤشر الإنماء البشري IDH الذي تحتسبه منظمة الأمم المتحدة سنوياً. هذا المؤشر يجمع ثلاثة معاييرويوازي بينها: المستوى المعيشي (الناتج الداخلي القائم لكل مُقيم)، الصحة وطول العمر (معدّل حياة المقيمين عند الولادة)، والمعرفة (معدل أمية البالغين ومعدل التعليم في الصفوف الابتدائية والثانوية والصفوف العليا). للوهلة الأولى، تبدو هذه المعايير اجتماعية بدون أدنى شك. فبحسب هذا المؤشر، وعلى صعيد الترتيب الهرمي الدولي للأمم، انتقلت فرنسا من المرتبة الثامنة إلى المرتبة السادسة عشرة بين عامي 1990 و2003. لسوء الحظ، تبقى النتيجة بدون جدوى.

لا أقول ذلك لأُثير صدمة أو جدلية؛ بل أقوله لضرورة النظر إلى

الحقيقة كما هي والتوقف عن الأخذ بالأوهام. إننا نتراجع في الترتيب الكبير للأمم، وهذا أمر غير سار. ولكن ثمة سبب لذلك. فنحن لا نبذل الجهود التي يبذلها سوانا من أجل التأقلم والعصرنة والتقييم الذاتي. والأمر المُطمْئن في هذا المجال هو أننا ندرك ما يجب القيام به لإعادة الأمور إلى نصابها، إذ لا مبرر لأي تقاعس من جهتنا.

في الحقيقة، منذ ثلاثين عاماً، قلّل بلدنا قدرته على خلق الثروات (إذ قال علماء الاقتصاد إنه خفّض طاقته التنموية)، وراكم الصعوبات الاجتماعية التي يجب معالجتها، وهو لم يعد يَعلم اليوم كيف يساعد أي شخص، إذ عليه مساعدة الجميع.

إحباط النجاح والمبادرة

كيف وصلنا إلى ما نحن عليه؟

من خلال تشتيت الإصلاحات التي يجب إنجازها: إصلاح الدولة المُكلف جداً بدون أن يكون فعّالاً؛ إصلاح الحماية الاجتماعية الذي يبدد الكثير من المال؛ فبين 10 و15% من مصاريف التأمين الصحي ناتجة عن التهريب والتعسّف، وإذا أزلناهما، يزول العجز في التأمين الصحي؛ إصلاح التعليم العالي والأبحاث في إطارٍ دولي، تؤدي فيه المعرفة والتجديد دوراً حاسماً.

في الجوهر، كثيراً ما تراكم تقاعسنا. في التصنيف الدولي للجامعات الذي وضعته جامعة شانغاي، احتلت أول جامعة فرنسية المرتبة السادسة والأربعين. أما المدرسة البوليتكنيك، المؤسسة الأهم في نظامنا التعليمي العالي، المدرسة التي نفتخر بها، فتأتي بين المرتبتين الـ203 و300 (بعد المرتبة الـ100 تُصنّف المؤسسات كمجموعات، وداخل المجموعات، تُصنّف بالترتيب الأبجدي). هذه هي إذاً مدرستنا، تلك التي تفتتح سنوياً عرض الرابع عشر من تموز، المتميّزة قليلاً بين 100 مؤسسة أخرى نجهلها جميعها!

منذ خمس وعشرين سنة، لم تكفّ فرنسا عن إحباط كل مبادرة ومعاقبة كل نجاحٍ. ولعل إعاقة أكثر المؤسسات ديناميةً وعرضة للاغتناء، من شأنها أولاً إفقار كل المؤسسات الأخرى. ولكثرة ما نريد المساواة لكل شخص، ينتهي بنا الأمر إلى معاقبة الجميع. في كتاب «الفرنسيون، تأملات في مصير شعب»، عبّر فاليري جيسكار ديستان عن دهشته المشروعة لما قاله له فرنسوا ميتران عام 1984 خلال زيارة إلى كليرمون-فيران: «هدفي هو تحطيم البورجوازية الفرنسية!» لكن ما الذي يبرر هذا الكمّ من الحقد، أو من كره النجاح والاستحقاق؟ حلم الاشتراكيين هو إقامة مجتمع يتقاضى أبناؤه الحد الأدنى للأجور. حلمي أنا هو إقامة مجتمع يرتقي فيه العامل على السلم الاجتماعي، ويحظى مَن يريد العمل على مساعدة لإيجاد وظيفة وتحقيق أمنيته في الارتقاء الاجتماعي.

مشكلتنا مع المال تتعدى ذلك كله. فنحن أمام ظاهرة مزدوجة: الشر والتأليه. البعض يعتبر أن المال ليس سوى فساد. فساد في الرياضة والسياسة والأعمال بشكل عام. المال يشتري كل شيء، يزوّر كل شيء، ويدمّر كل شيء. نجح ميتران في تغذية موضوع «تبييض الأموال». البعض الآخر يعتبر أن المال هو تعبير عن السعادة. فهو يسمح بكل شيء، ويهب كل شيء، ويسهّل كل شيء؛ كما يصبح التفتيش عنه هاجساً. هذه المواقف المتطرفة، بدون أن تكون بالضرورة متناقضة، تجسّد انزعاجاً من النجاح المادي. فبدل أن يكون المال مثالياً ويشكّل مرجعية للناس، بات يُعتبر في أغلب الأحيان أداة مشبوهة، وغريبة، تخدم غايات غير مشروعة.

من واجبنا اليوم أن نخفف من هول الفشل الذي لا ينبغي أن يكون نهائياً، وأن نشجع النجاحات الفردية التي ترفع المجتمع بأسره. المال ليس المكافأة المشروعة لزيادةٍ في العمل أو لمجموعة من المجازفات. إنه وسيلة لخلق ثروات أخرى تسمح بمزيد من النمو، وبالتالي مزيد من التوظيف. فالإيديولوجيا القائمة حول المال والنجاح لا تؤدي إلا إلى الافتقار

والتسوية والمساواتية، ولا تُسهم أيّ منها في إرضاء القيم الأخلاقية أو الرغبة في مزيد من الفعالية. في هذا الإطار أيضاً، لا بد لنا من إحراز كثير من التقدم.

منذ خمس وعشرين سنةً، وفي إطار تضاؤل ثرواتنا، رفضنا اعتماد الخيارات. ولكثرة ما وعدنا بمساعدة الجميع، لم نتمكن في النهاية من مساعدة أحد؛ وخير مثال على ذلك برأيي هو العلاوة المعطاة على الوظائف؛ فعندما تمّ توزيعها على ما لا يقل عن 8 ملايين مستفيد، فقدَت معناها في النهاية، ولم يؤدِّ توزيع الاعتمادات إلا إلى مزيد من استياء المستفيدين.

إننا غارقون في عمليات الخلق وتطبيق الأنظمة: نظام تقاضي الحد الأدنى للتسجيل، نظام الأم العازبة، نظام العاطل عن العمل الذي استنفد حقوقه في الحصول على مخصصات، نظام الشباب، نظام المقعدين، نظام الأساتذة، نظام الحرفيين، نظام العاملين... إن خدماتنا الاجتماعية تقضي أوقاتها في تحديد مَن يحقّ له ماذا، ومَن يُصنَّف في هذه الخانة أو تلك، في حين المطلوب قضاء الوقت في الاهتمام بخصوصية مشاكل الناس. مثلاً، من بين الحواجز التي تعيق حصول الأمهات العازبات على وظائف قلةُ الوسائل المتاحة لهن لتأمين حضانة أولادهن. ماذا ننتظر لنساعدهن بشكل فردي في حلّ هذه المشكلة أو لنحفظ لهن أماكن داخل دور الحضانة؟

لا بد لنا من الانتقال من العدالة الوهمية أو النظرية إلى العدالة الحقيقية والملموسة. لذلك، علينا أن نعرف كيف نبني خياراتنا وننفذها. فلنتقبّل إعادة النظر في بعض عاداتنا. يجب ألا يحظى الجميع بنسبة التضامن عينها، لأن بعض الناس ينطلقون من أوضاع أكثر صعوبة، فهم يحتاجون بالتالي إلى دعم أكبر. الاختيار يعني إعطاء المزيد، لَمن تراكم لديه الكَمّ الأكبر من المشاكل. فبين أجير في مؤسسة يغيّر مكان عمله، وآخر حائز على وظيفة إدارية يضمن له نظامها بقاءه فيها مدى الحياة، أرى أن الأول هو الذي

يحتاج إلى نسبة أكبر من التضامن. هذا هو التغيير الذي أنذر له نفسي؛ التغيير الإيجابي على الطريقة الفرنسية، بحيث يحق لبعض الأراضي وبعض الأشخاص بأن يحصلوا على دعم يفوق دعم الآخرين.

إهمال الطبقات الوسطى

منذ نهاية السنوات الثلاثين لنمو الاقتصاد الفرنسي*، توقفنا تدريجياً عن اعتماد سياسة اجتماعية للطبقات المتوسطة. إنه لخطأ كبير لأن الطبقات الوسطى هي التي تصنع ازدهار الاقتصاد وحركة المجتمع. لذا، يجب أن تكون في قلب كل السياسات. الطبقات الوسطى هي العنصر الأساسي لكل العائلات؛ فاغتناؤها يسمح للمجتمع بكامله بالتقدم. إن ضعف مجتمعنا في الوقت الراهن، الذي هو سبب تشاؤمنا المُعمّم، ناتج بدوره عن انضمام الطبقات الوسطى في بداية هذا القرن إلى المنبوذين والقابعين في اليأس. فهذه الطبقات الوسطى في بلدنا، الغنية دائماً بشكل كاف لتتمكن من دفع الضرائب، وغير الفقيرة دائماً بشكل كاف لتستفيد من التقدِمات، تعاني من مشاكل عديدة كالطمأنينة في الوظيفة، والقدرة الشرائية، وإمكانية امتلاك المساكن، والحصول على الثقافة العالية، والاندماج المهني، والاستقرار في الحياة مع الأولاد؛ باختصار مشاكل ثقة بالمستقبل. لقد طلب من هذه الطبقات أن تحظى بكفاءات متزايدة؛ لكنها لم تشعر مع ذلك بالارتقاء على السلم الاجتماعي، لذا لم تتقدّم. عندما تكون الطبقات المتوسطة في حالة ركود، فالمجتمع بأسره يسوده الجمود والتصلّب: تخف الحركة السكنية، ويقل تغيير السكّان لمنازلهم، ما يعيق استقرار مَن هم أصغر سناً بين الشباب، كما يمنع الأكثر حاجةً من الحصول على المساكن ذات الإجارات المنخفضة. بالتالي، لن تُتاح للأفقر فرصةُ تجربة حظهم، فينتشر عدم المساواة بين الذين يصبحون

(*) امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1975.

أثرياء جداً، والأكثرية الكاسحة من الناس الذين لا تتحسن أوضاعهم، بل تتدهور في النهاية.

أنا لم أشارك جاك شيراك أفكاره خلال الحملة الرئاسية عام 1995، بغض النظر عن كون إدوار بلادور لم يتجاوز الدورة الأولى الحاسمة؛ ليس لأنني مع الفصل الاجتماعي أو ضد مساعدة المحرومين، فذلك لا معنى له. ولكنني أعتبر أن بناء مشروع رئاسي يرتكز على الجزء الأكثر حرماناً في المجتمع، والأقل دينامية، لا يسمح بإطلاق خطوة محرِّكة لدخول مرحلة جديدة؛ الارتكاز يجب أن يكون على الطبقات الوسطى.

الحطّ من قيمة العمل

لقد ارتكبنا أخيراً خطأً كبيراً عندما قللنا من قيمة العمل. ولسوء الحظ، تقع مسؤولية ذلك على العديد من الناس.

أعيدُ قراءة مقالة لريمون أرون نُشرت في مجلة الإكسبريس *L'Express* في كانون الأول 1982 تحت عنوان «قوة الأفكار الخاطئة». كُتبت هذه المقالة عندما كان فرنسوا ميتران يُكثر من تدابير تقسيم العمل، فشرحَت مقاطع قليلة لماذا لا يمكن لهذه السياسة أن تشكّل حلاً لمشكلة البطالة. أولاً، لسبب يتعلق مباشرة بالتمويل: مَن لا يعمل، يجب أن يعيش من التضامن. بالتالي، تُعطى الوظيفة لأحد الشبان ولكن يجب تقاسم الراتب! ثانياً، لأن تخفيف كمية العمل بشكل اصطناعي - بعيداً عن ارتفاع الإنتاجية - في المجتمع ككل، إما من خلال تخفيض ساعات العمل الشهرية، أو من خلال استبعاد بعض الفئات من الأشخاص عن سوق العمل (كالذين تفوق أعمارهم الـ50 عاماً أو النساء العازبات)، يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الإنتاج أي الإثراء. وهكذا، فإن قسماً من الحاجات لا يُلبّى، وقسماً من السلع والخدمات لا يُباع بسبب انخفاض تراجع الإثراء العام في المجتمع. وإن صحّت القصة، فحسناً فعل أصحاب مطاعم شاموني عندما رفضوا تقديم الطعام لمارتين أوبري عند الساعة التاسعة والنصف مساء، إذا كان

إبقاء المطاعم مفتوحة في هذه الساعة - حتى في أهم المواقع السياحية- لم يعد مُربحاً بسبب 35 ساعة من العمل! لسوء الحظ، ما زلنا، بعد خمس وعشرين سنة، في المستوى عينه من التفكير!

إن العديد من البلدان، بما فيها فرنسا، ولدى وصول المُرحَّلين من الجزائر، اختبروا كيف أن التدفق الغفير للناس لا يؤدي إلى بطالة بل على العكس، إلى نمو، في حال ترافق مع الاستثمارات الضرورية لخلق مراكز للعمل (آلات، مكاتب، مصانع، حواسيب...). فحلّ مشكلة البطالة هو العمل.

لن نستطيع أبداً التعبير بشكل كاف عن مدى إساءة الـ35 ساعة لبلدنا. كيف يمكن تصديق هذه الفكرة المجنونة بأننا، بتخفيض ساعات العمل، نُنتج مزيداً من الثروات ونخلق الوظائف؟ خلال الأشهر الأولى، اعتُقِد أن تشغيل صالون تصفيف الشعر أو سلسلة إنتاجية، يستدعي في الواقع توظيف أحدهم بشكل طارىء، ولكن بعد انقضاء هذا الوهم، بدأت تظهر مفاعيل هذا الإصلاح على تنافسية المؤسسات، فسقطت الطلبيات. كما تضاعفت الخطط الاجتماعية، وأصاب الركود كافة الرواتب، وانخفضت القدرة الشرائية. فتخفيف الأعباء الاجتماعية لا يكفي لتعويض الفارق بين إنتاجية الأجراء ذوي الكفاءات الدنيا، والرواتب التي يتقاضونها، والتي يجب مقارنتها برواتب الأجراء الآخرين وأجراء الدول المتميزة عن دول الفئة نفسها بمعدلات نموها المرتفعة. كذلك، تفاقمت بطالة الأشخاص ذوي الكفاءة الدنيا، وهي أصعب أنواع البطالة من حيث كيفية معالجتها. أخيراً، ارتفعت كلفة رأس المال بالنسبة إلى كلفة العمل، وحلّت الآلة محل الإنسان كلما كان الإبدال ممكناً. إلى هذه الجردة المأساوية، تُضاف مفاعيل كارثية للـ35 ساعة في مجال الشأن العام، كالمستشفيات مثلاً، التي تزعزع نظامها بشكل كامل بسبب هذا الإصلاح الخاطىء من حيث مبدؤه وتطبيقه على حد سواء.

لا أعتقد شخصياً أن الفرنسيين فقدوا طعم العمل. على العكس، باتوا يشعرون بالغيظ لأن العمل اليوم أقل إرباحاً من المساعدة. فالعمل لا يعطي الحق بالتنقل بتعرفة منخفضة، ولا بالحصول على مساعدات سكنية، ولا بعلاوات لَمناسبة عيد الميلاد، ولا بالتغطية الكونية للأمراض CMU، ولا بالإعفاء من ضريبة السكن والإتاوة التلفازية، ولا بالتخفيضات في دور السينما والمسارح. على عكس ذلك تماماً، يخضع العمل للمعاقبة إذ كلما تركنا عملاً لأولادنا، كلما ازداد دفع الضرائب على الميراث. ليس العمل ضمانة للارتقاء الاجتماعي، ولا للاستملاك؛ وهو لا يسمح حتى بالتحضير الهادىء للتقاعد أو الاعتماد على الغير، أو بمعالجة مشاكل صحية محتملة، لأننا عاجزون عن معرفة كيفية تمويلنا لأنظمة الحماية الاجتماعية خلال السنوات الثلاثين القادمة، فيما الفرنسيون يعلمون ذلك. فلا حضارة الترفيه ولا الأبيقورية المعاصرة، كسرتا دينامية العمل في فرنسا، ودفعتا الفرنسيين إلى عدم الاكتراث تدريجياً بوظيفتهم أو مؤسستهم. ففي فرنسا ثقافة عمّالية، وثقافة زراعية. كما يعلم شعبها معنى العمل، ولا يخافه. لكن الإبدال الطوعي والمنظّم للقيم بين العمل والمساعدة، قد أساء إلى المعايير. فعندما لا يعيش العامل أفضل من الذي لا يعمل، لماذا يستيقظ باكراً في الصباح؟

إنني أرى في هذا الإبدال للقيم أساساً للتصرف غير المسؤول من قبل بعض أرباب العمل، وسأشرح كيف. عندما يقوم أصحاب المؤسسات بدفع رواتب، وحقوق اكتتاب(*)، ومعاشات تقاعد قد تصل قيمتها إلى أربعين قرناً من مدفوعات الحد الأدنى للأجور، يعني ذلك أنهم ما عادوا يحترمون عمّالهم ولا أنفسهم ولا حتى المؤسسة. فقد خسر مجتمعنا كل مرجعياته. عندما قلت إن هذا الموقف مبالغ فيه، كنت مخطئاً جداً.

(*) أسهم تقترحها شركة ما على كوادرها بأسعار مخفضة لتحسين مداخيلهم.

ما كان أي صاحب مؤسسة ليقوم بذلك خلال السنوات الثلاثين لنمو الاقتصاد الفرنسي.

يجب الاختيار بين: عمل أقل و كسب أكبر

أطلّ علينا الحزب الاشتراكي بمشروع اجتماعي يرتكز على التضامن والانصهار، مشروع يَعِدُ بمساعدة الأضعف وبإعادة الأمل إلى الطبقات الوسطى. إنه لكذب ونفاق. فهذا المشروع يُديم ويُفاقم كل ما فشل منذ خمس وعشرين سنة؛ إذ يعمّم الـ35 ساعة، والتقاعد في سن الستين، في حين يقوم جيراننا بعكس ذلك تماماً. إنه يقبع في جهل العالم وتحديات عصرنا. كما يزيد الطلاق بين الحقائق الاقتصادية والسياسات الاجتماعية، وهذه أفضل طريقة لإضاعة هدف الفعالية وهدف العدالة في آن. يقترح الاشتراكيون استمرار العمل بالوسائل نفسها، والوصفات نفسها، والأفكار نفسها، أي بكل ما فتت اقتصادنا ورمى مجتمعنا في الشك والضياع والخوف. أقترحُ أن نوقف ذلك كله. يقترح الاشتراكيون أن نعمل أقل من السابق، أنا أقترح أن نزيد قدرتنا الشرائية.

ما من شيء أهم من إعادة إنعاش العمل كقيمة جوهرية. لذلك، ثمة وسيلة واحدة: «أن نثبت مجدداً أن العمل مربح»، أي أنه يمنح مكافأة بموجب أجر أو تقدير. ما من شيء محبط للعزيمة كالقول بأن زيادة العمل أو المسؤولية لا تجدي نفعاً. مهما كانت الظروف، يجب أن تكون عائدات العمل أكثر ارتفاعاً من عائدات المساعدة. إنها مسألة حياة وتطور في بلدنا. على كل واحد منا أن يؤمن بأن طريق الارتقاء الاجتماعي مفتوح أمامه إذا استحقه. إلى كل من يعمل، أقترح أن يكسب المزيد. إلى كل من يريد أن يعمل، أقترح أن أساعده ليبذل الجهد الأدنى الذي يثبت إرادته بالخروج من مأزقه. لا يمكن للدولة أن تدرّج أحداً في العمل إذا رفض هو التحرك. أريد أن أقابل العدالة من الأسفل بالعدالة من الأعلى. في حالة معينة نتقدم، في حالة أخرى نُعادل. لقد اخترت ما سأقوم به: الارتقاء الاجتماعي، أي

أن أمنح كل شخص الأمل بأنه، بالعمل والاستحقاق، سيعيش أفضل من أهله، وسيعيش أولاده أفضل منه، وأنه سيكون على ذلك شاهداً سعيداً ومرتاحاً.

الفصل الخامس

قضية «كليرستريم»

لقد احتجتُ إلى وقت طويل لأَخْذ قضية كليرستريم على محمل الجد. لكن كلّما ازداد اطلاعي عليها، زاد اقتناعي بخطورتها، كي لا أقول فظاعتها. على الصعيد الشخصي، ترتدي هذه القضية أهمية كبرى إذ يبدو أن الحق بخدمة البلد من خلال التقدّم إلى الانتخابات أمام الفرنسيين، ليس مجانياً. وبما يتعداني شخصياً، تُظهر القضية ما الذي يجب أن تبتعد عنه فرنسا بشكل نهائي.

لا أنوي هنا الإدلاء بأية معلومات، ولا تصفية أي حساب سياسي. فالسياسة الحقيقية لا تمتّ لهذه القصة بأية صلة؛ وإذا انغمس فيها مسؤولون سياسيون، فليسوا في نظري رجالاً ونساء سياسيين، بل هم أشخاص عديمو الشرف.

أنا لست ساذجاً؛ أدرك تماماً قساوة الحياة العامة، وأَعلم أن الخيانات والاحتيالات وشتى أنواع المكائد موجودة. كما أنني مستعد أن يقوم الأعداء، وحتى «الأصدقاء» باستغلال صعوباتي. فهذا ما حصل لحياتي الخاصة بشكل فاضح وغير محدود. لم يكن ذلك لبقاً، وكان يمكن تحاشيه، لكنه حصل، والأسوأ أيضاً أن الاعتراض لا يجَدي نفعاً. أما في قضية كليرستريم، فالأمر مختلف؛ خطوة إلى الأمام، ونصبح على مستوى آخر من انعدام الاستقامة ومن التصرفات غير المقبولة. ولم تعد المسألةُ مسألةَ استغلال صعوبات الغير، بل اختلاق شتى أنواع الصعوبات، من العدم،

ولهدف واحد: التدمير.

أعرف جيداً قصة جمهوريتنا، وأريد أن أروي هذه القصة الصغيرة، القصة القذرة التي وُجدت للإذلال. أعلم أن الأمثلة عليها كثيرة، لكن وجودها ليس مبرِّراً، ولا سبباً لتتفيه الوضع، أو التغاضي عنه أو تحمّله. لقد تعمّدت استخدام تعبير قوي: التحمّل. منذ زمن بعيد، وهذا النوع من المواقف يستفيد من اللاعقاب. نعلم ذلك. الجميع يعلم ذلك، لكن لا أحد يتفوه بكلمة: خوفاً من «إفساد كل شيء»، خوفاً من مقولة «لا يوجد دخان بدون نار»، خوفاً من معاداة محيط غالباً ما يَعمَد إلى تضامن سيّئ، خوفاً من الاتهام بالوشاية، خوفاً من الفضيحة، خوفاً من العواقب السياسية، وفي النهاية خوفاً من إحداث الفوضى.

أريد أن أقول: لست خائفاً. فهذه البؤر، وهؤلاء المتآمرون والمتجاذبون يسممون الحياة السياسية منذ زمن بعيد جداً: فهم يشتفون من المؤامرات، ويحْيَون على أحقر المشاعر الإنسانية: الحسد والكره والطمع. «هم»، أعني بهم جميع المستعدين للبقاء في خدمة القوي؛ ويقوم دورهم على تنفيذ الأعمال الدنيئة، وفي أغلب الأحيان، استباق رغبات السيد المتسلط. وهكذا، يطيع مَن أهم الأكثر جدارة، أوامر لا حاجة حتى لإصدارها. ولعل أهم ما في ذلك كله عدم إظهار أي سوء نية لِمَن نريد خدمته...

اطّلعت على القضية إثر اتصال هاتفي من رئيس «إدارة مراقبة الأراضي» DST إلى مدير مكتبي؛ لم يجازف بالأمر، إذ اتصل بي قبل يومين من قيام مجلة **لوبوان** بنشر الخبر في صفحاتها الأولى في تموز 2004! أعترف أنني لم أكترث كثيراً. فقد بدا لي غريباً جداً أن يُذكر اسمي في قضية حسابات مصرفية في مؤسسات في اللوكسمبورغ أجهلها تماماً! لذا، اخترت أن أتعامل مع هذه المعلومة بأقصى درجات الازدراء، اقتناعاً مني أنها لن تتمادى أكثر من ذلك. وسرعان ما قدّمت لي الأحداث تكذيباً صارخاً لها.

لكن الأمور بدأت تتفاقم عند وصول القاضي فان ريمبيكي Van Ruymbeke. كنت في موسكو عندما نشَرَت صحيفتَا **لو جورنال دو**

ديمانش ولوباريزيان المعلومة التالية: تمّ إصدار إستنابتين قضائيتين دوليتين باسمي، والأسوء من ذلك أنهما صادرتان عن قاضٍ يُعتَبَر مرجعاً على صعيد مكافحة الفساد! بدأت المسألة تبدو جدّية، وأكثر مما كنت أتوقع.

بعد عدة أشهر، شعرت بقشعريرة كبيرة عندما قرأت الاستنابتين القضائيتين؛ فقد تصرّف القاضي بتهوّر كبير، وإذا بي أُتّهم ببساطة بقبض عمولات رجعية على مبيع فرقاطة لتايوان عام 1991. هذا هراء، لأنني أصبحت وزيراً عام 1993، بعد مرور سنتين على توقيع العقد. بعد ذلك، أراد القاضي أن يعرف إن كنت حوّلت ثمرة هذا الفساد عن طريق حساباتي الشهيرة كليرستريم. بعد تسعة عشر شهراً من التحرّي، تبيّن أن ذلك كله كان خطأ. لحسن الحظ، عُرف فان ريمبيكي بأهليته الكبيرة؛ وإلا ما الذي كان سيحصل؟ إلى جانب «أهليته» كان هذا القاضي منهمكاً جداً على الأرجح، لأنه لم يتمكن خلال، تسعة عشر شهراً، من إطلاعي على الخطوات التي سيقوم بها. لم يكن مضطراً طبعاً بموجب القانون أن يفعل ذلك، لكن بما أن القضية شاذة إلى هذا الحد، ومرتكزة على مقدار قليل جداً من الوقائع، كان من المفروض قبل الشروع في إجراءات من هذا النوع، أن يبدأ القاضي بالخطوة الطبيعية الأولى أي استجوابي. لكنه لم يكلّف نفسه عناء إخباري بأن الإنابتين القضائيتين وصلتا وأنهما سلبيتان. عندما علِمتُ لاحقاً أنه تمكّن من استقبال جان لويس جيرغوران خلال ساعات عديدة، استنتجتُ أن عليه منذ البداية أن يتساءل عن اختياره لعلاقاته، وعن تقييمه لوقته كقاض!

لذا، بعد أن اطلعتُ من الصحافة على مبادرات القاضي فان ريمبيكي، قررت الاهتمام بهذه القضية بشكل جدي. فعلِمتُ أن «إدارة مراقبة الأراضي»، رغم عدم استدعائها من قبل العدالة للتحري، إلا أنها كانت على عِلم بتفاصيل الملف، وقد «طُلب» منها البحث، وهي تعلم أنني بريء، كما تعلم من أين جاءت هذه الإدانة الكاذبة التي - أذكّر عرَضاً - أنها لا تهدف إلى إيذائي وحدي. فطلبتُ منها تقديم المعلومات الموجودة لديها

للعدالة استناداً إلى المادة 40 من قانون العقوبات الجزائية الذي يُلزم كل موظف بأن يُطلع المدّعي العام على أي أمر يعرفه، بموجب المهام الموكلة اليه، أمر يمكن أن يشكّل جنحة جزائية. لكن الإدارة رفضت طلبي رغم إلحاحي الشديد؛ وأعترفُ أنني لم أفهم السبب حتى الآن. في المقابل، زادني ذلك تصميماً على معرفة خفايا هذه القضية. أضيف أن الإلزام المنصوص عليه في المادة 40 من قانون العقوبات الجزائية يضغط على أية سلطة قائمة، فهو بالتالي يطال الوزراء. إن ردة الفعل الطبيعية لأي وزير اطلع على قضية تمسّ مسؤولين كباراً في القطاعين العام والخاص، ومن شأنها تهديد مصالح الأمة -ومثال ذلك اللائحة بأسماء أصحاب الحسابات لدى كليرستريم، وإن كان إدراجهم عليها خاطئاً جزئياً أو كلياً- تكون بإطلاع العدالة عليها، لتتمكن من تخصيص وسائل الاستقصاء الضرورية، وليس أحد المستشارين الوزاريين المعزولين.

أخيراً في كانون الثاني 2006، علمتُ من مقالة في **الفيغارو** أن الاستنابات القضائية قُدّمَت وتمّت تبرئتي نهائياً. في تلك اللحظة، وفقط في تلك اللحظة، تمكنت من **الادعاء بالحق المدني**. كانت هذه الخطوة ضرورية للوصول إلى الملف. فكيف نستطيع إثبات حقيقة الإدانة الكاذبة إن لم تتوفر لدينا وسائل إحباط الكذبة؟

لم يكن هذا هو القرار الأسهل الذي اتخذته. فقد أعطاه كثيرون تبريرات سياسية؛ وفهموا أنني جعلته أحد عناصر «خصومتي» مع دومينيك دوفيلبان. إنهم لا يعرفونني جيداً: أنا لم ألجأ يوماً إلى هذا النوع من الوسائل، ولن ألجأ إليه أبداً؛ فهو يثير اضطرابي. الحقيقة أبسط من ذلك. أريد أن أعرف، أريد أن أفهم، أريد الوصول إلى آخر خفايا المؤامرات والشُبهات التي تختبىء وراء هذه القضية. أريد ذلك كله لأُربك الذين أرادوا تلطيخ سُمعتي. أريد ذلك ليكون واضحاً، من الآن فصاعَداً، أن تصرفات كهذه لن تمرّ بدون عقاب في الجمهورية الفرنسية.

لم ألتقِ يوماً غيرغوران Gergorien أو لحود أو روندو Rondot

هؤلاء الأشخاص الذين اكتشفتهم -كسائر الناس- في الصحافة. وأسوأ من فيهم برأيي، هو غيرغوران. إنه سيد لا أعرفه، يقود حملة استقصاء حولي، ويدينني أمام أحد القضاة، ويُطلِق تعليقات عديدة حول سفر إلى الهند لم أقم به. وأكثر ما يغيظ في الأمر أنه يُخفي هذا التصرف الإداني الوقح والمكيدي وراء ما يشبه التحليل الفكري. لكن ذلك لا يُبهر إلا البسطاء الذين يصدّقون أشخاصاً بعيدين كل البعد عن المصداقية. عماد لحود يختصر في شخصه تاريخه القضائي. فقد قُبض عليه لأنه احتال على والد زوجته! هل من تعليق يضاف إلى ذلك؟ أما السيد روندو، فبالنظر إلى الطريقة التي يدير بها ملفاته، لا أرغب في معاشرته فكيف أن أجعله صديقاً؛ وعندما أفكر أن مهنته تفترض السرية، أشعر بالقشعريرة. معه طُرحت مسألة فائدة الخدمات التي تحمل الاسم نفسه. هذه هي الفرقة الشَهيرة التي كانت تعمل. أفكر فعلاً بأن هذه الأرجل المثقلة بالحديد التي لم تكن تعي خطورة ما تقوم به. نتساءل حقاً عن مصلحة رجل كدومينيك دوفيلبان في معاشرة هكذا أشخاص كهؤلاء.

يبقى السؤال: هل يعملون لصالح أحد؟ في حال الإيجاب، من هم هؤلاء الأشخاص؟ لطالما أزعجتني هذه التساؤلات في الماضي؛ لكنها اليوم لم تعد تغيظني لأنني على يقين بأن العدالة ستلاحق القضية حتى النهاية. فهي من سيقول الحقيقة. عند ذلك، وفقط عند ذلك، سأحصل على كل الاستنتاجات السياسية. في الانتظار، ثمة أمور تزعجني، وبالأخص بعض الأقوال التي نقلها هذا الصحافي الذي لا يمكن الشك في صحة كلامه، أعني به فرانتز أوليفيه جيسبيرت.

أنا لست وحدي الآن، فلا يحق لي أن أورّط عائلتي في أزمة قد تؤثر عليها كثيراً قبل استحقاقات عام 2007. لا يغادر أحد منصباً حكومياً عندما يحلو له، فكيف بالأحرى في وجود مشكلة خطرة. مشاعري الحميمة وقناعاتي العميقة، أحتفظ بها لنفسي. إذا بحت بها، تنتقل قضية كليرستريم من الإطار القضائي لتحتل الإطار السياسي حصراً؛ وهذا ما لا

أريده مهما كلّف الأمر. الكلمة الأخيرة أريدها للقضاة؛ أصرّ على ذلك من أجلي شخصياً، ومن أجل الجمهورية، ومن أجل بلدنا.

المسؤولية والتوازن في عمل الدولة

جمهوريتنا بحاجة لمزيد من الحزم، ولحس بالمسؤولية، وإرادة ببناء المستقبل الذي بدا أنها خسرته.

حزب اليسار له مقدّساته، وحزب اليمين أيضاً. من بين هذه المقدسات، دستورنا الشهير لعام 1958 الذي أراده الجنرال ديغول ونصّه ميشال ديبريه. على مقاعد كل معاهد العلوم السياسية، يتنافس الجميع وهم يرددون أن نظام الجمهورية الخامسة هو أفضل نظام حصلنا عليه، وقد منحنا الاستقرار الذي لطالما كنا بحاجة إليه. لعل هذه الملاحظة صحيحة إلى حد بعيد، ولكن يجب أن نكون واعين: فنحن لسنا مستقرين إلا في الظاهر. قلت ذلك سابقاً في هذا الكتاب؛ رؤساء الوزراء عندنا يتبدلون أكثر بكثير مما يحصل في الديمقراطيات الكبيرة الأخرى، ولم تُستَعَدْ أية غالبية منذ عام 1981.

دستور الجمهورية الخامسة كان عظيماً عام 1958. فقد سمح للجنرال ديغول بالقيام بالعديد من الإصلاحات وفي طليعتها إلغاء المستعمرات. اليوم، يشوب هذا الدستور بعض الضعف، وحتى سوء العمل. فالسلطة التنفيذية تتولى سلطات كثيرة في وقت واحد، وفي ظل ظروف تفتقر إلى الشفافية، بسبب توزيع المهام بين شخصين. إن المبدأ الأساسي للجمهورية الديغولية الذي هو المسؤولية، لم يعد يُطبّق عام 1986عندما بقي فرنسوا ميتران في السلطة، رغم عدم الثقة به التي تجلت بوضوح في صناديق الاقتراع، ووافق على المساكنة. وحدها المسؤولية السياسية والمعنوية تبرر برأيي ما نص عليه دستور عام 1958 الذي تمت مراجعته عام 1962، من تجميع كمّ كبير من السلطات بيد رجل واحد هو الرئيس. أما البرلمان، فهو لا يشكّل **سلطة مناهضة فعلية**، بل يتلاشى يوماً بعد يوم بسبب نشاط

تشريعي متكاثر ولكن غير فعّال أبداً.

بالنسبة إلى **حرّاس المعبد**، فإن سبب هذا الوضع السائد ليس الدستور بل طريقة تطبيقه منذ سنوات. بالطبع، لعب الناس دورهم في هذا المجال، وأنا أول مَن اعتقد أن السبب الأول للفوضى التي يغرق فيها بلدنا، ليس المؤسسات بحد ذاتها، بل الجمود، وسوء مناقشة الأفكار، وغياب الإصلاحات. في الواقع، إن التطورات التي أدعو إليها بإلحاح على الصعيد المؤسساتي، ترتبط بالنص بقدر ارتباطها بالتصرفات. ولكن لكثرة انتظار وصول طبقة سياسية منقذة – لم ولن يكون لها وجود – وبدون تغيير أي كلمة من نص «الأب» المؤسس، نبقى أسرى نظام سياسي يحتاج اليوم إلى عصرنة. وعلى هذه الأخيرة بنظري أن تذهب في اتجاهين: المسؤولية والتوازن.

رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

إن اقتسام السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، يشكل عنصر غموض، وبالتالي ضياع للمسؤوليات. لا أحد يعتقد أن الرئيس لا يحكم. لا أحد يتخيّل أن رؤساء الوزراء في عهد الجنرال ديغول والرئيس جيسكار ديستان أو حتى فرنسوا ميتران، كانوا مستقلين في نشاطهم الحكومي. والكل يعلم أن نقص الاستقلالية هذا تحديداً هو الذي أدى إلى استقالة جاك شيراك عام 1976 عندما كان رئيساً للوزراء. كذلك، فالعلاقات التصادمية بين فرنسوا ميتران وميشال روكار مشهورة جداً. كما أن ولاية الخمس سنوات زادت تفوّق رئيس الجمهورية على رئيس الوزراء. من جهة، لأنه بولاية أقصر يضطر الرئيس إلى التقرّب من مشاكل الفرنسيين الملموسة واليومية. ومن جهة أخرى، لأن شبه التعاقب بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية، يجعل مصير رئيس الجمهورية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمصير الحكومة. لذا لا يستطيع الرئيس التغاضي عن دفع أي عمل حكومي. في الممارسة، الحقيقة تبدو كالتالي: لا

تُلقى أية كلمة في خطاب سياسي عام بدون إطلاع رئيس الجمهورية عليها. ولا يُعقد أي اجتماع هام بين الوزراء في ماتينيون بدون حضور مستشار من الإيليزيه. فالسلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية لأن الانتخاب العام المباشر يمنحه هذه الشرعية.

يجب الخضوع لهذا الواقع كما هو بشفافية إزاء الفرنسيين. ويجب أن يعرف الفرنسيون مَن الذي يقرر، متى، كيف ولماذا، وفي أية ظروف. لذلك أعتبرُ أن دور رئيس الوزراء يجب أن يُعترف به كدور منسّق للعمل الحكومي، وأن بعض الخدمات الاستراتيجية يجب أن تكون مرتبطة بالإيليزيه، وأن القرارات يجب أن تُتّخذ بشفافية، خلال اجتماعات تُعقد في الإيليزيه ويُعلن عنها مسبقاً، ولا تبقى سرية وخاضعة للتأثيرات شبه الرسمية. في المقابل، لا بد أن تكون هذا الاجتماعات قيّمة من حيث محتواها. لذا، يجب أن يكفّ مجلس الوزراء عن كونه غرفة تسجيل لقرارات يتفاوض حولها المستشارون، ليكون، على العكس، مكاناً للنقاش والتداول والحسم، مكاناً تعبّر فيه الحكومة عن إرادة جماعية. في داخل الحكومة، لا يجب النظر إلى الخلاف في الرأي كأمر مأساوي، بل على العكس، كفرصة لتحسين الأداء، والعمل بمزيد من الفعالية والكمال والتوازن والتفهّم. أخيراً يجب أن يتاح لرئيس الجمهورية حق الحضور إلى البرلمان ليشرح سياسته بنفسه، بدلاً من اللجوء إلى المراسيل التي يقرأها شخص آخر أمام نواب واقفين ومتعجرفين.

هل المطلوب تجميع كل السلطات بيد الرئيس، ليتمتع بنفوذ إضافي بحيث لا يوجد أي رئيس للوزراء لتحقيق التوازن؟ أبداً. المطلوب الاعتراف بالحقيقة كما هي اليوم، والبحث عن وسيلة تجعل الشخص الذي يقرر يتحمل المسؤولية. والمؤسسة التي يجب أن تحقق التوازن مع رئيس الجمهورية هي حتماً البرلمان؛ فرئيس الوزراء لا يستطيع ذلك طبعاً، وإلا خرج عن دوره وأعاق قيادة البلد.

المجال المخصص للرئيس

في المقابل، أو بالأحرى تزامناً -لأن الخطوتين تسيران برأيي في الاتجاه نفسه، نحو رئاسة أقل تسلطاً وأكثر شفافية وعصرية وديمقراطية- لا بد من تخفيف بعض سلطات رئيس الجمهورية، والإطاحة بها، وحتى إزالتها.

إن وجود مجال مخصص domaine réservé لرئيس الجمهورية، لا يتعاطى به رئيس الوزراء ولا البرلمان ولا الأحزاب السياسية هو مجال غير مفهوم بنظري، وغير مبرر على الصعيد الديمقراطي. مثال ذلك أولاً الشؤون الخارجية والشؤون الأوروبية. فلطالما اعتقدتُ أن الاتحاد الاوروبي اقترف خطأً من خلال توسّعه ليضم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، قبل إصلاح مؤسساتها. ومع ذلك، لا يشك أحد في تعلّقي بهذه الدول وبثقافتها. التوسّع كان ضرورياً، لكن إصلاح المؤسسات ضروري أيضاً. إنه لمن المؤسف حقاً ألا يتضمن النقاش السياسي، خاصة داخل البرلمان، مسألة وتيرة التوسّع. فهذه مسألة أساسية بالنسبة إلى فرنسا والفرنسيين على حد سواء. علينا من الآن فصاعداً أن نعوّض ما فاتنا، وإلا حمّلنا الاتحاد الأوروبي أثقالاً إلى ما لا نهاية. الحل الوحيد لذلك يقوم على التفاوض حول معاهدة مؤسساتية صغيرة، تقتصر على النصوص الأساسية التي تسمح للمؤسسات المجتمعية بالعمل. لم يعترض أحد على هذه النصوص خلال الحملة الاستفتائية. هذه المعاهدة تخضع لمصادقة البرلمان.

إن دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هو تناقض لافت بنظري. إنني أسمع وأتفهّم الآمال الاستراتيجية التي تنطوي عليها هذه الفكرة؛ يمكن بلوغ هذه الآمال من خلال عقد شراكة استراتيجية مع هذه الدولة. ولكن دمج هذا البلد الذي 98% من أرضه ليست في أوروبا والذي سيصبح أكبر بلدان الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان خلال العشرين سنة القادمة، إضافة إلى حضارته الإسلامية في غالبيتها، سيشكّل صدمة كبيرة

بحيث يبتعد الاتحاد كل البعد عمّا هو عليه اليوم، فكيف عن مشروع مؤسسيه، مشروع أوروبا المتكاملة والسياسية. أضف إلى أنه بدخول تركيا إلى أوروبا، أتساءل عمّا سنقوله لتحاشي عضوية إسرائيل، التي يشعر الكثير من رعاياها الموجودين في فرنسا وفي أوروبا - والعكس - أنهم في ديارهم؛ وماذا سنقول كذلك عن عضوية تونس والجزائر والمغرب الذين كانوا فرنسيين منذ نصف قرن. نرى بالتالي أن أوروبا لن تحظى بحدود خاصة بها، وستصبح منطقة فرعية من منظمة الأمم المتحدة، فتزول بالتالي أوروبا السياسية. ورغم ذلك كله، فحول هذه المسألة تحديداً، لم يحصل أي نقاش داخل البرلمان قبل الذي حصل في تشرين الأول 2004 ولم يقترن بأي تصويت.

في تشرين الأول الماضي، وبعد أقل من ستة أشهر على الـ«لا» الفرنسية والهولندية للمعاهدة الدستورية، فتح الاتحاد الأوروبي باب المناقشات حول دمج تركيا. لم يعترض على ذلك أي رئيس دولة أو حكومة، فيما ثقل المسألة التركية كان معروفاً ومعترفاً به في النتائج الاستفتائية. تبدو أوروبا غير قادرة على التخلص من وعد قطعته عام 1963 في إطار جغرافي سياسي لا علاقة له بهذا الموضوع. ومع ذلك، كلما مرت الأيام، يصبح من الأصعب القول للأتراك إنهم لا يستطيعون دخول الاتحاد الأوروبي؛ وهذا ما قد يحصل على الأرجح لأن فرنسا ارتقبت أن تُدمج تركيا بعد مصادقة الفرنسيين من خلال الاستفتاء. أعترف أنني لا أفهم كذلك لماذا لا نجرؤ أن نفرض على تركيا أن تقوم بواجب تذكّر الضحايا في أرمينية. كان بإمكان جاك شيراك أن يفعل ذلك، لا بل كان عليه أن يفعل ذلك، هو الذي تجرّأ على الاعتراف بتورط السلطات الفرنسية في السياسة المناهضة لليهود في النظام النازي.

المناقشة العلنية لسياسة الدفاع

السياسة الدفاعية، وسائلها، أهدافها ونتائجها هي بدورها مواضيع

من الضروري برأيي أن تُناقش على الصعيد السياسي، وخاصة في البرلمان؛ فهذا أمر يتماشى مع السرية المرتبطة بهذه القضايا. لقد اختلفتُ كثيراً مع رئيس الجمهورية حول هذه المسألة في تموز 2004، وقُدِّمت إليّ لهذه المناسبة نماذج خاطئة بما يكفي، ما دفعني إلى شرح رأيي في هذا الموضوع. فأنا لا أعني تجاوز سرية النقاشات التي تجري داخل مجلس الدفاع، بل أن توضع أقوالي في إطارها الحقيقي.

لم أعترض يوماً على ضرورة أن نستثمر في دفاعنا وسائل تكون على مستوى طموحاتنا. فنحن نخصص في سبيل الجهد الدفاعي 1،8% من الناتج الداخلي القائم مقابل 2،2% تخصصه بريطانيا حيث الناتج الداخلي القائم يفوق ناتجنا. لسوء الحظ، رغم أهمية هذا الاستثمار، فقد أتلفته حكومة ليونيل جوسبان التي فضّلت نظام الـ 35 ساعة عمل، فزادت الإنفاق العام، بدلاً من الإعداد للمستقبل. لاحظتُ ببساطة، أولاً بكوني مواطناً ثم بكوني وزيراً للمالية، أن جميع برامج الاستثمار الدفاعي تقريباً، تُخفق على صعيد الكلفة وروزنامة العمل. هذا الوضع لا يناسب أحداً: لا المكلّفين دفع الضرائب طبعاً، ولا العسكريين الذين يتذمرون من التباطؤ في تجديد التجهيزات، والذين يخصصون مبالغ متزايدة لصيانة الأدوات القديمة.

بصفتي وزيراً للمالية، كنت مُكلّفاً بتطبيق قانون المالية لعام 2004، وإعداد قانون عام 2005، في إطار موازنة قليلة جداً؛ أمام فشل البرامج المنصوص عليها في قانون البرمجة العسكرية 2003-2008 كنت أتمنى أن أفهم أسباب هذا الفشل. إنها بدون شك نقطة ضعف، لكنني أكره ألا أفهم! اكتشفت عند ذلك أن أجهزة وزارة المالية، وبخاصة إدارة الموازنة، تفتقر إلى العناصر الدقيقة ووسائل الخبرة المتعلقة بموازنة وزارة الدفاع. وتحت غطاء «المجال المخصص»، بقيَت موازنة وزارة الدفاع، وإدارتها ونتائجها، غامضةً وخفية إلى حد بعيد. فهي ليست محط خبرات متضاربة ولا نقاشات متناقضة. والأخطر في هذا الوضع - وأنا أقيس دويّ أقوالي

– أن الضحية الأولى لهذا الغموض هو رئيس الجمهورية نفسه. ففي غياب أي حوار مُعمّق ومتناقض يسمح بإضاءة هذا الغموض، كيف يمكنه أن يتّخذ قرارات حول الخيارات الكبرى المتعلقة بالاستشارات التي يقترحها العسكريون؟

أعتقد أن هذه التساؤلات حول الوضع الدفاعي يجب أن تناقَش داخل الحكومة وداخل البرلمان. إنها لأسئلة هامة لمستقبل بلدنا؛ إن رهان الموازنة ثقيل جداً بحيث نستطيع التحدث عنه، وتأمين وسائل إدارة فعّالة للاستشارات العامة. وهذه هي الطريقة الفضلى لإثارة اندماج المواطنين في السياسة الدفاعية والتوجهات المتّبعة.

سلطة التعيين وحق العفو

إن سلطة التعيين المعطاة لرئيس الجمهورية هامة جداً بنظري. هنا أيضاً كثير من الخداع! فنحن نوافق على تقديم نظامنا الوظيفي العام، الحيادي والمستقل عن السلطة السياسية، وننتقد نظام «الغنائم» الأميركي الذي يقوم على تغيير كبار الموظفين عند كل استحقاق. طريقتنا في التسمية هي لسوء الحظ أقل فعالية: فهي شفافة بحسب النصوص ونظراً لنشر المناصب الشاغرة في الجريدة الرسمية؛ لكنها في الواقع غامضة، إذ تكون الاختيارات جاهزة دائماً قبل هذا النشر. أما في ما يتعلق بأهلية الأشخاص الذين تمّ تعيينهم، فهي أقل أهمية من الرأي الشخصي لِمَن يقوم بالتعيين. بالنسبة إلى المناصب الأكثر أهمية، وبخاصة المجلس الدستوري، والمجلس الأعلى السمعي- البصري، وغيرهما من السلطات الإدارية المستقلة ورئاسة المؤسسات العامة الكبرى، يشترك البرلمان في عملية التعيين. وتقوم لجنة مؤلفة من برلمانيين بتنظيم الاستماع العلني للمرشحين وبتصديق اقتراحات السلطة التنفيذية بواسطة التصويت. وهذا ما يؤمن ضمانات إضافية لأهلية وحياد الذين يتقدمون إلى أعلى المسؤوليات الإدارية.

أخيراً، أعتبر أنه لا بد من وضع حد للسلطة المعطاة لرئيس الجمهورية

في ما يتعلق بالعفو العام. فبالنظر إلى فصل السلطات، تبدو هذه السلطة إشكالية حقيقية. وبالنظر إلى آداب الجمهورية، تبدو مزعجة إذا تذكَّرْنا جيداً أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات. إن العفو العام عن بطل كبير قديم يُزعج الجمهورية لأنها تعتمد فكرة اقتصار الامتيازات على النخب الحاكمة دون سواها. فلا أهمية لحسنات هذا الشخص، مع أنه كان خير رسول لفرنسا. غير أن هذا العفو العام شكّل بالنسبة إليه هدية مسمَّمَة، وهو يستحق أفضل من ذلك. أرجو بالتالي أن تزول هذه السلطة الرئاسية التي تعود برأيي إلى عصر تمّ تجاوزه. وبعد أن فكرتُ في هذه المسألة، لم أجد أية حجة مقبولة للاحتفاظ به. إن هذه الممارسات تؤدي إلى جعل الديمقراطية الفرنسية «غريبة» بنظر العالم بأسره.

هذا الرئيس الذي يحكم، والذي لا يخشى النقاش داخل حكومته، والذي يُخضِع للبرلمان أكبرَ المشاكل المتعلقة بالدفاع والسياسة الخارجية والسياسة الأوروبية، والذي يجب أن يشرح سياسته أمام **التمثيل الوطني**، لديه ما يكفي من الأعمال التي يقوم بها، ليغيّر حياته بعد سنتين من الحكم. قناعتي هي أن الوقت الذي يُمضى في الحكم، لا يُمضى بالحكم. لذلك أعتقد أن عدد الولايات المتعاقبة لأي رئيس للجمهورية يجب ألا تتعدى السنتين، وهي فترة كافية لِمَن يريد العمل، ومقبولة لمن يعتقد أن الجمهورية تتطلب تجديداً للأجيال.

جعل البرلمان سلطة توازن حقيقية

خلافاً لبريطانيا التي تبقى نموذجاً للديمقراطية التمثيلية، عجزت فرنسا عن الموازنة بين السلطات: فهي إما أعطت سلطة كبيرة للبرلمان، أو منحت السلطة التنفيذية نفوذاً كبيراً؛ ربما لأن فرنسا، في العمق، ليست بلداً ليبرالياً جداً بالمعنى السياسي للكلمة. هي لا تسعى جاهدة، كبريطانيا، إلى توفير أقصى درجات ممكنة من الحرية والاستقلال للمواطنين. البريطانيون يتوقعون من القانون أن يضمن للشعب الحد الأقصى من الحريات.

الفرنسيون يتوقعون من القانون أن يحلّ مشاكل المجتمع.

اليوم، تتولى السلطة التنفيذية في فرنسا عدداً كبيراً من السلطات؛ ولا أعتقد أن توازناً ديمقراطياً أفضل يمكن أن ينتج عن هذا التوزيع الغامض المتحرك للأهليات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. على العكس، أعتقد أن على البرلمان في بلدنا أن يكون أكثر صرامة ليوازي سلطة الرئيس.

لن يتوانى المراقبون، بالطبع، عن الكشف بأن الغالبية نفسها، مبدئياً، هي التي تتولى زمام السلطتين التنفيذية والتشريعية. بتعبير آخر، تعزيز سلطات البرلمان لن يجدي نفعاً لأن البرلمان والرئيس هما في الواقع وليدا الغالبية نفسها. في أيامنا الحاضرة، بان فصل السلطات -الغالي على مونتيسكيو - لا يعني بحثاً عن توزيع أفضل للسلطات بين تنفيذية وتشريعية، بل عن توازن بين الغالبية والمعارضة. في الواقع، إحدى أهم ميزات النظام البريطاني هي الوضع الرسمي والمحمي الذي تتمتع به المعارضة. فهي تحظى بوسائل هامة لتشكّل وتُفعِّل «حكومة الظل» الشهيرة. كما تستفيد من حقوق خاصة بها، وهي التي تترأس دائماً، في مجلس النواب، اللجنة التي تُعنى بمراقبة استخدام المال العام من قبل الإدارات.

لا ضير في ذلك كله، ومع ذلك سأدوّن ثلاثة أمور: أولاً، السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في بريطانيا هما أيضاً تحت سيطرة الغالبية نفسها؛ ثانياً، تعزيز حقوق البرلمان يعني بالضرورة تعزيز حقوق المعارضة لأن البرلمان يضم دائماً نواباً من المعارضة؛ أخيراً، ونظراً لطريقة تعيين البرلمان، فهو يتميز بحسنة كبيرة إذ يعكس تنوّع المجتمع الفرنسي أكثر مما تفعله السلطة التنفيذية. هذه الأخيرة هي مجرد رجل وحيد يحيط به عدد من الوزراء. البرلمان هو مجموعة من مئات النواب المختلفين والمنحدرين من دوائر متعددة. أحياناً تكون الاختلافات بين نائبَين من الكتلة نفسها، منتخبَيْن في دوائر تختلف في ما بينها، أكبر بكثير من الاختلافات بين نائبَين متخاصمين ومنتخبين في دوائر متقاربة سوسيولوجياً. من هنا، فلا

شيء مثل البرلمان يمكنه التعبير عمّا يشعر به الشعب، وهو المكان الفريد من نوعه لإيجاد تسويات بين مصالح متناقضة. لذا، ففي الديمقراطيات المعاصرة، المنفتحة والمعقدة، لا تعتبر المشاورات والتسويات نقاط ضعف، بل شروطاً للإصلاح؛ فدور السياسة المتصاعد يقتضي النجاح في تحقيق توافق بين آراء متنافرة وتلبية رغبات متباينة.

كلما قدمتُ قانوناً إلى البرلمان أو طلبت التصويت عليه، كنت أسعى إلى إشراك جميع البرلمانيين في دراسته، وأوافق على تعديلاتهم، شرط أن أُعالج المضمون معهم. كما وافقت على العديد من التعديلات التي تقدّمت بها المعارضة. مثلاً، خلال التصويت على قانون عام 2006 المتعلق بمكافحة الإرهاب، أدى تعديل اقترَحه الحزب الاشتراكي في مجلس النواب، إلى تشكيل لجنة برلمانية لمراقبة نشاط أجهزة الاستخبارات. هذا الانفتاح يسمح بالوصول إلى نصوص أكثر توازناً، وعملانية، وفي النهاية تكون مقبولة بشكل أفضل من قبل خصومه. إن النقاشات التي تُعدّ نتائجها مسبقاً، والمناظرات البرلمانية التي يسخر فيها اليسار من كل ما يقوله اليمين، وبالعكس، لطالما كانت مملة بالنسبة لي، عِلماً أن فرنسا ستغتني من وجود شخصيات مختلفة في حكومتها، يجتمعون حول إرادة التغيير في إطار عقد ثقة بمدة الولاية.

اليوم، برلماننا ضعيف. وسائل عمله قليلة؛ فالتسهيلات الممنوحة للبرلمانيين الفرنسيين لا تُقارن بتلك المتوفرة للبرلمانيين الأميركيين المحاطين بوزارات حقيقية. برلماننا يفتقر إلى المعلومات. أريد أن يشرح لي أحد لماذا مثلاً لا تُنقَل إلى البرلمان آراء مجلس شورى الدولة حول مشاريع قانون الحكومة، والدراسات الحاسمة التي تُعدّها الإدارة. في حال نشوب خلاف مع الحكومة حول نص ما - وهذا أمر يمكن أن يحصل وليس مأساوياً- فإن المادة 49-3 من الدستور تضع البرلمانيين أمام معضلة صعبة: الموافقة على نص السلطة التنفيذية، أو إسقاط الحكومة. الخياران متطرفان ويؤديان إلى الفشل الذي شهدناه مع عقد التوظيف الأول CPE. أخيراً، يعيش البرلمان

في ظل تهديد مستمر بحلّه، ما يحدّ من قدرته على معارضة الحكومة. لذا، فالسلطة الحقيقية هي سياسية أولاً. يمكننا أن نمنح البرلمانيين كل الوسائل الإضافية والإجراءات الممكنة؛ ولا يصبح البرلمان سلطة مضادة حقيقية في وجه رئيس الجمهورية والحكومة، إلا عندما يضطر هذان الأخيران إلى التفاوض معه.

ولتعزيز هذه السلطات، أعتقد أن على البرلمان أولاً أن يناقش ويتخذ قرارات في مجال الدفاع والشؤون الخارجية والشؤون الأوروبية. يجب أن يستطيع التصويت على قرارات تتعلق بالسياسة الحكومية التي لا ترتبط بالقانون – أو ترتبط به قليلاً – بهدف تحويل عمل الإدارة في هذه المجالات. ورغم أن المجلس الدستوري مطابق قانوناً للنص الدستوري الحالي، فمن غير المفهوم سياسياً أن تُحجب عن البرلمان إمكانية تحديد توجهات للحكومة حول طريقة توجيه التربية الوطنية، وانتهاج سياسة دعم الإنماء أو استقبال المهجرين وتسهيل اندماجهم. أعتقد أنه من الضروري إلغاء المادة 49 – 3 من الدستور ومنح البرلمان مزيداً من الوسائل. بشكل أخص، يجب أن يتمكن البرلمان من الارتكاز بشكل أكبر على «محكمة الحسابات» لمراقبة نشاط الإدارة، كما يحصل في كثير من الديمقراطيات وخاصة في بريطانيا. أخيراً، من المستحسن أن تتمثل الأحزاب المعارضة، بطريقة أو بأخرى، في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ. أعتقد أنه من الضروري إيجاد نسبة موازية من الأقلية، ما يسمح بإعادة المعارضين إلى مواقع تتناسب بشكل أكبر مع مبادئنا الكبيرة. فمن خلال الاستبعاد نكون حاسمين، لا من خلال الدمج.

بالمنطق نفسه، أعتبر أنه من الضروري زيادة وسائل المعارضة. فالأمور وُجدت بهذه الطريقة، بحيث يصبح الفريقُ الذي خسر الانتخابات الفريقَ الذي يحظى بأقل الوسائل. إن ديمقراطيةً أكثر سلاسة وتوازناً تفترض، على العكس، أن يحظى هذا الحزب بمساعدة لإعادة بنائه وتأدية دوره كمعارِض. أقترح إذاً أن تحظى المعارضة بوضع خاص بها، يسمح

بالاعتراف بها كعنصر ضروري في مؤسساتنا، ويمنحها بعض الحقوق: المشاركة في المشاورات التي تحصل في أوقات الأزمة؛ زيارة رئيس الجمهورية بشكل منتظم؛ الحصول على ممثلين لها خلال الزيارات الرسمية...إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الوسائل العامة الممنوحة للأحزاب السياسية متوفرة زمنياً بحيث لا يخسر الحزب قوته الأساسية لأنه خسر الانتخابات. أخيراً، يجب أن يتمكن ستون نائباً أو ستون عضواً في مجلس الشيوخ من فرض تشكيل لجنة تحقيق، إذ يحق لكل برلماني أن يتقدّم بطلب مماثل مرة واحدة خلال ولايته.

إن البرلمان بمكانته ودوره وسلطته يرمز إلى حسن عمل الديمقراطية. فالبرلمان القوي هو دليل فعّال على ديمقراطية حيّة. يجب ألا نخاف من منح الجمعيات مؤهلات إضافية. فالحل الوحيد هو تعزيز سلطة المبادرة والمراقبة البرلمانية. في فرنسا، حان الوقت لذلك!

في المقابل، من الضروري أن يكفّ البرلمان عن هذيانه التشريعي. بلدنا، وبشكل خاص مؤسساتنا، لم تعد تحتمل الإكثار من القوانين. وليس البرلمان وحده مَن يتحمل مسؤولية هذا الانحراف، إذ إن الحكومة هي التي تقترح عليه النصوص. يحاول البرلمان، من خلال كتابة القوانين أو تعديلها، أن يجد علاجاً مؤقتاً للسلطات الضعيفة جداً الموجودة داخل نظامنا المؤسساتي. وهكذا، تفيض قوانينا بمواد مُثْبِتة محض ليس لها أية علاقة بالقانون، لكنها تسمح للبرلمان بالتعبير عن أمنياته.

علينا أن نستعيد بعض الصرامة في وضع النصوص التشريعية، من خلال قوانين قليلة من حيث عددها لكنها مُعَدّة ومكتوبة بطريقة أفضل. في هذا المجال، يمكن القيام بإصلاحات عديدة، وبخاصة إدخال مبدأ الثقة الشرعية بالدستور. مهما بدا هذا المبدأ مثيراً للاهتمام، فهو يُرغم الدولة ببساطة أن تحترم ما تقول. مثلاً، إذا اعتبرَتْ الدولة أن الأحكام التشريعية تبقى سارية خلال عشر سنوات، فلا يمكنها تغييرها قبل ذلك. كما أعتقد أن علينا الاستلهام من الممارسة البريطانية للكتب الخضراء

والكتب البيضاء. فعندما تقوم الحكومة البريطانية بإصلاحٍ هام، تبدأ بنص كتاب أخضر يعرض المشكلة والحلول المختلفة. ثم تشكّل خليّة مهمتها تجميع آراء كل الذين يريدون التعبير عن نظرتهم للأمور بشكل خطي أو شفهي. بعد ذلك تنص كتاباً أبيضاً تعرض فيه الحل الذي تنوي اعتماده، وتبدأ استشارة جديدة. في نهاية المطاف، يكون المجتمع المدني قد شارك في وضع الإصلاحات، والقوانين قد أُعِدّت بشكل أفضل وبكثير من الدقة.

إعادة النظر في تنظيم الحكومة

في ما يتعلق بالنوعية التشريعية، لا يمكن إنجاز أي شيء بدون آلية يفرضها رئيس الحكومة. فعليه أن يوقِف هذا التقليد الذي يرغم الوزير على ربط اسمه بقانون معين. على رئيس الوزراء أن يفرض على وزرائه قيادة إداراتهم بدلاً من الاختباء وراء قوانين للعرض. على رئيس الوزراء أن يسهر على ضرورة وضع مشاريع القوانين وعلى نوعيتها الإنشائية. على رئيس الوزراء أخيراً أن يفرض على الوزراء أن تكون مراسيم تطبيق القوانين جاهزة قبلِ تصويت القوانين في البرلمان، ليتم تطبيقها جميعها في وقت واحد. إنني لأثني دائماً على منح البرلمان سلطة إبدال عندما لا يتم نشر مراسيم تطبيق قانون ما بعد فترة من الزمن.

إن كرامة بلدنا ومصداقيته تمرّان بكرامة حكومته ومصداقيتها. لذا، فعدم الاستقرار الوزاري والتغيير المتكرر لعدد الوزراء يصلان إلى حد السخافة. تنظيم الدولة ليس لعبة يستطيع رؤساء الجمهورية استخدامها كما يحلو لهم بحسب الظروف. فعلينا بالتالي تحديد عدد وزرائنا الأساسيين في إطار قانون أساسي، لتحاشي الاختراعات المشكوك فيها «كوزارة الوقت الحر» التي تصورها فرانسوا ميتران عام 1980. وفي بلد كالولايات المتحدة يبلغ عدد سكانه 250 مليون نسمة، تُدعى وزارة المالية «أمانة سر الدولة لدى الخزينة» ولا يتغير نطاق عملها أكانت السلطة في يد الديمقراطيين أو المحافظين.

إن وضع هذا القانون الأساسي سيكون فرصة للقيام ببعض أعمال التغيير للبُنى التي تبدو ضرورية بنظري. مثلاً، يجب أن تجمع في وزارة واحدة كلٍّ المسائل المتعلقة بالهجرة، والموزعة في الواقع على ثلاث إدارات: التأشيرات واللجوء في وزارة الخارجية (كيدورسي)، الدمج والهجرة المنتظمة في وزارة الشؤون الاجتماعية، ومكافحة الهجرة السرية في وزارة الداخلية، إلى جانب الحق بالحصول على الجنسية المرتبط إلى حد بعيد بوزارة العدل. إضافة إلى ذلك، وإذا أردنا فعلاً ألا تقتصر السياسة البيئية على إعلانات نوايا، فلا بد من إعطاء وزارة البيئة أدوات العمل الحقيقية: السياسة، الطاقة، مراقبة المخاطر الصناعية، سياسة النقل والتجهيز. إن التخفيف من انبعاث الغازات التي تسخن الطبقات الوسطى الهوائية effet de serre والذي يُعتبَر الرهان الأول أمام الإشكالية البيئية، يعتمد فعلياً وبشكل أساسي على قدرتنا على استهلاك كمية أقل من الهيدروكربور، وبناء مركبات نظيفة، والعودة مجدداً إلى النقل البشري والجماعي والحديدي. إن إنشاء وزارة البيئة الكبيرة هذه سيكون مفيداً للسياسة البيئية إذ يمنحها إدارة مركزية ذات هيكلية منظّمة مع أجهزة مليئة بالموظفين.

أعتقد أنه من المهم أن نحدّ نهائياً من عدد الوزراء الذين يمارسون مهامهم الكبيرة بشكل مباشر: خمسة عشر وزيراً يبدو لي عدداً مقبولاً، كما يحصل بنجاحٍ تام في وزارات شركائنا الأساسيين. ففي ذلك ضمان حكومة أقل تشتتاً وأكثر تركيزاً على الرهانات الحقيقية: قد يحظى الوزراء بسكرتيرات دولة بدون حقيبة يكونون من الشبان الذين يتعلّمون المهنة، ويقوم دورهم على مساعدة الوزراء وتمثيلهم في مختلف أوجه نشاطهم.

أما دُور الوظيفة فيجب أن تبقى برأيي مخصصة فقط للمسؤولين عن السلطة التنفيذية المكلفين بمهمة تفرض عليهم تفرغاً كاملاً: رئيس

[1] وتعني تسخين الطبقات الوسطى الهوائية للأرض التي تتداخل فيها غازات تجعل هذه الطبقات قاتمة في وجه الإشعاعات تحت الحمراء التي تبعثها الأرض.

الجمهورية ورئيس الوزراء طبعاً؛ وزراء الداخلية والدفاع والخارجية والعدل والنقل وأخيراً المالية. للمسؤولين الآخرين، لا أجد مبرراً لأن توضع في تصرفهم مساكن للوظيفة، وأوافق الفرنسيين بأن يطلبوا تخفيضاً للإنفاق ويكونوا أكثر تطلّباً في مجال إدارة الشؤون العامة.

عدم نقل إخفاقاتنا إلى أجيال المستقبل

السلطة المسؤولة هي في الواقع سلطة لا تتلاعب بأموال الفرنسيين وأموال الأجيال المستقبلية. بصفتي وزيراً للمالية، فرضتُ تغيير القانون الأساسي حول قوانين المالية، أي دستورنا المالي، لإرغام كل حكومة -خلال التصويت على قانون المالية- على أن تشير مسبقاً إلى إيراداتها الإضافية في حال فاق النمو التوقعات. إن قضية «الحصّالة» التي سمحت لحكومة ليونيل جوسبان بتعريض إيرادات النمو لإنفاق جار بدلاً من تخصيصها لتسديد ديون فرنسا، لم يكن تصرفاً مسؤولاً في بلد كبلدنا يواجه وضعاً مالياً صعباً.

في عام 2003، قامت ألمانيا بإصلاح نظام الضمان الصحي وفرضت على كل صندوق -إذ إن النظام الألماني لامركزي أكثر من نظامنا- أن يقدّم سنوياً حسابات متوازنة بدون اللجوء إلى الاستعارة أي الدين. في حال العجز، يرتفع إسهام المضمونين والمؤسسات لإعادة التوازن. هذه القاعدة متطلبة جداً، وتطبيقها ليس شائعاً ولكنه يُسهم في منع الحكومة من تحميل الأجيال المستقبلية عبء إخفاقها في تأمين التمويل للضمان الصحي. إنني أشجع اختبار قاعدة مماثلة؛ في حال عجز الضمان الصحي، تضطر الحكومة إلى أن تنص في قانون التمويل التابع للضمان الاجتماعي للسنة المقبلة، على تدابير تسمح بامتصاص هذا العجز: كزيادة الإسهام أو زيادة «المساعدة الاجتماعية المعمّمة» CSG أو زيادة مختلف المقاولات والخُلوص التي أُدخلت تدريجياً لمحاولة التحكّم بزيادة الإنفاق الصحي. في حال حصول فائض، تُطَبّق القاعدة المعاكسة، فتُخَفّض الاقتطاعات على أصحاب الحق لتمويل إنفاق الضمان الصحي. وسيكون ممكناً طبعاً التمييز

بين العجز الهيكلي -الذي يجب مواجهته- والعجز الظرفي الذي قد يطرأ في سنة معينة عندما يكون النمو ضعيفاً أو في حال حصول حدث صحي استثنائي، فيصبح تمديد التمويل سنوات عديدة أمراً مشروعاً.

رئيس الجمهورية والمسؤولية الجزائية

أخيراً، وسعياً مني إلى وضع نظامنا المؤسساتي في مصافّ الديمقراطيات الكبرى، لا بد من تسوية قضية المسؤولية الجزائية لرئيس الجمهورية. إن الحل الذي صدر عن محكمة التمييز والذي يقضي بتعليق مفعول التقادُم، طالما أن الرئيس لا يزال في ولايته، يبدو لي حلاً مُرضياً، ويجب تدوينه في دستورنا. فاللجنة التي يرأسها بيير أفريل وقام بتسميتها الرئيس الحالي، اقترحت بدورها صيغة جديدة للخيانة العظمى، ليتمكن البرلمان، خلال الولاية، من إسقاط رئيس تخلّف بشكل خطير عن أداء الواجبات الموكلة إليه. إنه لموضوع حساس، لأن مفهوم التخلف الخطير يمكن أن يصبح سريعاً، مسألة سياسية محضاً. من جهة أخرى، لست متأكداً من أن إجراء «الاتهام» impeachment(*) على الطريقة الفرنسية سيكون فعّالاً حقاً؛ فلو كان سارياً في عهد فرانسوا ميتران هل كان سيُطبّق مثلاً في مجال التنصّت الهاتفي؟ الأمر ليس مؤكداً أبداً. لسوء الحظ، أو لحسن الحظ في الواقع، فإن الحماية الحقيقية للشعب والديمقراطية من الطعنات والمكائد والمؤامرات تحصل من خلال الصرامة وأدبيات الممارسة وروح الدولة التي تُلهم القادة، واحترامهم لفرنسا، أكثر مما تحصل بواسطة هذه الإجراءات. أرجو من كل قلبي، أن تبتعد فرنسا عن هذه التصرفات التي تشوّه العلاقات بين الأمم وتقضي على ثقة شعبها. إذا كان اعتماد إجراء «الاتهام» يساهم في تحقيق ذلك، فأنا أحبّذه.

(*) إجراء تتبعه الولايات المتحدة وبريطانيا يقوم على اتهام اعضاء السلطة التنفيذية من قبل «مجلس العموم» في البرلمان أمام الهيئة العليا المؤلفة من قضاة (مجلس شيوخ أو مجلس اللوردات) [المترجمة].

السهر على أهلية العدالة للاحترام

من الضروري أيضاً أن نحقق احترام عدالتنا؛ ولتحقيق ذلك، أعتقد أن ثمة ثلاث مسائل حتمية: الأولى هي مسؤولية القضاة. ليست هذه مسألة مهمة من حيث العدد. فمعظم قضاتنا يقومون بعملهم بشكل جيد. ولكن الأخطاء التي يقترفها البعض لا يُعاقَب عليها، وبالتالي، يفقد الشعب بأسره ثقته بعدالته. لذا يجب أن يُساءل القضاة في حال حصول خطأ أو إهمال شخصي، كما يحصل مع باقي الموظفين الآخرين. في هذا الإطار، إن المواطن الذي يعتبر نفسه ضحية خطأ أحد القضاة، يمكنه اللجوء إلى مجلس القضاء الأعلى. بشكل طبيعي، **يتم اختيار المشاكل الجدية بواسطة «المِرشحة» لتحاشي الشكاوى التعسفية.** ويجب إطلاع مجلس القضاء الأعلى على ذلك كي لا يبقى القضاة أكثرية. ومن الطبيعي أيضاً حماية القضاء من تدخّل السلطة السياسية، لكن هذه الأخيرة تكون محميّة بشكل أفضل إذا خضعت لسلطة مؤسسة تعكس المجتمع بكامله، بدل أن تخضع لسلطة نقابات القضاة.

المسألة الثانية هي وسائل العدالة. إن أكثر ما يُسيء إلى صورة العدالة، والاحترام والثقة اللذين توحي بهما للمواطنين، هو تباطؤها، ومكاتبها الملأى بالملفات، والحق الذي يتغير باستمرار؛ وهم قضاتها المُتعبون الذين يكدسون مهامّ كثيرة في آن؛ وهي تلك الخارطة القضائية المقسّمة إلى عدد كبير جداً من المحاكم الصغيرة. لذلك، يجب زيادة وسائل العدالة وإصلاح خارطتها القضائية لتجميع المحاكم، ووقف عزل القضاة، وجعل السلطات القضائية أكثر تخصصاً: القضاة المتخصصون هم قضاة يحكمون بشكل أفضل وأسرع. وتمثُّلاً بالتوزيع الجديد لميدان العمل بين الشرطة والدرك، والذي نجحنا في تطبيقه – فيما التوزيع القديم لم يتغير منذ عام 1941– فإن إعادة رسم الخارطة القضائية ممكن شرط القيام به بطريقة يتم الاتفاق عليها، وبهدف تحقيق إعادة تنظيم شاملة للخدمات العامة على الأرض: في هذه البقعة المحكمة، في تلك البقعة الأخرى مقاطعات

فرعية، وهنا أيضاً الخزينة، وهناك أخيراً المستشفى؛ كل ذلك هو أفضل من ترك كل إدارة تعيد تنظيم نفسها بدون أن تأخذ بعين الاعتبار ما يقوم به الآخرون – وهذا ما كان يحصل في أغلب الأحيان.

أخيراً، لا بد لنا من إيجاد طريقة توفيق بين إمكانية حصول الحكومة على سياسة جزائية، والإلغاء النهائي لتدخّل السلطة السياسية في الشؤون الفردية التي تخصها. هذا التدخّل غير المقبول هو من ممارسات الجمهورية التي تتولى السلطة فيها جهات خارجية في أغلب الأحيان. هذه المسألة البسيطة في الظاهر هي في الواقع معقدة، لأن وجود سياسة جزائية –وهو أمر لا بد منه– يفترض أن تتمكن الحكومة من إرسال توجيهات عامة إلى النيابات العامة، كما يفترض كذلك أن تعطي هذه الأخيرة، عند الضرورة، تعليمات في ما يتعلق بالشؤون الفردية. مثلاً، خلال أزمة الضواحي، من المؤسف أن المستشارية لم تتدخل لتجبر النيابة العامة في سين–سان–ديني على أن تُبدي صرامة أكبر إزاء القاصرين المُحالين إلى العدالة. ومع ذلك، من الصعب أن يُفهم كيف أن شرطياً في هذه المقاطعة كان الشخص الوحيد الذي اعتُقِل على الفور.

وللسماح بتطبيق سياسة جزائية حكومية، وطمأنة المواطنين إلى أن السلطة السياسية لا تستخدم امتيازاتهم لحماية امتيازاتها، أقترح خلق منصب «المدعي العام للأمة». هذا القاضي الذي يتمتع بأهلية وسمعة لا تُنازَعان، يُعيّن من قبل الحكومة، بعد استماع عام أمام لجنة برلمانية يحق لها الاعتراض على تسميته بالأغلبية الكفوءة. المدعي العام للأمة لا يكون مستقلاً عن وزارة العدل بل مسؤولاً عن السهر يومياً على تطبيق السياسة الجزائية للحكومة، وهي مهمة أكثر من ضرورية لأن لوزير العدل أموراً أخرى يهتم بها. فهو الذي يوجّه للنيابة العامة عند الضرورة تعليمات فردية، لدوافع المصلحة العامة فقط، أو تجانس السلطة القضائية. وجود «المِصفاة» يشكّل بالنسبة إلى المواطنين ضمانة لآداب الممارسة خلال تطبيق السياسة الجزائية.

لقد صُعق العديد من الفرنسيين - وأنا من بينهم - لدى رؤية وجه دومينيك بوديس Boudis المضطرب والمثير للاضطراب، عندما جاء يشرح، عبر التلفاز الشائعات التي كان ضحيتها ويثبت بطلانها. وسرعان ما فكرت أنه وجه البراءة. ومع ذلك لم يكن للجميع ردة الفعل نفسها في ذلك الوقت. ولعل أسوأ ما في قلة العدالة أن يُتّهم أحد بعكس ما هو عليه تماماً. العدالة ليست أمراً هزلياً. الافتراء آفة كبيرة لأنه مستمر، وخاصة في أيامنا هذه حيث تسري أكثر المعلومات غرابة وتنتشر عبر الانترنت. لا بد إذاً من أن تحكم العدالة بسرعة وبشكل مهني. وعلى المذنبين أن يخافوا منها، والأبرياء أن يثقوا بها.

فخورون بتاريخنا

كالعديد من الفرنسيين، شعرت بالدهشة والإهانة عندما سمعت النشيد الوطني الفرنسي يخضع للهزء خلال مباراة افتتاح كأس العالم في كرة القدم بين فريقي فرنسا وإسبانيا. كما شعرت بإهانة أكبر عندما سمعت النشيد الوطني الفرنسي يخضع للهزء من قبل الفرنسيين أنفسهم خلال المباراة بين فريقي فرنسا والجزائر. إن سمعة بلدنا في الخارج ليست جيدة حالياً؛ فالاعتداد الفرنسي بات مرذولاً لأن البلد يرزح تحت صعوبات داخلية ثقيلة.

إن قضية «التعجرف» - عادلة كانت أو غير عادلة - قد خضعت للكثير من التمحيص في بلادنا، حتى أنها أصبحت عائقاً، في الوقت الذي كسبت فيه بعض المصداقية: لم تعد فرنسا تحظى بمحبة الآخرين لأنها لم تعد «محِبّة» بشكل كاف. العالم الجديد هو قبل كل شيء عالم تفرض فيه الأمم كافة أن تحظى بالاعتبار نفسه. لم نأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار بشكل كاف؛ فهي ترغمنا أن على فهم أن للآخرين ربما المتطلبات نفسها. فمن مصلحتنا أن نكون في متناول الجميع. عندما نكون متأكدين من قوتنا وشموليتنا، لا نعود بحاجة إلى التعجرف، والاعتداد أو أيّ شكل من أشكال الادّعاء.

يجب أن تتعلم فرنسا كيف تفرّق بين الفخر والتعجرف؛ فالقول بأن بلدنا يعاني من مشاكل وأنه مهدد بالانحطاط إن لم يبذل الجهود الضرورية، لا يعني التعرّض لشرفه وللفخر المشروع الذي توحي به فرنسا للفرنسيين. في المقابل، إن وضعَ نماذج لكل ما نقوم به، وإعطاء دروس للعالم بأسره، يندرج في إطار التعجرف. فالفكرة الأولى هي نقيض الثانية؛ وبما أننا نرفض أن ننظر إلى مشاكلنا بجدية، يخفّ وهجنا في العالم، وكذلك احترام الأمم لنا.

منذ سنوات، حاول بعض أصحاب الرأي وبعض مجموعات الضغط، أن يدفعوا الفرنسيين إلى الشك في عظمة ماضيهم. فاستغلوا صعوباتنا، وجعلوا هتلر وريث نابوليون؛ وجعلوا العبودية الوجه الوحيد لفرنسا، متناسين أنها لم تكن البلد الوحيد الذي مارس هذه البربرية، وأنها أنتجت رجالاً ونساء حاربوا هذه البربرية؛ كما جعلوا الاستعمار مؤسسة جُرمية في حين أن تلك الحقبة من تاريخنا كانت أكثر تعقيداً واندرجت في إطار تاريخي لا صلة له بحاضرنا؛ لقد أعادوا الاعتبار «لمتمردي» الحرب العالمية الأولى بدون أي تفكير بملايين الفرنسيين الذين خاضوا حروب خنادق في سبيل الشرف والحرية؛ حاولوا دفع الفرنسيين إلى الاقتتال في ما بينهم إذ اعتبروا أنصار اليمين مناهضين لدريفوس وأنصار اليسار هم الجمهوريين الوحيدين، ولَم لا نقول المقاومين الوحيدين ما دمنا في هذا السياق.

إن هذا الخطاب لَمدمِّر فعلاً. أولاً لأنه خاطىء؛ صحيح أن فرنسا ارتكبت أخطاءاً، ففي تاريخها بعض السحب السوداء؛ لكنها اعترفت أنها فهمت تجارة الرقيق الأسود والعبودية - وأنا أرحب في ذلك. والأهم أن فرنسا انتصرت دائماً؛ فأي فرنسي، يمينياً كان أو يسارياً، لا يستطيع اليوم أن ينكر أن شرف فرنسا كان في لندن وليس في فيشي، إلى جانب أنصار دريفوس وليس المناهضين له. وكما كشف ماكس غالو في كتاب «الفخر بكوني فرنسياً»، لم تحتضن فرنسا لا هتلر ولا ستالين ولا بول بوت. لم تُنشىء ما يوازي المعسكرات النازية أو السوفياتية Goulag، ولم

تلغ أية مدينة من الخريطة بواسطة النيران النووية. فميلها الطبيعي دفعها باستمرار في اتجاه الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان، أكثر من الخيارات الأقل تشريفاً. لذلك كانت فرنسا بلداً يحظى بالاحترام والاعجاب في العالم بأسره. بوسع الفرنسيين أن يفخروا بتاريخهم.

الأخطر من ذلك كله، أن هذا التشهير قد ينقض أساسات أمتنا. ففي هذا البلد المتعدد الوجوه، الذي يختلف فيه جذرياً ساكن الشمال عن ساكن مارسيليا أو بريتان أو ستراسبورغ، محبة تاريخنا وثقافتنا ولغتنا، هي التي تشكل رباط وحدتنا. منذ نهاية القرن التاسع عشر، المحبة هي التي أهّلت أجيالاً كاملة من المهاجرين أن يصبحوا فرنسيين بدون أي إنكار لثقافتهم الأم، بل على العكس من خلال وضعها في متناول الجميع. أن تكون فرنسياً ليس مسألة ولادة. إنها مسألة عرفان لثقافة وتاريخ هذا البلد ذي المصير الفريد. لهذا السبب تحديداً، لم يضطر الذين لم يحبوا فرنسا أن يبقوا فيها. إذا بدأ كل شخص بالتوقف عند المعاناة التي فرضتها فرنسا على أجدادها، رافضاً تجاوزها عندما يتّضح التاريخ ويسود الندم، فمن حق سكان سيفين، كما سكان فاندي ومارتينيك، أن ينشقّوا. عندما نشرح للفرنسيين كل الأسباب التي تدعو إلى عدم محبة فرنسا، ماذا يبقى من روح أمتنا؟ المهم أن نبني معاً مستقبلنا، وليس أن ننشق على آثار الماضي.

لا أحب عبارة «شعب اليسار» التي يُكثر منافسونا من استعمالها. ما من «شعب يسار» و«شعب يمين». هناك الشعب الفرنسي. قوته، وحدته الكامنة في قدرته على أن يجمع في ميراث واحد كليمنصو والجنرال ديغول وكذلك جوريس وبلوم.

فرنسا الفخورة بماضيها، يجب أن تكون فخورة به. في 9 أيار 2006، أصَررت على إلقاء ذلك الخطاب في نيم حول فرنسا، لأنه لا بد من وضع حد لهذه القضية غير العادلة، ولهذه الاتهامات الملفّقة، وهذا التشهير المستمر.

فرنسا الفخورة بحاضرها، يجب أن تهب نفسها وسائل هذا الفخر: من

خلال استعادة النمو والتوظّف الكامل؛ من خلال إعادة الأمل إلى شعبها؛ من خلال استعادة المؤسسات القوية المرتكزة على المسؤولية والاحساس بالدولة؛ من خلال تعميق ديمقراطيتها في ثقافة الحوار والتفاهم وتوازن السلطات؛ من خلال اعتماد آداب ممارسة السلطة. كل ذلك، كي لا يُنظر إلى رغبتها في أن تُظهر للعالم طريقاً مميّزاً وفريداً، على أنه تعجرف، بل كعطية من بلد كريم ومنفتح ومُلتزم، يسعى إلى أن يحصل تقدّمُ العالمِ في اتجاه السلام بين الأمم والراحة للجميع.

الفصل السادس

في هذا الفصل، أريد أن أتوجه إلى الفرنسيين الذين فقدوا الأمل في تحقيق التغيير في فرنسا، واعتقدوا أن الإصلاح مستحيل أو لا يمكن تطبيقه إلا بفظاظة، من خلال خلق ظروف مواجهات عنيفة. لست من محبّذي هذا الرأي، لأنني لا أتصوّر فرنسا متحجِّرَة إلى هذا الحد ولا الفرنسيين محافظين إلى هذا الحد.

الفرنسيون لا يخافون التغيير، بل ينتظرونه. فالسياسة هي التي تحجّرت تدريجياً عبر السنين وتقَولَبَت وتصلّبت، وليس المجتمع؛ فهو على العكس، تحوّل بعمق، ونلاحظ ذلك على صعيد الآداب. اليوم، اعترف الفرنسيون بصدق حب مثليي الجنس وتقبّلوه. فهم يدعمون «ميثاق التضامن المدني» PACS ويرذلون كافة أنواع التمييز. الجنس لم يعد خياراً، بل هوية، وأنا مقتنع بذلك؛ لذا فعدم المساواة المرتكزة على الجنس باتت مهينة، وأنا لا أقبلها، لكن ذلك لا يُلغي تحفظاتي إزاء الزواج والتبني لدى الثنائي المثلي الجنس.

ليس من واجب الفرنسيين أن يتغيروا ليتقبّلوا الإصلاحات، ولن يفعلوا ذلك. فمن واجب المسؤولين السياسيين الجمهوريين أن يتحركوا ويعيدوا النظر بعمق في وسائلهم.

مجتمع متقدِّم على طبقته السياسية

قناعتي، وربما رهاني، أن الفرنسيين هم أكثر تيقّظاً وانفتاحاً على العالم المحيط بهم مما يُقال عنهم. فقد أدركوا جيداً أن العالم يتغيّر بسرعة مذهلة.

وخلافاً لما يُتّهمون به، للتبرؤ من الكسل، فهم لا يتوقعون شيئاً من الدولة، ويعلمون أن تحولات العالم تفترض أن يستعيدوا نشاطهم ويكونوا قادرين على التأقلم؛ لذا تزداد أسفارهم، ويتأقلمون مع التكنولوجيات الجديدة، ويبتهجون خلال مباريات كأس العالم في كرة القدم، التي هي في النهاية تخثّر سعيد للعولمة. إن برنامج إراسموس Erasmus الذي يسمح لطلابنا بمتابعة جزء من دراساتهم في بلدان أوروبية أخرى، أثار انتباه مئات ملايين الفرنسيين، كما ظهر من خلال نجاح فيلمَي سيدريك كلابيش Cédric Klapisch «النزل الإسباني» L'auberge espagnole و«الدمى الروسية» Les poupées russes. بعد أن رأيت هذين الفيلمين، وبدون التقليل من شأن صعوبات العالم الحالي، قلت لنفسي إن أطفالنا محظوظون بالعيش في أوروبا هذه، المسالمة والديمقراطية، من البريتان إلى الأورال. ولسوء الحظ، ثمة مواهب شابة كثيرة تُبدع، ولكن في الخارج في أغلب الأحيان. أما مؤسساتنا، فمعظمها ينفتح أكثر فأكثر على العالم ولا يعاني من أية مشاكل مع عولمة الاقتصاد.

في المقابل، هناك تفاوت متصاعد بين فرنسا المنفتحة والنشيطة والمعاصرة، ومجموعة عامة جامدة، هي الدولة التي لا تتعصرن، وتبقى مجرد عرض سياسي يقتصر على خيارين غالباً ما يبدوان كاريكاتوريين وبسيطين.

الخيار الأول يهدف إلى تشنيع العولمة وإقناع الناس أنهم يستطيعون رفضها. لسوء الحظ أو لحسن الحظ -ليست هذه هي القضية- العولمة موجودة. والحقيقة هي أن العولمة تُدخل إشكاليات جديدة بقدر ما تُدخل أموراً مفيدة من بينها انتقال الأفكار، تبادل الثقافات، بث التقدم العلمي، امتداد الديمقراطية، السقوط اللافت لأسعار سلع الاستهلاك وبخاصة التكنولوجيات العالية التي نستفيد منها يومياً.

الخيار الثاني، خاطىء أيضاً، يهدف إلى إقناع الناس أن الوقت سانح، وأنه من الممكن تأجيل الحلول، وأنه باستطاعتنا القيام بعكس ما يقوم به

منافسونا، بدون أية أضرار. هذا الخطاب يغذّي قلقاً كبيراً، لأن رفض حالة الأمر الواقع، الصريحة الصارمة، أقنعت الفرنسيين في النهاية بأننا نُخفي عنهم الحقيقة. الحقيقة يجب أن تكون أسوأ مما كانوا يخشونه. وهذا الخطاب الذي من شأنه أن يطمئن، هو في الواقع الخطاب الذي يخلق الخوف ويدعمه.

الفشل المحتوم لعقد التوظيف الأول CPE

إن أزمة «عقد التوظيف الأول» ليست بأي شكل من الأشكال الإثبات الذي يتوقعه البعض ويخشاه البعض الآخر، بأن فرنسا ستكون بلداً يستحيل فيه الإصلاح. ففشلُ هذا الإصلاح بدا في الواقع أمراً محتماً: ليس فقط لأسباب تتعلق بالمنهج وبغياب التشاور، أو بتطبيق المادة 49-3 من الدستور للحصول على موافقة مجلس الأمة. بالتالي، فاللجوء إلى هذا الإجراء منع الحكومة من إقامة نقاش حقيقي في البرلمان، نقاش من شأنه أن يفتح أعينها قبل تفاقم الوضع. وهذا ما يظهر الفائدة من إلغاء هذه المادة. لكن مشكلة عقد التوظيف الأول هي أخطر من ذلك؛ إنها مشكلة عميقة: فلا يمكن لأي شاب أن يوافق على صرفه من العمل بعد سنتين، بدون شرح لأسباب هذا الصرف، فقط لأنه دون الـ26 سنة. لقد كنت مقتنعاً أن عقد التوظيف الأول سيُعتَبر غير عادل لمجرد أنه موجود. بعد مرور بضع سنوات رفضه الشبان، وخضعت له المؤسسات التي لم تقتنع بضرورة تطبيقه، إلى جانب شكّها بإمكانية صموده. كما رفضه الذين سيُطبّق عليهم، وتمسكّ به أكثر فأكثر الذين حاربوه! أما «الكونفدرالية الفرنسية للعمّال المسيحيين» CFTC فسارت على خطى «الكونفدرالية العامة للعمل» CGT، وطلب منا أصحاب المؤسسات الابتعاد عنها، لقلقهم من العواقب الاجتماعية.

لقد أسفتُ لعدم سحب عقد التوظيف الأول منذ زمن بعيد، خاصة أن عدم ملاءمته كان واضحاً جداً. هل كان عقد التوظيف الأول هو

«الإصلاح» بامتياز الذي يحتاجه قطاع العمل؟ كلا، وإن شكّل نوعاً من التهاون. هل عقد التوظيف الأول هو إصلاح رمزي من أجل نجاح الولاية الثانية من عهد جاك شيراك، كما حصل للإصلاحات في مجال التقاعد أو تلك التي التزمنا بها على الصعيد الأمني؟ ليس كثيراً. في المقابل، هل يمكن في المقابل أن يقدم عقد التوظيف الأول صورة كاريكاتورية لأفكارنا من خلال جعل قانون العمل أكثر مرونة، ولكن بدون تعزيز ضمان الأجراء، ومن خلال زيادة تقسيم سوق العمل عبر تدابير مُوجَّهة حصرياً نحو الشباب، ومن خلال رفض الحوار الاجتماعي؟ نعم وبكل تأكيد. لكن فرنسا متعطّشة دائماً إلى المساواة، لدرجة أن هذا التصرّف قد يكون مجازفة كبيرة. ولعل الانتقاد الذي لا نتحمّله هو أننا غير عادلين. لكل هذه الأسباب، اعتبرتُ أن كلفة دعم عقد التوظيف الأول هي، بالنسبة إلى الغالبية، أعلى بكثير من كلفة الابتعاد عنه.

لقد جازفت في مواجهة الجزء الأكثر حزماً من حملتنا الانتخابية، قناعةً مني بأن اليمين لن يُعيد أخطاء الماضي، ومنها تقديم هدية لليسار هي عبارة عن يمين كاريكاتورية تجمع بين المرونة وعدم الاستقرار؛ وهنا الخطر الأساسي. مع عقد التوظيف الأول فتحت الغالبية لليسار طريقاً واسعاً يسمح له باستعادة المدى الذي فقده خلال السنوات الأربع السابقة. في هذه الحالة، ليست المسألة مسألة شجاعة بقدر ما هي مسألة تبصّر. فتطبيق أي إصلاح إضافي لا بل غير مجدٍ، يعني إعطاء اليسار مفاتيح الاقتراع لعام 2007. لقد أوقفنا الخسائر في الوقت المناسب جداً! إن تحرر اليمين الجمهوري أخيراً من عُقدِه، لا يعني أن عليه الانغماس اليوم في مزالق الكاريكاتور. على اليمين أن يدافع - ببسالة اليسار- عن العدالة والإنصاف والتوازن. أكثر من ذلك، عليه أن يُقنع الآخرين بأن التغيير الذي يقترحه هو الذي يحمي مثالياتنا ويبني مجتمعاً أكثر عدالة، في حين أن الجمود يحافظ على انعدام العدالة. قناعتي العميقة هي أن التقدم بات في ملعب اليمين، والمحافظة في ملعب اليسار. ولكن إن لم نتواجد في هذا

الاستحقاق الذي ليس هو مجرد لقاء كرم وتضامن وأخوّة، بل أيضاً وربما بالأخص- لقاء حول مفهوم معين للإنسان، وحول أدبية معينة، سيعجز اليمين عن جمع غالبية الفرنسيّين. هذا هو الموضوع بالتحديد: تجاوز حدود عائلتنا السياسية لخلق ظروفِ تجمّعٍ شعبي يؤدي إلى عصرنة فرنسا.

إزالة العقوبة المزدوجة

إنني فخور بأن أكون الرجل السياسي في حزب اليمين، الذي أزال العقوبة المزدوجة؛ فما حَلُمَ اليسار بإنجازه ولم يجرؤ على تطبيقه حققناه نحن، وأثبتنا انفتاح المجتمع الفرنسي وقدرة اليمين على تلبية طلبِ الحزم وفرض العدالة في آن. سيبقى هذا الإصلاح مرحلة هامة من مراحلِ حياتي السياسية. لقد بدّلت رأيي في هذه المسألة، فصُدِم بعض أصدقائي المقربين؛ الإرادة السياسية سمحت بخلق هوامش لا شك في أهميتها. وأعترف أنني تعلمت الكثير من معاشرة مناهضي العقوبة المزدوجة.

العقوبة المزدوجة كانت ذلك التشريع الذي يسمح للعدالة أو الإدارة بإعادة الجانحين الأجانب إلى بلادهم ما إن يُنهون فترة سجنهم، وذلك بغض النظر عن علاقاتهم الشخصية والعائلية التي تربطهم بفرنسا! إزالة هذه العقوبة هي من بين اقتراحات ميتران الـ110 في عام 1981! بعد عشرين سنة، اعتبر ليونيل جوسبان أنه لا بد من إزالتها، لكن الفرنسيين ليسوا مستعدين لذلك. إنه في أفضل الأحوال المفهوم الهزيل لدور النُخَب في بلد ديمقراطي، وفي أسوأ الأحوال هو افتقار إلى الشجاعة. بالنسبة إلى اليسار، الاستراتيجية سهلة: كلما ازداد الكلام عن ذلك، تراجع تطبيقه!

باسم الاستقامة، اعترفت أنني لم أنو أبداً تطبيق هذا الإصلاح. فشأني شأن الكثير من الفرنسيين، اعتقدت أنَ الذي يحظى بفرصة استقباله في فرنسا يُعتبَر، بطريقة أو بأخرى، مذنباً بشكل مزدوج لأنه خالف القوانين. لذلك، وافقت على فكرة إعادة الجانحين الأجانب إلى بلادهم.

وما حصل لشريف بوشلليج Bouchelaleg هو الذي دفعني إلى

التفكير في مسألة العقوبة المزدوجة، وقياس مدى جهلي المسألة، وأخيراً، تغيير رأيي. شريف بوشلليج اتهم في فرنسا بالعديد من الجرائم. عندما خرج من السجن، كان من المفترض أن يُعاد إلى بلاده تطبيقاً لعقوبة إضافية مُنع بموجبها من البقاء على الأراضي الفرنسية. وكما يحصل في أغلب الأحيان، نقلت الصحافة المحلية والوطنية صدى الضغط الذي مارسته العائلة - زوجة فرنسية وستة أولاد فرنسيين - والأقارب، كي تَعدل السلطة الإدارية عن إبعاده. لكن المذكرة الإدارية التي وصلتني عن هذا الشخص ناقضت، بشكل واضح، المعلومات الواردة في الصحف، إذ ادّعت الأولى أنه فقد كل اتصالاته بعائلته، فيما ادّعت الثانية أن العائلة كانت تأتي باستمرار لزيارته في السجن. فقررتُ التأكد من ذلك واتصلتُ شخصياً بأحد الصحفيين المتابعين للقضية.

بعد أن استفاق الصحافي من دهشته - إذ اعتبر أنني أتصل به لتوجيه اللوم- أجرينا محادثة طويلة حول قضية شريف بوشلليج، وبشكل أشمل حول مسألة العقوبة المزدوجة. فهمت أن جفاء العلاقات مع الإدارة لا يعطي صورة دقيقة عمّا يعنيه هذا الإجراء. العقوبة المزدوجة غير إنسانية؛ فهي تعني أن يعاد إلى البلد الأم، أشخاصٌ أجانب - في أوراقهم طبعاً -، لكنهم يعيشون في فرنسا منذ صغرهم، وبعضهم وُلد فيها، ولا تربطهم أية علاقة أو صلة ببلد جنسيتهم، إضافة إلى أن عائلاتهم فرنسية في أغلب الأحيان. العائلة هي التي تُعاقَب وتتمزق لأن الأب، مهما كانت أخطاؤه، أُبعِد ملايين الكيلومترات. الزوجة هي التي حُكِم عليها بالعيش بدون الشخص الذي تحب، وبتربية أولادها بمفردها. الأولاد هم الذين يكبرون بدون الوجود الأبوي. لذا، فالدولة بنفسها تخلق عائلات أحادية الأبوين. كنت وزيراً للداخلية لتوبيخ الجانحين، وشريف بوشلليج قضى عقوبة سجنه، لا ليعاقب أولاده. وكم فكّرت أن هؤلاء الأولاد الفرنسيين سيحنقون مدى الحياة على بلدٍ فَصلهم عن أبيهم.

عندما غُصتُ في أبحاثي، فهمت كذلك أنه لا يمكن تطبيق العقوبة

المزدوجة. فوضع العائلات صعب جداً إلى حد أن معظم الأشخاص المعنيين يفضّلون البقاء في فرنسا بطريقة لا شرعية. منذ ذلك الحين، تثبتت قناعتي: لا بد من إصلاح العقوبة المزدوجة. وكان تصميمي قوياً جداً، حتى أن استقصاءاتي كانت دقيقة وشخصية، وتفكيري في الموضوع كان طويلاً. أنا لا أقلل من شأن العوائق، لكنني كنت متأكداً من أن السبب يضاهي العقوبة.

أولى العوائق كانت ردة الفعل السلبية جداً من قبل وزير العدل ووزير الخارجية. لا شيء يبرر هذه التحفظات، لكنها أثارت عدداً من الصعوبات في معالجة الملفات ومسائل التأشيرات والإقامة، بسبب التداخل الكثيف للقرارات القضائية. لكن الإعلان عن تغيير في التشريع بعث آمالاً كبيرة في نفوس العائلات المعنية؛ فكان لا بد من إعادة دراسة مئات الملفات حتى قبل تعديل القانون. أخيراً، كان عليّ بشكل خاص أن أقنع غالبية «الاتحاد لأجل الحركة الشعبية» UMP في البرلمان. وسرعان ما شعرت بضخامة هذه المهمة إذ حاول اليسار تصعيب الأمور من خلال إدراج اقتراح قانون يلغي العقوبة المزدوجة على جدول أعمال مجلس النواب بعد أيام قليلة من إعلاني عن نواياي. الاشتراكيون لن يصوتوا طبعاً على هذا النص الذي أدخِل بشكل سريع بدون أي تداول مسبق. ولكن خلال النقاش، عندما يقوم أي منتخَب من الغالبية بدعم مبدأ إزالة العقوبة المزدوجة، كان معظم برلمانيي حزب اليمين يعبّرون عن رفضهم الشديد. لم أتشنج أو أقلق من هذا الموقف، لأنه كان موقفي أنا منذ أسابيع قليلة. فقررت في المقابل أن أقوم بإقناعهم وإقناع الرأي العام.

لذلك، عمدت إلى نشر الوسائل التي أؤمن بها، والتي تعطي الحياة الديمقراطية نبلها وأهميتها: الاستماع، التداول، النقاش وتحفيز عامة الشعب من خلال مداخلات في وسائل الإعلام وعلم التربية. تمكنت من الاعتماد على أربع شخصيات استثنائية، استمات كلّ منها على طريقته في نضاله ضد العقوبة المزدوجة: جاك ستيوارت، رئيس السيماد، وهي منظمة

للدفاع عن حقوق المهاجرين؛ جان كوستيل، كاهن بروتستانتي من منطقة ليون وهو ملتزم منذ ثلاثين سنة في شتى أنواع النضال من أجل حقوق الأجانب، العقوبة المزدوجة، مسيرة الفرنسيين من أصل مغربي، وحق اللجوء؛ بيرنار بولز Bernard Bolze، الذي كان محرّك الحملة الوطنية ضد العقوبة المزدوجة؛ وبيرتران تافيرنيه Bertrand Tavernier، سينمائي معروف جداً ومخرج الفيلم الرائع «قصة النفوس المكسورة - العقوبات المزدوجة في ليون» الذي واكب الإضراب عن الطعام في ليون عام 1998 الذي دام 51 يوماً ونفذه عشرات الأجانب. يصف هذا الفيلم، أفضل مني، عواقب العقوبة المزدوجة على أي ثنائي، وعلى الأولاد والعائلات، إلى جانب عدم تناغم التشريع، وانزعاج الدولة التي، رغم وعيها المشاكل، تعجز عن حلها. لقد أسفت كثيراً لأن جان-لوي ديبريه، بصفته رئيساً لمجلس النواب، لم يوافق على عرض الفيلم أمام البرلمانيين.

خلال السنوات الأربع التي مارستُ فيها العمل الحكومي، التقيت العديد من الشخصيات الفريدة التي أشعر بالانزعاج وبشيء من نكران الجميل تجاهها، لأنني لن أستطيع تسميتها جميعها ووصفها. قمت بذلك إزاء هؤلاء الأربعة لأنهم بنظري مثال لأفضل ما ينتجه مزيج الالتزام والاستقامة الفكرية. أجهل الآراء السياسية الشخصية لكلّ منهم، وأشك في أن تكون أفكار بعضهم، أو جميعهم، مختلفة عن أفكاري. ولكن في الحقيقة، لا أهمية لذلك؛ المهم هو الشجاعة التي تحلّوا بها جميعهم من خلال الثقة بي والالتزام بالحوار، في الوقت الذي قرر آخرون البقاء بعيداً لأسباب إيديولوجية، هي أحد أشكال الجمود الفرنسي. عندما قدّمَت مجموعة العمل التي عينتها استنتاجاتها، دافع عنها بيرنار بولز بشرف وقال إنها تشكّل خطوة ثابتة إلى الأمام. أدرك تماماً أن موقفه لم يكن سهلاً في ذلك الوقت، إذ سعت بعض المنظمات إلى اقتباس أحد مواقفي الترددية التي كانت مجرد تصاريح أدافع فيها عن حسن نيتي. في وقت لاحق، عندما قدّمت مشروعي الإصلاحي الذي يتعدى اقتراحات

مجموعة العمل، لم ينزعج لأن وزيراً من اليمين يتقدّم بالقضية التي يؤمن بها. بعد ذلك، عندما طلب معاونيّ من بيرتران تفيرنيه أن يقدّم شهادته في فيلم صغير يتم إنتاجه لمناسبة مؤتمر حزب الاتحاد لأجل الحركة الشعبية في تشرين الثاني 2004، وأنتُخَب فيه رئيساً للجمهورية، وافق هذا الأخير فوراً ليقول ما يعرفه عنّي بدون أية تحفظات في الكلام: قال إنني التزمت إزالة العقوبة المزدوجة، وأزلتها. كثير من الأشخاص الذين ساعدتهم ودعمتهم خلال ممارستي مهامي، وذكرهم الفيلم، لم يتحلّوا بالاستقامة نفسها.

وبسبب شجاعتهم، تمّ التصويت على الإصلاح بإجماع النواب. هذا الإصلاح لم يثر أية معارضة من قبل الفرنسيين. والغريب أن رئيس الجمهورية لم يذكر يوماً إزالة العقوبة المزدوجة كعنصر إيجابي في برنامجه. أسفت، لأن ذلك يعبّر عن ميله الشخصي؛ وقد بقي هذا التكتّم أمراً غامضاً بالنسبة إلي.

أما إزالة العقوبة المزدوجة، فسأبقى أنظر إليها كأفضل برهان لما يمكن أن تحرزه السياسة الأكثر شغفاً، من خلال التعالي على الانقسامات وتوحيد صفوف الرجال والنساء ذوي القناعات المختلفة جداً. هذا المثل هو مصدر تفاؤل لأنه يُظهِر أن السياسة، بالمعنى النبيل للكلمة، قد تسمح بتفكيك الحالات المعقدة من خلال إيجاد هوامش للعمل وتحقيق اتفاقات غير متوقعة. كما يُبرهن أن الفرنسيين يتقبّلون أن يُقدِم أحد مسؤوليهم السياسيين على تغيير رأيه حول مسألة حساسة. إذا كان الرأي العام صادقاً إلى هذا الحد وحقيقياً ومتجانساً، فهو أيضاً أكثر تسامحاً مما نعتقد.

العمل داخل مجتمع معقّد

قيل كثيراً إنني اقترحت إزالة العقوبة المزدوجة لتحقيق التوازن في خطابي المتعلق بالتحكّم بالهجرة. أقرّ بذلك طبعاً بدون أي انتقاص من قناعاتي العميقة التي عبّرت عنها في أماكن أخرى. في الواقع، أتطلّع إلى

للدفاع عن حقوق المهاجرين؛ جان كوستيل، كاهن بروتستانتي من منطقة ليون وهو ملتزم منذ ثلاثين سنة في شتى أنواع النضال من أجل حقوق الأجانب، العقوبة المزدوجة، مسيرة الفرنسيين من أصل مغربي، وحق اللجوء؛ بيرنار بولز Bernard Bolze، الذي كان محرّك الحملة الوطنية ضد العقوبة المزدوجة؛ وبيرتران تافيرنيه Bertrand Tavernier، سينمائي معروف جداً ومخرج الفيلم الرائع «قصة النفوس المكسورة – العقوبات المزدوجة في ليون» الذي واكب الإضراب عن الطعام في ليون عام 1998 الذي دام 51 يوماً ونفذه عشرات الأجانب. يصف هذا الفيلم، أفضل مني، عواقب العقوبة المزدوجة على أي ثنائي، وعلى الأولاد والعائلات، إلى جانب عدم تناغم التشريع، وانزعاج الدولة التي، رغم وعيها المشاكل، تعجز عن حلها. لقد أسفت كثيراً لأن جان-لوي ديبريه، بصفته رئيساً لمجلس النواب، لم يوافق على عرض الفيلم أمام البرلمانيين.

خلال السنوات الأربع التي مارستُ فيها العمل الحكومي، التقيت العديد من الشخصيات الفريدة التي أشعر بالانزعاج وبشيء من نكران الجميل تجاهها، لأنني لن أستطيع تسميتها جميعها ووصفها. قمت بذلك إزاء هؤلاء الأربعة لأنهم بنظري مثال لأفضل ما ينتجه مزيج الالتزام والاستقامة الفكرية. أجهل الآراء السياسية الشخصية لكلّ منهم، وأشك في أن تكون أفكار بعضهم، أو جميعهم، مختلفة عن أفكاري. ولكن في الحقيقة، لا أهمية لذلك؛ المهم هو الشجاعة التي تحلّوا بها جميعهم من خلال الثقة بي والالتزام بالحوار، في الوقت الذي قرر آخرون البقاء بعيداً لأسباب إيديولوجية، هي أحد أشكال الجمود الفرنسي. عندما قدّمَت مجموعة العمل التي عينتها استنتاجاتها، دافع عنها بيرنار بولز بشرف وقال إنها تشكّل خطوة ثابتة إلى الأمام. أدرك تماماً أن موقفه لم يكن سهلاً في ذلك الوقت، إذ سعت بعض المنظمات إلى اقتباس أحد مواقفي الترددية التي كانت مجرد تصاريح أدافع فيها عن حسن نيتي. في وقت لاحق، عندما قدّمت مشروعي الإصلاحي الذي يتعدى اقتراحات

مجموعة العمل، لم ينزعج لأن وزيراً من اليمين يتقدّم بالقضية التي يؤمن بها. بعد ذلك، عندما طلب معاونيّ من بيرتران تفيرنيه أن يقدّم شهادته في فيلم صغير يتم إنتاجه لمناسبة مؤتمر حزب الاتحاد لأجل الحركة الشعبية في تشرين الثاني 2004، وأُنتُخب فيه رئيساً للجمهورية، وافق هذا الأخير فوراً ليقول ما يعرفه عنّي بدون أية تحفظات في الكلام: قال إنني التزمت إزالة العقوبة المزدوجة، وأزلتها. كثير من الأشخاص الذين ساعدتهم ودعمتهم خلال ممارستي مهامي، وذكرهم الفيلم، لم يتحلّوا بالاستقامة نفسها.

وبسبب شجاعتهم، تمّ التصويت على الإصلاح بإجماع النواب. هذا الإصلاح لم يثر أية معارضة من قبل الفرنسيين. والغريب أن رئيس الجمهورية لم يذكر يوماً إزالة العقوبة المزدوجة كعنصر إيجابي في برنامجه. أسفت، لأن ذلك يعبّر عن ميله الشخصي؛ وقد بقي هذا التكتّم أمراً غامضاً بالنسبة إلي.

أما إزالة العقوبة المزدوجة، فسأبقى أنظر إليها كأفضل برهان لما يمكن أن تحرزه السياسة الأكثر شغفاً، من خلال التعالي على الانقسامات وتوحيد صفوف الرجال والنساء ذوي القناعات المختلفة جداً. هذا المثل هو مصدر تفاؤل لأنه يُظهِر أن السياسة، بالمعنى النبيل للكلمة، قد تسمح بتفكيك الحالات المعقدة من خلال إيجاد هوامش للعمل وتحقيق اتفاقات غير متوقعة. كما يُبرهن أن الفرنسيين يتقبّلون أن يُقدِم أحد مسؤوليهم السياسيين على تغيير رأيه حول مسألة حساسة. إذا كان الرأي العام صادقاً إلى هذا الحد وحقيقياً ومتجانساً، فهو أيضاً أكثر تسامحاً مما نعتقد.

العمل داخل مجتمع معقّد

قيل كثيراً إنني اقترحت إزالة العقوبة المزدوجة لتحقيق التوازن في خطابي المتعلق بالتحكّم بالهجرة. أقرّ بذلك طبعاً بدون أي انتقاص من قناعاتي العميقة التي عبّرت عنها في أماكن أخرى. في الواقع، أتطلّع إلى

هذا التوازن كأحد شروط إصلاح المجتمعات المعقدة التي هي مجتمعاتنا اليوم، لا بل كشرط أساسي لذلك.

الهجرة مسألة صعبة جداً. ولعل التفاوت في الثراء بين البلدان المتطورة والبلدان الفقيرة، والتطورات الديمغرافية المتمايزة – الشيخوخة في الشمال، وارتفاع الولادات في الجنوب –، وسهولة تسرّب المعلومات، وتطور النقل الجوي، تزيد جميعها ضغط الهجرة الذي يُمارس على دول النصف الشمالي من الكرة الأرضية. فالهجرة المضبوطة والمُختارة، واختلاط الشعوب يشكلان مصدر اغتناء لكل أمة وفرصة للتجدّد. ولكن، في الوقت نفسه، لا يمكن للهجرة الكثيفة أن تشكّل هدفاً بحد ذاته، ولا حلاً للمشاكل بين الشمال والجنوب، كما قد يعتقد الذين يقترحون إزالة الحدود، ولا حتى حلاً للشيخوخة، لأن المهجرين يشيخون هم أيضاً فيحقّ لهم بالتالي الاستفادة من تقدمات التقاعد. لذا، تفترض الهجرة الدقةَ في تنظيمها إذا أردنا تحاشي أي اختلال عنيف للتوازن داخل مجتمعات البلدان الخاضعة للهجرة وتلك التي تنحدر منها الهجرة. لطالما كانت فرنسا محط هجرة الشعوب، وأنا في موقع يمكنني من تأكيد ذلك. فهي تصر على انفتاحها وتنوعها واغتنائها من خلال وصول شعوب جديدة إليها. لكنها لا تصر على الزوال أو الذوبان بسبب هجرة كثيفة جداً على الصعيد السكاني.

وإذ سعت حكومة ليونيل جوسبان جاهدة إلى إضعاف تشريعنا، فمن المفروض حتماً اتخاذ التدابير الضرورية من أجل تحكّم أفضل بمسألة الهجرة. في الوقت نفسه، لا أريد أن ننتقل من تطرّف إلى آخر. لم أشجّع يوماً توقف الهجرة بشكل نهائي، لأن ذلك، في حال تطبيقه، يُفقر البلاد. الكثير من الأجانب يعيشون في فرنسا بطريقة شرعية ويجب احترامهم لِما هم عليه ولِما يقدّمونه لنا؛ فواحد على أربعة من الفرنسيين على الأقل، لَه جد أجنبي. إن الغالبية الساحقة من الفرنسيين يأملون أن تُواكَب الهجرة بشكل أفضل، لكن الغالبية نفسها تأمل أيضاً أن تكون فرنسا

أمينة لمُثلها القائمة على التسامح والكرم. يريد الفرنسيون حزماً إزاء الهجرة غير الشرعية، لكنهم يستصعبون أن نُبعد عن حدودنا أي أجنبي في وضع غير شرعي يقطن إلى جانبنا. أخيراً، يتوقع معظم مواطنينا أن تنظّم الدولة مسألة الهجرة، ولكن بطريقة إنسانية، من خلال ملاحقة الشبكات، واحترام كرامة الأشخاص، وحماية المستضعفين، وخاصة من خلال تطبيق سياسة مساعدة حقيقية على صعيد الإنماء، تكون قادرة وحدها على تأمين استقرار الشعوب في بلدانها الأم. كل هذه الحقائق، وهذه الطلبات التي تبدو صعبة المنال، وكل هذه المتطلبات المتناقضة تشكّل ما نسميه المجتمع المعقّد.

إن الأمور التي يراها كثيرون متناقضة وغير متجانسة أراها أنا معقدة ومتكاملة. فمهمة المسؤول السياسي هي أن يعرف كيف يفسّر هذه الأحاسيس المتناقضة، في محاولة لإعطائها معنى معيناً أو تقديم حل أو رؤيا. في الحقيقة، لا يوجد أشخاص يغالون في التسامح، وآخرون يميلون إلى الحزم غير الإنساني. هذان الإحساسان يتعايشان في داخل كل واحد منا. فليس هناك «فرنستان». الأولى كريمة ومنفتحة، والثانية منغلقة وبخيلة. هناك فرنسا واحدة تريد كل ذلك في وقت واحد: الحزم والكرم؛ الأخوة والنظام؛ التضامن والمسؤولية.

من خلال إزالة العقوبة المزدوجة، أرادت الحكومة بعث رسالة انفتاح وكرم إلى الأجانب الذين يعيشون منذ زمن بعيد في بلادنا. فميّزت بشكل واضح بين سياسة التحكّم بالهجرة الكثيفة، والرؤيا العنصرية للهجرة التي تنطوي على كره الأجانب. التوازن هو الذي يلطّف النقاش، ويجعل الإصلاح ممكناً؛ إنني لمقتنع بأن عدداً كبيراً من الفرنسيين يأملون أن نتصرّف بهذه الطريقة. هذه هي بالتحديد الأسباب التي دفعتني إلى إقامة الصليب الأحمر و«الأناف» Anafe، وهي منظمة للدفاع عن حقوق الأجانب، داخل منطقة الانتظار في رواسي، لمواكبة كل العائدين الأجانب من قبل مراقبين مستقلين، وكذلك لمنع أية عمليات إعادة إلى الحدود خلال السنة

الدراسية للعائلات القاطنة بطريقة غير شرعية، والتي يدرس أولادها في مدارس فرنسا. وبما أن الأمور تكون دائماً حساسة جداً عندما يتعلق الأمر بالأولاد، فقد طلبت من المحامي أرنو كلارسفيلد أن يُجري مسحاً لعدد العائلات المعنية، وأن يقترح عليّ حلاً إنسانياً يسمح بتنظيم كل حالة من الحالات على حدة: الأولاد الذين جعلتهم مدرستنا من بين أولادها، وكذلك الأهل.

إن هذا السعي وراء التوازن لا يلغي صدق اقتراحي إزالة العقوبة المزدوجة. فلو لم أكن مقتنعاً شخصياً بضرورة هذا الاصلاح، لما استطعت إقناع حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية ومواطنينا به. وخير لهذا الإصلاح أنه ساعدني على تحاشي أي لغط وسوء تفاهم، وعلى إيضاح الصورة التي نريدها لفرنسا حول مسألة الهجرة. كما لاحظت أن التوازن لعب دوراً في الاتجاهين: فبما أنني اقترحت تدابير حازمة على صعيد الهجرة غير المشروعة، وافق الفرنسيون وبرلمانيو حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية على ما سأقوم به على صعيد العقوبة المزدوجة.

التوازن لا يعني الأخذ بنصف فكرة قوية؛ ذلك هو الفتور الذي مارسه الفرنسيون، لسوء الحظ، فترة طويلة جداً. التوازن يعني وجود فكرتين عادلتين وقويتين تتكاملان وتجعلان الإصلاح أمراً ممكناً.

في ما يتعلق بالهجرة – كما بميادين أخرى – أنا مقتنع أن الحزم مستحيل على صعيد المدة الزمنية إلا إذا كنا عادلين. لطالما شغلتني هذه الفكرة، لدرجة أنها باتت هاجساً يلاحقني. ففي بلدنا المُشبَع بالأفكار حول المساواة، تبدو مسألة العدالة مركزية؛ يجب أن يحظى كل شخص بفرصته، وأن يتم الاعتراف به لِما يُنجزه حالياً وما أنجزه في الماضي، وأن يكون مقتنعاً بإمكانية خروجه من أية محنة. أحب كلمة «عدالة»، ولا أحتاج إلى أن أُتبعها دائماً بكلمة «الاجتماعية»؛ ففي ذلك انتهاك لقوتها الكامنة، وإضعاف لها كي لا أقول تتفيه لها.

انتقال التباينات

إن جزءاً من الطلاق الحاصل بين المواطنين والسياسة، – السياسة كما نمارسها نحن –، ناتج بدون شك عن عجزنا عن فهم أن التباينات تخفّ داخل المجتمع وتزداد بين الأفراد. وهي ناتجة أيضاً عن صعوبة إدراكنا أو فهمنا لآمالٍ تختلف وتتبدل. بالنسبة إلينا، تتنقل التباينات بقدر ما تهتزّ أوضاع عصرنا. إننا نعيش مرحلة انتقالية بين عالمين، فنرى بوضوح العالم الذي نغادره، بدون أن نتبيّن بعدُ بشكل واضح العالم الذي يظهر أمامنا.

من خلال تقدِمات اجتماعية كبيرة، وسياسة توزيع كريمة جداً، حاول اليسار تلبية متطلبات التضامن التي يراها داخل المجتمع، وحسناً فعل. لكنه نسي بذلك أن يستجيب لطلب هؤلاء الفرنسيين أنفسهم بعدم إهمال الحرية الفردية. فَهمَ الفرنسيون وأمِلوا أن تتمّ حماية كل واحد منهم من الضربات القوية الناتجة عن وجود الحد الأدنى للاندماج RMI أو العلاوات الكريمة على البطالة. لكنهم في المقابل ساخطون، لأننا نعيش سنوات طويلة في الكرم بدون أن نضطر إلى استعادة العمل أو إيجاد أي نشاط.

يرى اليسار في الميراث رمزاً لنجاح البورجوازية التي يكرهونها. فهو بذلك يتجاهل رغبة الفرنسيين جميعهم في أن ينقلوا إلى أولادهم ثمرة العمل الذي مارسوه طوال حياتهم، معفاة من الضرائب. وبات التعبير عن هذه الرغبة يحصل باكراً؛ فالأهل يريدون أن يساعدوا أولادهم في ترتيب حياتهم، لا أن ينتظروهم ليصبحوا في الخامسة والخمسين أو الخامسة والستين من عمرهم حتى يحوّلوا لهم ميراثاً قبل وفاتهم. لقد ذُهلت من النجاح الذي لاقاه، في مختلف الفئات الاجتماعية، الإعفاء من حقوق التحويل، الذي وضعته عام 2004 على بعض الهبات المسبقة على إرث الأولاد والأحفاد. كنت أعلم أن هذا الإجراء سيكون شعبياً ومفيداً، ولكن لم أعتقد إلى هذا الحد. فالإعفاء من حقوق الميراث، لأي إرث صغيراً، كان أو متوسطاً أي بنسبة 90 إلى 95% منه، ليس إجراء

ضريبياً. إنه إجراء عائلي يتجاوز الانشقاقات السياسية القديمة.

اما حزب اليمين، فقد حقّر سياسة الـ35 ساعة التي تخفّف من قيمة العمل وتعيق التنافس بين مؤسساتنا في إطار تزايد المزاحمة الدولية. وقد صدق في ذلك. بهذه الطريقة، فهو يقلل بدون شك من أهمية ما يرجوه عدد كبير من المواطنين، بأن يتمكنوا أيضاً، في وقت ما من حياتهم، من إيجاد توازن آخر بين حياتهم المهنية وحياتهم الشخصية والعائلية. في الحقيقة، تتغير متطلباتنا خلال حياتنا. ففي سن الشباب، نكون مستعدين للعمل بدون التفكير بتأسيس عائلة وشراء مسكن والشروع في حياة مهنية. لاحقاً، نبحث عن توازن أفضل بين العمل والترفيه والحياة العائلية. أخيراً، عندما يكبر الأولاد، يستعد البعض إلى استعادة نشاط مهني أكثر كثافة. وبدلاً من سياسة الـ35 ساعة، المتشابهة والصارمة، وفرض التقاعد في سن الستين، أعتقد أن مواطنينا يتوقعون سياسة الخيار الحر التي تسمح لَمن يريد أن يكسب أكثر بأن يضاعف العمل، كما تسمح للجميع بتكييف أوقات عملهم مع دورة حياتهم.

ثلاثة أوجه للحياة في حياة واحدة

التحدث عن النساء. التحدث إلى النساء. أن يحصل ذلك بدون أية ديماغوجية، وأية إرادة استقطابية، وأية مجاملة مشبوهة - أن يحصل ذلك مقروناً بالسعي إلى الفهم والاحترام وحتى التجرؤ. التجرؤ، على قول أشياء حساسة بدون تصنّع. التجرؤ على إظهار حقيقة بدون تخمين. حياة المرأة عام 2006 هي أكثر صعوبة من حياة الكثير من الرجال. حياة المرأة هي على الأقل ثلاثة أوجه متلازمة، وأحياناً متناقضة، ودائماً ساحرة لحياة واحدة: حياة الزوجة، حياة الأم، وحياة العمل. المسألة الكبيرة تكمن في التوفيق بين الحيوات الثلاث. الطموح الأكثر شيوعاً هو عدم التخلي عن أي منها. في العمق، الترف الحقيقي يكون بعدم الاضطرار إلى الاختيار، من أجل تجميع كل المشاعر في يوم واحد. ولتلبية هذه التطلعات الأنثوية

المعاصرة، لا بد من تنظيم مجتمعنا بشكل مختلف.

أكثر من ذلك، يشكّل وصول النساء إلى مناصب عليا عنصراً هاماً على صعيد تحوّل المجتمع. تستطيع النساء أن تنتج حيثما تجد وسائل للعمل والتفكير والتصرف، تكون مختلفة ومتكاملة. ومع ذلك، يبقى ارتقاء المرأة بطيئاً. وتشكّل النساء 56% من العاملين المدنيين في الدولة، لكن هذه النسبة لا تتعدى الـ10% من المناصب الوظيفية العليا؛ كما تضم 80% من طلاب المدرسة الوطنية للقضاء، ولكن فقط 8% من القضاة؛ ولا تتعدى الـ6% من الإداريين في المجتمع، والـ10% من مناصب الرئيس المدير العام، و12% من النواب. وثمة عناصر عديدة تشرح ذلك: استمرار وجود عدم المساواة من حيث المؤهلات، وجود شتى أنواع التمييز، الطوعي أو اللاإرادي، ولكن أيضاً صعوبة أن توفّق المرأة بين كل الأمور. نساء كثيرات عدلن في النهاية عن بعض الأمور.

يجب السماح بإعفاء ضريبي كامل للمبالغ التي تخصصها العائلات لمكافأة الوظائف العائلية. فالعائلة هي، إلى حد ما، مؤسسة صغيرة؛ وليس منافياً للقانون أن تتمكن من حسم أعبائها بشكل كامل، وسيكون ذلك مفيداً للوظيفة. كما يجب مضاعفة عدد دور الحضانة، مع الإشارة إلى أنه من غير المقبول أن تعاقب النساء عند التوظيف أو خلال التقدم في عملهن لأنهن حوامل. ولسوء الحظ هذا الأمر ما زال شائعاً. أقترح أيضاً أن يُعمّم، في كل المؤسسات المدرسية، التدبير الذي اختبرته في هو- دي - سين والذي يقوم على السماح لكل الأولاد بالاستفادة من ساعات الدرس المراقَبة داخل المؤسسات، بين الرابعة والنصف من بعد الظهر وحتى السادسة والنصف أو السابعة مساء. يسمح ذلك للأمهات بالاطمئنان لما يفعله أولادهن بين انتهاء المدرسة وبداية السهرة، كما يسمح للأولاد بالعودة إلى المنزل وقد أنهوا فروضهم.

لن يسعنا تلبية طلب بعض الأمهات بأن نبدّل ساعات عملهن تماشياً مع تفاقم صعوباتهن العائلية، إذ أراد بعض النساء الحصول على وقت

حر عندما يكون أولادهن في سن المراهقة أو عندما يكون أهلهن في سن الشيخوخة. الحل يكون بقياس وقت العمل بحسب مدة العيش وليس بحسب عدد الساعات الأسبوعية.

أخيراً، يذهلني أن تكون فرنسا أحد البلدان القليلة التي يُعتبر فيها عقد اجتماعات العمل ليلاً، أمراً طبيعياً- وخاصة الاجتماعات الأهمّ - الأمر الذي يستبعد وجود العديد من النساء. وتمثّلاً بإسبانيا، يجب أن نبذل جهداً من أجل بدء العمل في وقت مبكر أكثر في الصباح، وإنهائه باكراً بعد الظهر، مع تحاشي الاجتماعات بعد الساعة السادسة مساء.

وتيرة الإصلاح

أنا لا أرى رأي الذين يعتبرون أن الأيام المئة الأولى التي تلي الانتخابات هي الفترة المناسبة لتطبيق كل ما يجب تطبيقه؛ فبعد تلك الفترة، تسقط الدينامية الانتخابية، ويستحيل بالتالي تحقيق أي شيء بدون توجيه الناخبين نحو الانتخابات التالية.

ألاحظ أولاً أن خطر عدم الحصول على ولاية ثانية ليس عذراً كافياً للتوقف عن العمل سنوات طويلة قبل نهاية الولاية. على العكس، أثبت هذا النموذج عدم فعاليته، إذ منذ عام 1981، لم يُعد انتخاب أية غالبية. كما أعتقد أنه يسهل تحقيق بعض الإصلاحات خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلي أية انتخابات، في حين أن العجز عن العمل خلال الأشهر والسنوات اللاحقة ناتج عن نقص في الوسائل، وأكثر من ذلك، عن نقص في الايمان بما يتوقعه الفرنسيون من التغيير. أعتقد بشكل أخصّ، أن الخطأ الأول الشائع جداً هو القيام بإصلاح تلو الآخر: التقاعد ثم التربية وأخيراً الضمان الاجتماعي أو الهجرة. بهذا النظام، غالباً ما نتوقف عند الإصلاح الثاني، متعبين من المعارك التي خضناها للمرة الأولى. فنُراكم بالتالي كل السيئات بدون الاستفادة من حسنات التغيير. بتعبير آخر، قمنا بما يكفي لإيقاظ التيارات «المحافظة» وغيرها من التيارات المهنية corporatismes،

وما لا يكفي لدمج الجزء الأكثر حداثة في المجتمع.

بدأنا هذا النقاش صبيحة انتخاب جاك شيراك في ربيع 2002. كنت ممن ناصروا الالتزام تباعاً، خلال الأشهر الثلاثة الأولى، بإصلاحات تتعلق بالتقاعد والضمان الصحي والتربية الوطنية. كنت مقتنعاً بأن الدينامية التي أطلقت ستسهل علينا تمرير مشاريعنا. لم يتمنَّ جاك شيراك ذلك، إذ اعتبر في تحليلاته أن المجتمع الفرنسي لا يتجاوب مع التغييرات، ويجب عدم المخاطرة بإرغامه على التجاوب. في النهاية، أمامنا أيضاً إصلاح التقاعد مع جان بيير رفاران وفرنسوا فييون، ولكن كان علينا التخفيف من الطموح إلى إصلاح التربية. أما على صعيد الضمان الصحي، فيبقى إنجاز ما هو أساسي، كما يعلم الجميع. لسوء الحظ، وبعد الصدمة الانتخابية في 21 نيسان، لا يسعني إلا أن ألاحظ استمرار الناخبين في إرسال طلقات الإنذار حتى الانتخابات الإقليمية لعام 2004، حيث خسرت الحكومة القائمة 20 منطقة من أصل 22، وأنّ الـ«لا» هو الذي فاز في استفتاء عام 2005 بـ55% من الأصوات.

أنا أرى أن القدرة على الإصلاح لا ترتبط بمسألة المئة يوم بقدر ارتباطها بحملة انتخابية صريحة ودقيقة، وبحكومة تبني مسيرتها أولاً على تطبيق ما تقوله. من هذا المنظار، يتضح أن فرنسا عانت كثيراً من النقاش المبتور الذي تَواجه فيه جاك شيراك وجان-ماري-لو بان عام 2002. فلم يُحسم - ولم يُذكر حتى - أيّ من المواضيع الكبيرة المتعلقة بالمجتمع الفرنسي خلال الدورة الثانية من الحملة الانتخابية، لأن الأمر الطارىء كان قطع الطريق على لو بان. عانت من ذلك حكومات جاك شيراك المتعاقبة، لأن برنامجه لم يكن واضحاً في ما يتعلق بالقرارات الكبرى. وكان صعباً جداً إقناع الناخبين بالإصلاحات لأنهم لم يطّلعوا على الخيارات الممكنة.

الحملة الرئاسية المقبلة ستكون مختلفة؛ وهذه أولوية بالنسبة لي. فيجب أن يكون مشروعنا مُدعّماً بالحجج، والدقة والأرقام. لا شيء أسوأ من حملة انتخابية تفتقر إلى الالتزامات. كل المسائل الكبرى، كتلك المتعلقة بعدد

حر عندما يكون أولادهن في سن المراهقة أو عندما يكون أهلهن في سن الشيخوخة. الحل يكون بقياس وقت العمل بحسب مدة العيش وليس بحسب عدد الساعات الأسبوعية.

أخيراً، يذهلني أن تكون فرنسا أحد البلدان القليلة التي يُعتبر فيها عقد اجتماعات العمل ليلاً، أمراً طبيعياً- وخاصة الاجتماعات الأهمّ - الأمر الذي يستبعد وجود العديد من النساء. وتمثّلاً بإسبانيا، يجب أن نبذل جهداً من أجل بدء العمل في وقت مبكر أكثر في الصباح، وإنهائه باكراً بعد الظهر، مع تحاشي الاجتماعات بعد الساعة السادسة مساء.

وتيرة الإصلاح

أنا لا أرى رأي الذين يعتبرون أن الأيام المئة الأولى التي تلي الانتخابات هي الفترة المناسبة لتطبيق كل ما يجب تطبيقه؛ فبعد تلك الفترة، تسقط الدينامية الانتخابية، ويستحيل بالتالي تحقيق أي شيء بدون توجيه الناخبين نحو الانتخابات التالية.

ألاحظ أولاً أن خطر عدم الحصول على ولاية ثانية ليس عذراً كافياً للتوقف عن العمل سنوات طويلة قبل نهاية الولاية. على العكس، أثبت هذا النموذج عدم فعاليته، إذ منذ عام 1981، لم يُعد انتخاب أية غالبية. كما أعتقد أنه يسهل تحقيق بعض الإصلاحات خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلي أية انتخابات، في حين أن العجز عن العمل خلال الأشهر والسنوات اللاحقة ناتج عن نقص في الوسائل، وأكثر من ذلك، عن نقص في الايمان بما يتوقعه الفرنسيون من التغيير. أعتقد بشكل أخصّ، أن الخطأ الأول الشائع جداً هو القيام بإصلاح تلو الآخر: التقاعد ثم التربية وأخيراً الضمان الاجتماعي أو الهجرة. بهذا النظام، غالباً ما نتوقف عند الإصلاح الثاني، متعبين من المعارك التي خضناها للمرة الأولى. فنُراكم بالتالي كل السيئات بدون الاستفادة من حسنات التغيير. بتعبير آخر، قمنا بما يكفي لإيقاظ التيارات «المحافظة» وغيرها من التيارات المهنية corporatismes،

وما لا يكفي لدمج الجزء الأكثر حداثة في المجتمع.

بدأنا هذا النقاش صبيحة انتخاب جاك شيراك في ربيع 2002. كنت ممن ناصروا الالتزام تباعاً، خلال الأشهر الثلاثة الأولى، بإصلاحات تتعلق بالتقاعد والضمان الصحي والتربية الوطنية. كنت مقتنعاً بأن الدينامية التي أطلقت ستسهل علينا تمرير مشاريعنا. لم يتمنَّ جاك شيراك ذلك، إذ اعتبر في تحليلاته أن المجتمع الفرنسي لا يتجاوب مع التغييرات، ويجب عدم المخاطرة بإرغامه على التجاوب. في النهاية، أمامنا أيضاً إصلاح التقاعد مع جان بيير رفاران وفرنسوا فييون، ولكن كان علينا التخفيف من الطموح إلى إصلاح التربية. أما على صعيد الضمان الصحي، فيبقى إنجاز ما هو أساسي، كما يعلم الجميع. لسوء الحظ، وبعد الصدمة الانتخابية في 21 نيسان، لا يسعني إلا أن ألاحظ استمرار الناخبين في إرسال طلقات الإنذار حتى الانتخابات الإقليمية لعام 2004، حيث خسرت الحكومة القائمة 20 منطقة من أصل 22، وأنّ الـ«لا» هو الذي فاز في استفتاء عام 2005 بـ55% من الأصوات.

أنا أرى أن القدرة على الإصلاح لا ترتبط بمسألة المئة يوم بقدر ارتباطها بحملة انتخابية صريحة ودقيقة، وبحكومة تبني مسيرتها أولاً على تطبيق ما تقوله. من هذا المنظار، يتضح أن فرنسا عانت كثيراً من النقاش المبتور الذي تَواجه فيه جاك شيراك وجان-ماري-لو بان عام 2002. فلم يُحسم - ولم يُذكر حتى- أيّ من المواضيع الكبيرة المتعلقة بالمجتمع الفرنسي خلال الدورة الثانية من الحملة الانتخابية، لأن الأمر الطارىء كان قطع الطريق على لو بان. عانت من ذلك حكومات جاك شيراك المتعاقبة، لأن برنامجه لم يكن واضحاً في ما يتعلق بالقرارات الكبرى. وكان صعباً جداً إقناع الناخبين بالإصلاحات لأنهم لم يطّلعوا على الخيارات الممكنة.

الحملة الرئاسية المقبلة ستكون مختلفة؛ وهذه أولوية بالنسبة لي. فيجب أن يكون مشروعنا مُدعّماً بالحجج، والدقة والأرقام. لا شيء أسوأ من حملة انتخابية تفتقر إلى الالتزامات. كل المسائل الكبرى، كتلك المتعلقة بعدد

الموظفين، واستقلالية الجامعات وإصلاح قانون العمل، وإقامة خدمات الحد الأدنى، وتغيير مرسوم عام 1945 حول جنوح القاصرين... ومسائل كثيرة أخرى، يجب أن تُعالج بدقة لتتمكن الغالبية المستقبلية من تطبيق برنامج صادقت عليه الانتخابات العامة.

ليست القضية مجرد قضية صراحة واستقامة! إنها أيضاً مسألة هوى. كيف ندفع الفرنسيين مجدداً إلى استهواء السياسة إن لم نجتهد في اقتراح حلول قوية تحظى بالمصداقية؟

التنوع يعزز الوحدة

لقد بات تشخيصي جاهزاً الآن. ففرنسا لا تعاني من كثرة السياسة، بل على العكس، من نقص فيها. وأمام ازدياد الامتناع عن التصويت والتصويت المعارض واليأس، لا يمكننا إلا التعبير عن إرادتنا في إعطاء معنى جديد للسياسة، التي هي حيوية خلال تبادل الأفكار وقوة خلال العمل الحكومي. في الواقع أحس الفرنسيون بحافز كبير أثناء الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية عام 2002 واستفتاء عام 2005 حول الدستور الأوروبي. أمام أي رهان، أو أي حوار، لا تتوانى السياسة عن استهواء مواطنينا.

هذه هي القناعة العميقة التي تدفعني، كرئيس لحزب الاتحاد لأجل الحركة الشعبية، إلى البحث في تنوعنا الذي هو رباط وحدتنا. الحزب الاشتراكي متجانس، ولكنه منقسم. حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية متعدد ولكنه موحّد.

منذ عام 1974، تاريخ انتسابي الأول إلى حزب سياسي، في عهد «اتحاد الديمقراطيين لأجل الجمهورية» UDR، لم أتوقف يوماً عن الانتماء إلى الفكر الديغولي. لم أشهد إلا له، ولم أحاول يوماً الابتعاد عنه. حتى عندما كنت من الأقلية في حزب «التجمع من أجل الجمهورية» صبيحة عام 1995، لم أطرح أبداً مسألة رحيلي.

كنت معجباً جداً بالخطباء الديغوليين، جاك شبان-ديلماس، ميشال دوبري، ألكسندر سانغينيتي، شارل بسكوا، ولاحقاً جاك شيراك؛ كانوا يثيرون في داخلي رغبة بالالتزام لا تنتظر إلا أن تتحقق. إضافة إلى ذلك، كنت أحب تلك المشاعر الجماعية. في الفوز كما في الخسارة، كنت أفرح بأن أتشاطر أحاسيسي مع آخرين أعتبرهم مقربين مني ومختلفين في آن. لم أكن لأسند مكاني لأحد مهما كلّف الثمن. فهذه السنوات الطويلة التي قضيتها كمجرد مجاهد سمحت لي بصعود كل الدرجات، وبممارسة كل المسؤوليات. لكنني لم أنس أبداً تطلعات المنتسب الجديد الذي كنته. لم أكن دائماً على المنبر. غالباً ما كنت أبقى في القاعة مع الناس؛ فهذه فرادتي وربما هي قوتي اليوم. أعتقد أنني أدرك تطلعات الناس لأنني جئت منهم. علمتني هذه الخبرة أن أحْذر ردات الفعل التقليدية التي تهدد قائد أي حزب سياسي. فسرعان ما ابتعدت عن أي «عنذليب» للبلاغة السياسية الموالية، يحاول باسم الوحدة أن يُسكت كل كلام مختلف أو كل اقتراح فريد. كم مرة سمعت مطالبة بسحب مذكرة أو تعديل أو اقتراح، باسم الوحدة القدّوسة؟ كم مرة عاينت التعزيزات التقليدية حول النظام الذي يجب احترامه وإلا انفجر الحزب؟

خلال ممارسة مهامي كرئيس لحزب الاتحاد لأجل الحركة الشعبية، كان الشعور المعاكس تماماً يخالجني. فأنا مقتنع بأن الوحدة ليست «السبب» بل «النتيجة»: نتيجة نقاش مستمر ودائم، بدون محرمات وتحديداً بدون تشنّجات. ولأن الحوار وصل إلى نهايته، أصبحت الوحدة قوية ومحترمة ومقتسمة بين الجميع.

المنافسة أمر لا بد منه في الحياة السياسية. فهي وحدها تسمح بتقدير القيم واختيار الأفضل. وخلافاً لما يقال دائماً، ليست المنافسة عنصر انقسام؛ فالمنافسة الصادقة قد تشكل أساساً للوحدة. لقد انتُخِبت للمرة الأولى عام 1977. منذ ذلك التاريخ، أي خلال ثلاثين سنة من الحياة السياسية، خضعت للانتخابات العامة أربع عشرة مرة، أي مرة كل سنتين تقريباً.

إنها حقيقة لم يعِها الفرنسيون فعلاً، لأنهم يشعرون أن الوجوه نفسها تتقدم في كل مرة. في جميع مراحل حياتي المهنية، واجهت، أكثر من أي شخص آخر، المنافسة داخل عائلتي السياسية: مع شارل بسكوا، ألان جوبيه، جان بيير رفاران، دومينيك دو فيلبان...واللائحة طويلة. لم أعتبر يوماً أن ذلك ليس عادلاً، بل كنت أتقبّله دائماً كمَسار تدريبي، علّمني الكثير، وأرغمني على أن أقدّم أفضل ما لدي، ودفعني إلى محاولة تحسين ذاتي، وأجبرني على التغيير، وحثّني على التنويع، وبالتالي على تكثيف تحليلاتي وقناعاتي. في السياسة، أن يكتفي الشخص بالتسمية هو أخطر من أن يُرغَم على التقدم. فالتقدم يعلّم التواضع، وعَرضية الأمور، وتفاهة الأوضاع. التسمية تعطي السلطة بدون أن تكون مستحَقة بالضرورة. فهي تدفع إلى الاعتقاد بأننا نعلم، في حين أننا لا نعلم. بدون هذه المنافسة، ما كنت عرفت أو استطعت أن أعيد النظر في تصرفاتي.

إنني متأكد من أن الحرية تمنح الإحساس بالمسؤولية للذين استلموها. والعكس صحيح أيضاً: فالإكراه يولّد أصعب الضغوطات. إنني أبحث عن التنوع بدون أن أخشاه أو أخافه. كما أتطلع إلى صراع الحجج، وأؤمن بإضافة الهويات واحترام الاختلافات. إن تعقيد الحالات والمشاكل التي يفترض أن يحلها المسؤول السياسي، لا يمكن إلا أن تدفعه إلى البحث عن استراتيجية التعددية والانفتاح. فجماعة الناخبين الفرنسيين الذين باتوا من أعراق مختلفة، يطالبون بعرض سياسي غني وحازم، بل ورزين ومتسامح أيضاً. إن قدرتنا على التحاور ليست مقلقة بل تفرض الاحترام وتوسّع مدانا الانتخابي.

إن هذا التحليل يصلح للأفكار كما للأشخاص. لقد رجوت أن تحيط بي في حزب الاتحاد لأجل حركة شعبية، شخصيات مختلفة جداً من حيث طباعها وآراؤها. ينظر الصحفيون السياسيون بأفكار مختلفة جداً إلى قدرتنا على اقتراح برنامج مترابط للفرنسيين. فنعلن تحكيماً مؤلماً. طموحي ليس التحكيم، بل التراتبية، والتوفيق والجمع. أنا لا أشك في قدرتنا على تحقيق

ذلك. فمن غنى قناعاتنا، سيولد مشروع متوازن.

فرنسا، كما أراها، أشبّهها بالمِشكال: لها أوجه عديدة، ومظاهر كثيرة، وتطلعات خليطة، وهذا أفضل. كل المسألة هي معرفة مدى نجاح التركيبة التي سنستطيع تقديمها لها وتطبيقها معها. هل ستكون باهتة، عادية، شائعة، مملة، تافهة؟ أو على العكس، متجانسة، لامعة وملفتة للنظر؟

وجاك شيراك

يعتقد كثير منا أن النقاشات التي دعتني أحياناً إلى مواجهة رئيس الجمهورية سمحت بأن تكون غالبيتنا مركزاً للتبادل، يجد فيه العديد من الفرنسيين طموحاتهم المختلفة. أعترف أن ذلك لم يكن مريحاً دائماً، وشابَهُ أحياناً بعض التمادي بدون شك. أريد الاعتراف أنني مسؤول عن جزء من المواجهات التي يُستحسن لو كانت أقل قساوة لكان أحسن. يعتبر البعض أنها مسألة طِباع. وقد تكون بكل بساطة مسألة صراحة! الذين يعرفونني يعلمون أنني لا أحب أن أكذب لا على الآخرين ولا على نفسي. أقول ما أفكر به. وأفعل ما أقوله. ليس ذلك حسناً دائماً ولكنني هكذا.

عند هذا الحد، أريد أن أشرح علاقاتي مع جاك شيراك؛ فقد كُتب الكثير حول هذا الموضوع! أنا لا أحكم على الطبيعة الحقيقية لعلاقاتنا من خلال الإطار العادي المرسوم لها. أولاً، نحن نتحادث أكثر مما يعتقد الناس. منذ أربع سنوات، كنا نلتقي على انفراد، مرة واحدة في الأسبوع على الأقل؛ إلى جانب اجتماعات مجلس الوزراء حيث كنت أجلس عن يمينه، والاجتماعات العديدة التي تتناول مواضيع مختلفة. إن ميلنا المشترك إلى الناس وإلى النقاش يجعلنا نتبادل الحديث، حتى في الفترات الأكثر تشنجاً. كل هذه المناسبات لا تكفي لإزالة الخلافات، لكنها تسمح على الأقل بإبعاد سوء التفاهم وكذلك تحاشي تدخّل المحيط الخارجي لزيادة تعقيد الوضع بدون جدوى، عندما يكون معقداً أحياناً بشكل كاف.

غالباً ما أسمع عبارة «الكره الذي لا يُغتفر أو العميق» لوصف

علاقاتنا. لا يمكنني - ولا أريد - أن أدفع رئيس الجمهورية إلى الكلام. في المقابل، أستطيع - وعليّ - أن أتكلم باسمه. «الكره» شعور غريب عني كلياً. لا أكنّه لأحد. وفي سني، من غير المعقول أن أكون سخيفاً إلى هذا الحد. أقول أيضاً - بدون تكلف - إنني معجب بحسنات جاك شيراك: حيويته، تصميمه، قوة شخصيته في مواجهة العداوة، قدرته على الإطلال وبالتالي أن يكون لطيفاً، كلها هذه خصال لا نراها عند كثير من الناس. حياته المهنية كانت مميزة بدورها: نائب عن كوريز، مختار باريس، وزير مرات عديدة، رئيس للوزراء مرتين، رئيس للجمهورية مرتين...لا يصل الإنسان إلى كل هذه المناصب لو لم يتميز بطباع فريدة. هذا الحكم لا يقبل الشك. لا حاجة لي لأكون مجاملاً، لست كذلك. وأنا أكتب هذه السطور، لم أفكر إلا في التعبير عن الحقيقة بأصدق تعبير ممكن.

ولكن بالطبع ثمة أمور نختلف عليها، وأخرى اختلفنا عليها. لقد دعمت إدوار بلادور. ويا لها من قضية! بالنظر إلى صفة رئيس الوزراء السابق، لا أرى أي سبب للاعتذار. جاك شيراك نفسه في حينه، فضّل فاليري جيسكار ديستان على مرشح عائلته السياسية جاك شبان-ديلماس؛ فأنا أعتبره متمرساً بشكل كاف كي لا يلومني عما فعله هو في سني. في المقابل، قال لي مرات عديدة، إنه ينزعج من تصميمي على البقاء حراً، ومن ميلي إلى عدم الانصياع للتعليمات التي لا تعبّر عن قناعاتي. ولكن ربما في العمق، يذّكره هذا المزاج بمزاج آخر!

في النهاية، هناك اختلافات في العمق بيننا؛ وتجاوُزها ليس مستحيلاً، وهي لا تمنع ممارسة الحكم، بل تشرح أنه هو هو، وأنا أنا.

الاختلاف الأول يتعلق بموقعنا السياسي. فهو ينفر، منذ زمن بعيد، من البوح بأنه ينتمي إلى اليمين الجمهوري. على العكس، أنا لا يزعجني ذلك أبداً، إذ أرى فيه وضوحاً ضرورياً وشافياً ومفيداً. هو يعتبر أن رئيس الجمهورية الخامسة هو حكَم يجمع ويُهدّىء. أنا أرى فيه قائداً يقرر ويدرّب ويفي بوعوده. هو يعتبر أن فرنسا هشة ولا تتجاوب مع التغيير.

أنا أتصورها توّاقة، تنزعج من المماطلات، وترغب في التغييرات العميقة. هو يؤمن بنوعية الرجال أكثر من إيمانه بقوة المشاريع. أنا لا أتصور أن الفوز في الانتخابات يتحقق بدون التعبير تحديداً عما نستطيع وما نريد تحقيقه. أنا أؤمن بعصرنة الأفكار. برأيي لا تُقاس الأمور فقط بقوة معرفتنا للغير!

لسنا «منزعجين» من القضايا نفسها. هو ينزعج من التحررية، والأميركيين، وبعض رؤساء المؤسسات، والذين يخالفونه الرأي حول أوروبا، فيتعبرهم فوراً غير مسؤولين وغير مؤهلين. أنا أنزعج من قلة المثابرة، والتردد، والوعود التي لا يتم الإيفاء بها، ورفض النظر إلى فرنسا كما هي، والأفكار المكتسبة. إن الاختلاف باد حتى في طريقة إلقائنا الخطابات. هو يلقي خطاباته بعد مراجعتها طويلاً مع معاونيه؛ فيثير حماسة المستمعين. أنا ألقي مداخلات أكتبها بعناء سعياً وراء الإقناع لا الحماس.

إنه لسرّ شائع: هو لم يرد أن أتقدم إلى رئاسة حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية، لكنني حطمت هذا القرار الرئاسي الاستبدادي. ومع ذلك أؤكد أنني كنت أعتمد على ثقة جاك شيراك لإدارة أي وضع حساس. على الصعيد المهني، كنت سأقول التقني، ترك لي هامشاً كبيراً من الحرية. على الصعيد السياسي، الأمر مختلف...في إدارة الأزمات، أزمة الضواحي كما أزمة عقد التوظيف الأول، كنت في أغلب الأحيان منسجماً مع تحليله، وفي كل مرة كنت أقدر ثقته بي. أما عن عواقب هذه الأزمات، فهذه قضية مختلفة تماماً. فاختلافاتنا هي في المضمون كما في الشكل.

هكذا هي علاقاتي مع جاك شيراك: أكثر تعقيداً، وأكثر عمقاً، وأكثر مجابهة مما يقال أحياناً. غالباً ما كنت أتساءل عما يجب القيام به لاستحقاق الثقة السياسية، بدون الاستعداد لدفع ثمن الانقياد. كثيرون ممن ادّعوا أنهم أصدقاؤه تسببوا له بمتاعب عديدة ما كنت لأفرضها عليه أبداً. أنا لست مُدرجاً على لائحة هؤلاء؛ لقد اعترفت بذلك مرة وإلى الأبد. هذا أمر مُسلّم به، وقررت أن أتصرف على هذا الأساس.

الفصل السابع

تحدثت للمرة الأولى عن «القطيعة» خلال «الجامعات الصيفية» لحزب «الاتحاد لأجل حركة شعبية» في أيلول 2005. وما زلت أتذكر الذهول الذي ارتسم على وجوه العديد من أصدقائي وبعض مستشاريّ عندما بدأت الحديث عن هذا الموضوع. كنت أتوقع ذلك. فما أصبح بالنسبة إلي أمراً بديهياً لكثرة ما فكرت فيه، كان بالنسبة إليهم أمراً جديداً ومفاجئاً.

بدأت التعليقات تتوالى. فكلمة «قطيعة» كانت عنيفة جداً، غير متحضّرة بشكل كاف، لا بل مثيرة للقلق. كنت أريد طمأنة الناس، وها هي تقلقهم؛ كما كادت تحرمني الجماعة المنتخبة الأكثر مشروعية؛ وكادت أخيراً تضلّل الناخبين الأكبر سناً. مرة أخرى، لم أستخدم تعبيراً كلاسيكياً! تغيير، تناوب، إصلاح... كلها كلمات تحمل المعنى نفسه بدون أن تعبّر عن السيئات نفسها.

في الحقيقة، إن استعمال كلمة قطيعة، هو اختيار طوعي محض. فالتناوب الكلاسيكي بين اليسار واليمين خيّب آمالاً كثيرة، وخسرَتْ كلمة «تغيير» كل معانيها إذ لم تَلِها كلمة «الغد»، ولم تعد كلمة إصلاح تعبّر عن أي شيء لكثرة ما استعملت جزافاً. أما المجازفات...فأي مرشح للرئاسة يمكنه أن يتأمل تسجيل نقاط خلال النقاش المتلفز بدون مجازفة؟ أنا أؤمن بالعمل السياسي الأكثر كرماً وبالالتزام الكامل. ومع تسلسل الأحداث، شعرت بالارتياح لأن جميع مَن عارضوني في البداية، وجدوا صعوبة كبيرة، خلال الأسابيع اللاحقة، في التعبير لا بل المطالبة بهذه القطيعة الشهيرة، كلّ على طريقته.

القطيعة مع ما يُضعفنا

القطيعة التي أتوق إليها ليست قطيعة عن فرنسا التي نحب، وليست قطيعة عن مُثلنا وقيمنا المتعلقة بالتضامن، وعن مفهومنا للدولة وتقليدنا المبني على الانفتاح، وعن طموحنا الجريء جداً والطبيعي جداً في آن، الذي يسعى إلى الضغط على مصير العالم. القطيعة التي أتحدث عنها هي قطيعة عن المنهج؛ قطيعة عن طريقة ممارستنا السياسة منذ سنوات؛ قطيعة عن الجمود الذي يتنافى مع مُثلنا وقيمنا ومقولة «فكرة محددة عن فرنسا»؛ هي أخيراً قطيعة - وهذا هدفها - عن اليأس الذي يُفرغنا من الداخل ويفتح الباب واسعاً أمام شتى أنواع التطرّف.

بدأت أسمع أصوات الذين يهزأون من أماناتي السابقة، والتزاماتي القديمة، وانتمائي إلى الحكومة الحالية، وانخراطي منذ سنوات طويلة في الحياة السياسية في بلدنا. لا أنكر شيئاً من هذا كله. ولكن الأسوأ، أننا لم نغيّر شيئاً بعد ثلاثين سنة من الحياة السياسية؛ فبقينا كما كنا منذ عشر سنوات أو عشرين بالتلهّف نفسه، والجهل نفسه، والتطرف نفسه، والضعف نفسه والتشخيص نفسه، وحتى البرنامج نفسه. كما أننا لم نستلخص أية عِبر، أولاً من إخفاقاتي، ثم وبشكل خاص من الصدمات الانتخابية الثلاث في بلدنا منذ عام 2002. أنا لست الشخص الذي كُنته منذ ثلاثين سنة، ولن أكون الشخص نفسه بعد عشرين سنة، إذا أبقاني الله على قيد الحياة. لحسن الحظ!

وخلافاً للعديد من شبان جيلي، لم أتُه أبداً لا في الأوهام اليسارية لعام 1970 ولا في القومية وزُميرات اليمين المتطرف المواجهة لليسار. فأفكاري التأسيسية، والقيم التي بنيت عليها حياتي العامة والخاصة، بقيت أمينة لما اكتسبته من القراءات والخبرات التي حصلتُ عليها عندما بلغت سنّ استقلالية الفكر وبناء المُثل. منذ ذلك الحين لم تتغير أفكاري هذه، بل اغتنت وتبلورت وتبسّطت بدون شك أيضاً، لأن الحياة هي كشفٌ عن الأفخاخ والهواجس التي تبرع في تشويه أفكارنا عندما نكون في سن

الشباب، وعملٌ على إزالتها تدريجياً، وهذا ما أرجوه. أنا لا أنفي أيّاً منها، ولا أندم على التزاماتي الهامة التي نفّذتها، فهي مدعاة فخر لي.

لا يمنعني ذلك من مقارنة أفكاري وأفعالي السابقة بواقع فرنسا اليوم، لا بل من واجبي أن أقيم هذه المقارنة. فخبرتي الحكومية منذ عام 2002 التي حاولتُ خلالها تطبيق الدروس التي استنتجتها من اقتراع 21 نيسان، ونتائج الانتخابات التي حصلت منذ تلك السنة، إلى جانب تطور العالم، والمكانة التي تحتلها فرنسا ونظرة الآخرين إليها، كل ذلك يدفعني إلى الاعتقاد بأن القطيعة هي ما نحتاج إليه فعلياً. هذه القطيعة ليست مُقلقة، لأنها ليست رفضاً لقناعات سابقة، بل هي إرادةٌ في تغيير المنهج وبالأخص، طاقةٌ ضرورية تحقيق هذه الإرادة.

القطيعة مع الكذب

منذ خمس وعشرين سنة، شُلّت دينامية بلدنا وخمدت بسبب تراكم ثلاث أكاذيب، هي ما يجب القطيعة معه أولاً.

الكذبة الأولى تدّعي أن اقتسام الثروات غير الموجودة بين الجميع، هو أكثر إنصافاً من مساعدة كل شخص على إيجاد ثرواته.

لقد برع الاشتراكيون الفرنسيون في توزيع الثروات غير الموجودة. فرفعوا الحد الأدنى للرواتب، والتقدمات الاجتماعية وعدد الموظفين، وبنوا مساكن اجتماعية. الخطوة لافتة فكيف نقاومها؟ لا أحد يوافق على عدم المساواة. لا أحد يريد جمهوريةً أقل اجتماعية. لا أحد يدّعي أننا نحيا اليوم بشكل جيد بالحد الأدنى للاندماج أو بأسهم ASS، أو أن عائلة تستطيع بسهولة العيش مقتصدة بالحد الأدنى للأجور SMIC. فأنا، كغيري من الناس، أعي ضرورة تحسين مصير كل الذين يتألمون. ليست هذه مسألة إنسانية فحسب، بل هي مصلحة المجتمع برمّته، وهي شرط توازنه وانصهاره.

ولكن قبل توزيع الثروات، لا بد من إيجادها. وها هي الحقيقة: منذ

ثلاثين عاماً، ينخفض تدريجياً اختلاق الثروات في فرنسا. إن ما فهمه الاشتراكيون الإنكليز والألمان والاسكاندينافيون منذ زمن بعيد، ما زال الاشتراكيون الفرنسيون يتعنتون في رفضه. فبعد وهْم التوظيف للشباب، والـ35 ساعة عمل، ها هم يبتدعون وهْم الحد الأدنى للرواتب بـ1500 يورو صاف. إن تصرّفهم المتسلط والتوجيهي والذي لا علاقة له بالأرباح الحقيقية للانتاجية، يجعلهم يقايضون معدّل الحياة البشرية المريحة بخطر الوقوع في حالة من عدم الثبات الأكيد. إن زيادة الحد الأدنى للرواتب - بدون الأخذ بعين الاعتبار الحقائق الاقتصادية - يعني دفع المؤسسات إلى تخفيض نشاطها، وتخفيف التوظيف، وصرف ملايين من العمال. فما يكسبه البعض سيخسره كثيرون. لذا لن ينجح الأمر، كما لم ينجح نظام الـ35 ساعة عمل؛ بالتالي لا أعتبر هذا التدبير عادلاً. إن رفع الحد الأدنى للرواتب إلى 1500 يورو من باب التسلّط، يعني أن يُفرض على الفرنسيين العدول عن أي طموح شخصي. هذا التدبير سيُزيل كل هوامش عمل المؤسسات على صعيد سياسة الرواتب؛ فهو لن يعني إلا الفرنسيين الذين يتقاضون الحد الأدنى، وليس الفرنسيين الذي يتقاضون راتباً يفوقه قليلاً ولا ترتفع أجورهم منذ سنوات. لم يعد الراتب مرتبطاً بجهود الشخص وقدمه في المؤسسة وأدائه بل تساوى الجميع في كل شيء.

القدرة الشرائية تشكّل بنظري مسألة مركزية، إذ يمكنها - لا بل يجب - أن ترتفع. لكننا لن نحقق ذلك من خلال تدني التنافس بين المؤسسات، ولا من خلال البطالة؛ إنما بواسطة دينامية اقتصادنا والتوظيف الكامل؛ والتوظيف الكامل أمر ممكن، ومفتاحه هو العمل- وإن بدا هذا القول غريباً. فبزيادة العمل، نخلق وظائف للجميع، لأن عمل البعض يخلق عمل الآخرين: المسؤول في شركة الذي يستعيد وظيفة، الشاب الذي يوقّع عقد عمله الأول، المرأة التي تنتقل من الدوام الجزئي إلى الدوام الكامل، الخطة الاجتماعية التي تُستبعَد، كلها أمور تشير إلى زيادة القدرة الشرائية في منازل الأجراء المعنيين، وإلى زيادة الوظائف في الاقتصاد

ككل، بسبب الاستهلاك والنشاط الذي تُدخله زيادة العمل هذه. لذلك أعتقد أن أولويتنا يجب أن تكون تحفيز العمل ومكافأته: من خلال السماح للمؤسسات بالنجاح وزيادة رواتب جميع الأجراء؛ ومن خلال إعفاء دخل الساعات الإضافية من أية أعباء اجتماعية وأية ضرائب، وهذه هي الطريقة الوحيدة لنخرج من الخطأ الفادح المتعلق بالـ35 ساعة عمل. أؤكد أخيراً أننا، بالعمل، نعطي كل شخص وظيفة، ونعطي الجميع قدرة شرائية.

الكذبة الثانية تتعلق بالدَين، الذي ارتفع من 20% من الناتج الداخلي القائم عام 1980 إلى 66% اليوم.

إن بعض من يصح وصفهم بالخبراء والمسؤولين السياسيين، يدفعون الفرنسيين إلى الاعتقاد بأن الاستدانة العامة ليست مشكلة، وأن دَين الدول ليست كدين الأفراد، وأن فرنسا ستجد دائماً دائنين يقرضونها المال بأسعار مقبولة، وأن مكانتها في مصاف الأمم يسمح لها باستمرار تصنيفها بين المدينين الأكثر أمانة. هؤلاء نفسهم يؤكدون أن الدين سيُلغى في يوم من الأيام. أنا لا أرى نفسي عقائدياً؛ وقد بقيت، منذ زمن، بعيداً عن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي حَرَمنا جزءاً من فائض النمو، من خلال الانتقال من الفرنك القوي إلى اليورو القوي، بأي ثمن، ومهما كانت الظروف. ولكن لا يعتقدنّ أحد أن فرنسا تستطيع الاستمرار في الاستدانة بدون أية مخاطر، فهذا ضرب من الجنون.

لقد استدانت فرنسا من مستثمرين محليين وأجانب، ولا ينوي أيّ منهم أن يقدم لها ديونه هدية. فالدين الذي لا نَفيه اليوم، سيضطر أولادنا إلى إيفائه غداً. ليست فرنسا بمنأى عن إسقاط لتوقيعها يؤدي إلى زيادة كلفة إعارتها المال. وهي ليست محمية أيضاً من الزيادة العامة لمعدلات الفائدة في العالم - التي بدأت أصلاً. فالفوائد التي تدفعها الدولة بموجب الدين العام تشكّل كل نتاج ضريبة الدخل، وموازنة تفوق موازنة وزارة الدفاع؛ إنه لثمن باهظ حقاً!

الأسوأ من ذلك أن ديننا لا يموّل إنفاق الغد، الذي يزيد النمو والرفاه

في المستقبل، بل الإنفاق الجاري. نحن ننفق أقل من الدول الأجنبية على الطالب في التعليم العالي، وننفق القليل جداً في مجال الأبحاث. وفيما بلغ سعر البترول مستويات عالية جداً، وبات اللجوء إلى إنفاذ المصادر النفطية أمراً واقعاً، لم نعمَد بعد إلى إعادة توازن البنى التحتية للنقل لمصلحة النقل البشري والجماعي والسكك الحديدية، ولم نُجهّز الأرض تجهيزاً كافياً بمصادر الطاقة المتجددة. كما أن التجهيزات الضرورية لاستقبال المسنين التابعين، ليست كافية بدورها. أنا لا أجعل مسألة الاستدانة وكيفية تخفيفها أمراً عقائدياً، ولكن مجرد مسألةَ آدابٍ واحترامٍ للأجيال المستقبلية.

الموظفون، مبادرون في التغيير

خلال سنوات طويلة، التحق عدد من الموظفين باليسار، بسبب يأسهم من يمين يتمسك بخطاب يبدو خطاباً انتقادياً محضاً، ويفتقر أحياناً إلى الاحترام. في الواقع، إذا كان رأينا في الموظفين سيقتصر على اعتبارهم «طبقة فاسدة»، وإذا كان مشروعنا يقتصر على وعدهم بتخفيض عدد العمّال كرؤيا وحيدة أمامنا، فالفرصة ضئيلة بأن يجد الموظفون، بمن فيهم المقربون من أفكارنا، فائدة لأنفسهم. أنا أؤمن بضرورة عدم استبدال أكثر من موظف واحد من كل موظفَين يتقاعدان، وهذا ما يخفف إنفاق الدولة. فالرواتب والأجور في الوظيفة العامة تمثّل حوالى 45% من موازنة الأمة، وهذه ضرورة حتمية، لا يمكننا تأجيلها، أو التغاضي عنها، أو تحاشيها. هل يعني ذلك أنه يستحيل وجود خطاب إيجابي في مكان ما حول الوظيفة العامة؟ أبداً. علينا أولاً أن نخصص 50% من الأرباح الناتجة عن تخفيض عدد العمال، لزيادة رواتب الموظفين. وعندما يقلّ عددهم تزداد رواتبهم. إنه مشروع عادل. ثم علينا الانقطاع عن المنطق الحصري للمسابقات والامتحانات للانتقال إلى درجة أعلى، ما يؤدي أحياناً إلى مكافأة مَن قلّت جهوده في مجال الخدمة ليخصص وقتاً إضافياً للمراجعة للامتحانات. 50% من المناصب المفتوحة للمسابقات الداخلية، يجب أن تخصص لتقييم

الخبرة والاستحقاق، وليس فقط النجاح في امتحانات نظرية تزداد صعوبة. هذا مشروع سيسهل إلى حد بعيد الارتقاء الاجتماعي ويجعل المهن أكثر سلاسة. علينا أخيراً أيضاً أن نشجع الحركة داخل الوظيفة العامة. فالإرغام على تقديم مسابقة للانتقال من منصب وكيل إداري في وزارة المالية إلى منصب وكيل إداري في وزارة الداخلية، هو تصلّب غير مفيد، لا تحتاج إليه الإدارة ويعاني منه الموظفون، وبخاصة عندما يريدون تغيير منطقتهم الجغرافية. لا بد كذلك من ضمان حق التدرّب على مهنة جديدة، وحق ممارسة نشاط جديد. موظفون يحصلون على رواتب متصاعدة، موظفون أكثر تدرّباً ومعاملة واعتباراً...وأقل عدداً، هذا برأيي هو المشروع المفيد لفرنسا، والمغري للموظفين الذين استحقوا، بسبب تفانيهم وأهليتهم، مكافأة تفوق تلك التي كانت تخصص لهم عادة. أضيف أن الـ35 ساعة عمل في الوظيفة العامة هي مجرد قنبلة، إذ عبثت بنظام أجهزتنا العامة. لذا يجب السماح لجميع الموظفين الراغبين أن يتحرروا من هذه القاعدة وبالتالي، أن يكسبوا المزيد.

الاضطلاع بمسؤوليات ليبرالية منظّمة

في النهاية، ثمة حقيقة مضادة أريد أن ناقشها بطريقة واقعية، هي مسألة مناهضة الليبرالية. أفهم تماماً أن يكون الإنسان مناهضاً لليبرالية. وأنا أعاني بما يكفي من وزر الفكر الواحد كي لا أمنع أحداً من حقه في التفكير كما يشاء. ولكن في النهاية، يجب أن نكون واضحين في ما نقول.

أذكر أولاً أننا نتحدث عن المغالاة بالليبرالية وليس عن المغالاة في الاشتراكية. أعتقد أن الفرنسيين متيقظون بشكل كاف كي يفرّقوا بين المفهوم الليبرالي للمجتمع والاقتصاد، والمغالاة في الليبرالية البدائية والعقائدية.

فكوني ليبرالياً لا يمنعني من التفكير بأن الاقتصاد الليبرالي يحتاج إلى

تنظيم وقواعد وضغوطات - كقانون العمل والحد الأدنى والحق النقابي وقواعد تمثيل الأجراء وحق المستهلكين، وحق المنافسة - ليكون في خدمة الإنسان، وليس العكس.

إنني مقتنع بعدم إخضاع المال لقواعد محددة، في بعض القطاعات كالثقافة والرياضة. كما أعتقد أن الخدمات العامة ضرورية، بسبب وجود سلع وخدمات أساسية جداً أو مميزة جداً لا يمكن إخضاعها لقوانين السوق.

أكثر من ذلك، أعتبر أن على الدولة تحمّل بعض المسؤوليات، وبالأخص تأمين سياسة صناعية وسياسة أبحاث. هذا ما قمت به عندما دافعت عن شركة ألستوم، من خلال تشجيع التقارب بين سانوفي وأفينتيس، عبر إيجاد قطبَي المنافسة، واليوم عبر ابتداع أقطاب التميّز الريفي. أعترف أن تكليف المصرف المركزي الأوروبي بمراقبة السياسة النقدية بدون ارتقاب ظروف النقاش المؤسساتي مع السلطات السياسية، كان تمادياً من قبلنا. فالتضخم كان في الماضي المشكلة الأساسية بالنسبة إلى الاقتصادات الأوروبية. اليوم، النمو هو المشكلة، ثم تلازماً، البطالة. تمثّلاً بالولايات المتحدة، يجب أن تحصل لقاءات منتظمة بين وزيري الاقتصاد والمالية في منطقة اليورو، ورئيس المصرف المركزي الأوروبي، ليبنوا معاً سياسة نقدية تحترم دور كل واحد منهم ومتطلباته.

أخيراً، لا أرى كيف تعارضُ الليبراليةُ السياسةَ الاجتماعية. على العكس. دور الاقتصاد هو إنتاج الثروات، ودور السياسة هو تقسيمها بشكل عادل.

ولكن ما أردت تأكيده بشكل خاص هو أن اقتصاد السوق وهو الاسم الآخر لليبرالية - يُنتج ثروات تفوق ما تنتجه الشيوعية التي هي الاسم الآخر لمناهضة الليبرالية. ولسوء الحظ أضاء التاريخ على هذه النقطة بشكل واضح، ولا مجال لأي غموض. لقد نشرت الشيوعية الفقر والديكتاتورية أينما حلّت. لم تكن الحرية يوماً غير منتِجة على صعيد الديمقراطية والنمو.

لا أفهم كيف يفكر أو كيف يقول البعض، إن «الليبرالية ستكون أكثر فتكاً من الشيوعية».

لقد اعترف الحزب الاجتماعي- الديمقراطي الألماني بأهمية اقتصاد السوق عام 1959. ولم يُثنِ ذلك الحزب الاشتراكي الفرنسي عام 2006 عن إطراء اليسار المتطرف، وأنصار التروتسكية وغيرهم من مناهضي العولمة، وعن التفكير فعلياً في مشاركتهم السلطة. وبعد مرور سبع عشرة سنة على سقوط حائط برلين، - وهذه قراءة غريبة للتاريخ - وقع بلدنا في مأزق، وفي ذلك تقليل من احترام ملايين ضحايا الشيوعية. ولتكون هذه الحقيقة مزعجة، يجب قولها. وأرجو من الاشتراكيين الفرنسيين أن يتصرفوا بصلابة مع اليسار المتطرف، كما يتصرف اليمين بتصلب مع اليمين المتطرف. هذه أفكار ومبادىء، ومفهوم للإنسان، لا تتماشى ببساطة، مع قيم بلدنا.

القطيعة مع التأخر الفرنسي

علينا بعد ذلك أن ننقطع عن الجمود. لست بصدد وضع لائحة بالإصلاحات التي أراها ضرورية. ليس هذا هدف الكتاب. أريد فقط الإشارة إلى أن بلدنا راكم التأخر، وتجمّد في مجالات عديدة لكثرة ما أجّل العمل. يأتي وقت تُستحسَن فيه إعادة بناء سياسة كاملة انطلاقاً من مبادىء مؤسِّسَة، بدلاً من مراكمة الآليات الجديدة التي تكتفي بالتكدس فوق الآليات القديمة.

في تشرين الأول 2005، عبّر رئيس الوزراء عن وجهة نظره في ما يتعلق بالقطيعة كاشفاً أن «الجنرال ديغول أراد تحريك الأمور من خلال الاستمرارية لا القطيعة». أنا لست من هذا الرأي. إن ضخامة وكثرة الإصلاحات التي قام بها الجنرال ديغول، بعد الحرب ثم بدءاً من عام 1958، جعلت من الديغولية «قطيعة» بحد ذاتها. وهكذا، غيّر الجنرال ديغول المؤسسات، من خلال السماح أولاً بتصويت النساء، ثم السهر

على وضع دستور الجمهورية الخامسة؛ وحوّل السياسة الاقتصادية، إذ عمد إلى التخطيط والتأميم. كما وهب فرنسا سياسة طاقة ونقل (إنشاء مناجم الفحم الفرنسية ومفوضية الطاقة الذرية عام 1945 والاتحاد العام للنفطيات عام 1958 وإنشاء الخطوط الجوية الفرنسية). وأنشأ كذلك الضمان الاجتماعي، والنظام العام للوظيفة العامة، والمدرسة الوطنية للإدارة، والانتفاع والمشاركة، وأنشأ مع مالرو السياسة الثقافية. كما غيّر النقد (فرنك جديد)، واخترع المستشفى المعاصر، وأصلح القضاء والنظام الضريبي. أدخل الزراعة في عالم آخر، عالم العصرنة والسياسة الزراعية المشتركة. كما وضع حداً للاستعمار ومنح فرنسا خيارات جديدة في العمق، على صعيدي السياسة الخارجية والدفاع (الثنائي الفرنسي- الألماني بموجب معاهدة الإيليزيه، انسحاب القيادة المندمجة في حلف الأطلسي، الردع النووي، وخطاب بنوم بين عام 1966). قبل إقناعي بأنها مسألة استمرارية، يجب توفير الوقت الكافي للعمل!

لا يجب تغيير كل شيء، محبة بالتغيير. يجب عدم التردد، والغوص في عمق الأمور عند الضرورة. وهذه بعض الأمثلة.

إن النظام الضريبي الفرنسي يراكم صعوبات عديدة، بغض النظر حتى عن ارتفاع مستوى الاقتطاعات الإلزامية. فهو نظام معقد جداً؛ إنه تشابك للضرائب والخدع والإجراءات المخالفة للقانون، والاستثناءات للإجراءات المخالفة للقانون... لم يعد أحد يفهم. إن النظام الضريبي الذي يُثقل كاهل المؤسسات مرتفع جداً بالنسبة إلى النظام الضريبي لمنافسينا، وخاصة بسبب الضريبة المهنية التي لا ينازع أحد في أنها أصبحت هراء اقتصادياً. النظام الضريبي الذي يُثقل كاهل الأفراد يراكم كل السيئات ولا يحمل أيّاً من حسنات الحلول التي يتقدّم بها شركاؤنا. فضريبة الدخل لا تدفع إلا من قبل نصف العائلات الذين يشعرون أنهم الوحيدون الذين يغذّون خزينة الدولة. لكن ثقل الضريبة على القيمة المضافة والمساهمة الاجتماعية المعممة، والنظام الجائر الذي تمثله ضريبة السكن، تتراكم

جميعها لتؤدي إلى نظام ضريبي غير منصف للعائلات. إن الأعباء التي تطال الرواتب بقيت تقلل من أهمية التوظيف. أخيراً، ليس لدينا نظام ضريبي يتعلق بالبيئة -أو هو ضعيف جداً في حال وجوده.

الانقطاع يعني التحلي بالشجاعة والطاقة لإعادة نظامنا الضريبي إلى وضعه الجيد، واختزاله وجعله أكثر إنصافاً وفعالية، وأقل تحييداً للعمل والمجازفة والمبادرة، إضافة إلى عصرنته بالانتقال إلى الاقتطاع الأساسي من ضريبة الدخل؛ وتجميع كل الضرائب المباشرة على العائلات في ضريبة واحدة هي ضريبة الدخل، مع وجود جزء إضافي يخص ضريبة تضامن **الثروات**؛ وكذلك وضع ضريبة محلية على كل مستويات الجماعة بدلاً من أن تحظى كل جماعة بنسبة صغيرة من كل ضريبة؛ وإزالة زيادة الضرائب والاقتطاعات وغيرها من المساهمات على حساب بعض الضرائب التي يُعرّف عنها بوضوح وتُجبى بذكاء للتوفيق بين الأداء والعدالة.

المعرفة تعني القدرة

أريد أن أذكر مسألة نظام التعليم العالي والبحوث في بلدنا. إنها لمسألة أساسية لمصيره وللمكانة التي سيحظى بها في عالم الغد. في كل يوم، تدفع العولمة أنظمة التعليم العالي والبحوث إلى التنافس في ما بينها. ففي مجتمع المعرفة والإبداع، تصبح أداءات نظامنا مصيرية أكثر من أي وقت مضى؛ فهي تقرر مدى إتقاننا للعلوم والتقنيات الأكثر تقدماً، وتُسيّر قدرتنا على الإبداع على المدى الطويل، بالتالي على مستوى حياتنا وحياة أولادنا. كما ستكون حاسمة على صعيد تنافسية اقتصادنا وقدرة بلدنا على الاجتذاب.

أمام هذا التحدي الضخم، ألاحظ بأسف أن نظامنا لا يستجيب لأفضل المعايير الدولية، ويعطي بوادر ضعف مقلقة جداً. منذ أنصاف التسعينيات تراجعت جهودنا على مستوى الأبحاث، لتستقر اليوم وتشكّل 2،2% من الناتج القومي القائم، فباتت بعيدة جداً عن جهود البلدان الصناعية الكبرى: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وكذلك السويد وكوريا

الجنوبية. لقد تقدّمت علينا الصين على صعيد إنفاقها العالمي على الأبحاث. أما الطابع العلمي لأبحاثنا فقد تراجع بدوره بالنظر إلى انخفاض حجم مساهمتنا العالمية في النشر والاقتباسات العلمية والبراءات. التعليم العالي ليس أفضل حالاً. فالإنفاق عن كل طالب في فرنسا هو أقل من 20% من معدله في منظمة التعاون والإنماء الإقتصاديين. والأسوأ من ذلك أيضاً أنه أقل من الإنفاق الذي نخصصه لكل طالب في الصفوف المتوسطة والثانوية. إن الدراسات العليا الطويلة لا تشكل أكثر من 37% من طبقة أعمار معينة، مقابل 64% في الولايات المتحدة، وأكثر من 70% في الدول الاسكندينافية. والأسوأ أن معدلات الرسوب في المراحل الجامعية الأولى هي من أعلى المعدلات في العالم. فإن أكثر من نصف طلابنا المسجلين يرسبون قبل الحصول على أية شهادة! إنها لخيبة كبرى بالنسبة إلى الملايين من الشبان الفرنسيين.

مع ذلك، هذا الوضع ليس محكوماً عليه، إذ لا تفتقر فرنسا إلى الوسائل ولا إلى المواهب. فعليها أن تخلق الظروف الضرورية لتتمكن من التعبير عن نفسها بشكل كاف.

ومن الضروري طبعاً زيادة الوسائل المُسنَدة إلى التعليم العالي والأبحاث. لكن ذلك لن يكفي إن لم نجرِ إصلاحاً عميقاً في تنظيم وسير عمل نظامنا، الذي لم تتطور كثيراً خطوطه العريضة منذ ستين سنة. جامعاتنا صغيرة جداً وغير مستقلة بشكل كاف. وهي تقترب جداً من بذل جهد على طريق الأبحاث الذي تسيطر عليه الأجهزة الكبرى التي تستأثر بعناصر التمويل الأساسية. على جامعاتنا أن تواجه منافسة المعاهد العليا والصفوف التحضيرية التي تستطيع انتقاء طلابها واختيارهم، لكنها لا تدرّب إلا القليل منهم حتى أنهم لا يُلاحظون في الخارج. لا تحظى جامعاتنا بما يكفي من الروابط مع بيئتها الاقتصادية. باختصار، ليست في وضع يسمح لها بمنافسة الند للند مع نظيراتها في الخارج، ما يُضعف قدرتنا على استبقاء واجتذاب الطلاب والباحثين الواعدين. لذا، فالجامعة في كل

مكان في العالم هي الفجوة بين المجتمع والإبداع: ففيها تجتمع العلوم والشباب والعالم الاقتصادي؛ وعلى أطراف الجامعات تتجمع مختبرات الأبحاث والمؤسسات المبدعة ومعاهد التكنولوجيا العليا.

يجب أن نشجع قيام جامعات قوية ومستقلة، مدعوة إلى أن تلعب دوراً مركزياً في إعداد النخب، وفي بذل جهد نحو زيادة الأبحاث. استقلالية الجامعات هي مفتاح الإصلاح في نظامنا التعليمي العالي. فيجب أن تحظى جامعاتنا بالوسائل، وبحرية التحكم بنفسها بشكل فعال، إن على صعيد تحديد وتطبيق مشاريعها التربوية، أو حركتها التوظيفية أو تعييناتها أو رواتب موظفيها، أو على صعيد تنويع مصادرها.

أنا أؤمن بضرورة زيادة عدد حاملي شهادات التعليم العالي، وليس تقليله. لذلك أبقى متمسكاً جداً بضمان تحقيق ذلك لكل طالب. ولكن علينا أن نثير مسألة التوجيه الاختياري للطلاب قبل دخولهم الجامعات، كما يحصل عند جيراننا الأوروبيين. لا أرى أن من مصلحة الطلاب أن يبقوا خاضعين للاختيارات بصيغتها الحالية، من خلال الفشل في الامتحانات أو البطالة وعدم التأهل. بالنسبة إلى الشبان الذين يريدون تعزيز ثقافتهم العامة، والحصول على معلومات إضافية قبل صياغة خيار توجههم النهائي، يمكننا تأمين سنة جامعية أولى تقدّم تعليماً شاملاً.

هذا هو برنامج الانقطاع في نظام التعليم العالي والأبحاث في بلدنا. ثورة كهذه لا تخص بالضرورة الجامعات الفرنسية الـ85، بل يجب أن تقوم بها أولاً الجامعات التي تريد وتستطيع الشروع في هذا التغيير. وهذا برنامج يستجيب أيضاً لتحديات عصرنا والعالم الذي يرتسم أمامنا. برنامج يطمح إلى تقديم الأفضل إلى أساتذتنا وباحثينا وتلاميذنا لتحسين المستقبل ومكانة بلدنا. ففيما الصين والهند ينتجان ملايين المهندسين والباحثين، ليس لبلدنا أن يعدّ طلاباً في بعض الفروع يفوق عددهم عدد الوظائف التي توجدها هذه المهن منذ عام 1945.

التوفيق بين المدرسة والتقدم الاجتماعي

أريد أن أتحدث أخيراً عما أعتبره قطيعة مع وزارة التربية الوطنية. منذ ثلاثين سنة، ينظر اليسار واليمين إلى المدرسة كسجن للقراءة الإيديولوجية، لا يأخذ بعين الاعتبار حقيقة المؤسسة المدرسية، وتطلعاتها وحاجاتها. فمن جهة، توجد الزيادة غير المتناسبة للوسائل، وشيوع أصول التدريس والزبونية الانتخابية؛ ومن جهة أخرى، يوجد البحث عن اقتصاديات للموازنة، وتقييم مفرط للتعليم وقدح للجسم التعليمي. كل هذه المواقف الكاريكاتورية باستمرار، تركت المدرسة في عزلتها، والعائلات في يأسهم. اليوم، مدرسة الجمهورية، العلمانية، المجانية، والمختلطة، تبقى، بالنسبة إلى الفرنسيين، محط ارتباط عميق. لكنهم مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن التقدم الاجتماعي لا يحصل بدون التقدم المدرسي؛ والمدرسة لا تريد غير ذلك: أن يشار إلى التحديات التي يجب أن ترفعها، وأن نثق بها كي تقوم بذلك.

في مجتمع تكون فيه المعرفة والعلم أموراً مصيرية، لا يجب التخفيف من وسائل وزارة التربية الوطنية، بل على العكس تماماً. ولكن لا يعتمدنّ أحد عليّ كي أعِد بزيادة هذه الوسائل إذ في ذلك كذب على الفرنسيين. أعتقد أننا نستطيع -لا بل علينا- أن نتصرف بما نملكه من وسائل.

كل الدراسات تؤكد أن العنصر الأول لنجاح الطلاب هو النوعية التربوية للأساتذة. ولسوء الحظ، منذ سنوات، بتنا نبحث عن الحجرة النادرة في «المعهد الجامعي لتدريب الأساتذة» IUFM وفي التعميمات. إنها موجودة في الخبرة. لن يحلّ أي تعميم إداري محل خبرة أستاذ المدرسة الذي يعلّم القراءة منذ سنوات لعشرات التلاميذ المختلفين بعضهم عن بعضهم الآخر. لذا، أشجع أن يكون كل أستاذ حرّاً في اختيار منهاجه التربوي. ثم تعمل وزارة التربية الوطنية على تقويم الأساتذة على أساس نتائج التلاميذ وليس على أساس طريقة تطبيقهم - أو عدم تطبيقهم - المناهج التربوية المفروضة من فوق.

كما أعتبر أن رواتب الأساتذة لا تعكس بشكل كاف أهمية مهنة التعليم بالنسبة إلى أولادنا وبلدنا. قد يكون سهلاً أن نعِد 900 ألف أستاذ بزيادة رواتبهم؛ هذا خداع لهم لن أجرؤ عليه. لسوء الحظ لا نملك إمكانيات تحقيق ذلك. في المقابل، علينا أن نسمح للأساتذة، وبخاصة الشباب منهم، المستعدين للعمل أكثر ليكسبوا أكثر، بأن يقوموا بذلك. فهم يستطيعون التواجد خلال أوقات الدرس المراقبة، التي أقترح إيجادها لتحسين حياة النساء اليومية. إلى جانب ذلك، تُدفع علاوات للأساتذة الذين يوافقون على البقاء داخل المؤسسات التعليمية بين حصة وأخرى، ليحققوا وجوداً فردياً إلى جانب التلاميذ. إنها تدابير يكسب الجميع من تطبيقها.

أخيراً، وأمام هذا العالم الواسع والمعقّد، عالم وزارة التربية الوطنية، حاول اليمين بشكل خاص أن يسيطر عليه من خلال إصلاحات منتظمة وجذرية ونهائية. لكن هذه الاصلاحات لم تنجح لأن التوافق غير ممكن، ووسائل تطبيقها غير موجودة. في هذا المجال، أريد أن نحظى بثقافة الخيار الحر. فلنترك كل عائلة تختار الأصلح لولدها، ونترك لكل مؤسسة أن تتبع برنامجاً تربوياً مُحفِّزاً. وخلال سنوات طويلة، ناقشنا مثلاً إمكانية إدخال النموذج التربوي الألماني إلى فرنسا، وهو يصرف التلاميذ في بداية فترة بعد الظهر، للسماح لهم بممارسة نشاطات رياضية وثقافية واجتماعية حتى المساء. أنا أؤمن كثيراً بدور هذه النشاطات الثلاثة لتطوير القيم التي لم تُبرزها المدرسة الأكاديمية، وهي حاسمة في حياة البالغين وبخاصة حياتهم المهنية: الحس بالآخر، الهِبة اللدُنية، روح العمل في فريق، الإبداع. كما أؤمن أن من شأن الرياضة والفنون وحياة الشراكة أن تسمح للأولاد الذين يعانون من صعوبات مدرسية، بأن يستعيدوا الرغبة في بذل الجهود والانخراط في المدرسة؛ ليس مهماً أن ينجح الإنسان على جميع الأصعدة، بل أن ينجح في استعادة ثقته بنفسه. وكم وددت الانخراط في المدرسة الألمانية! لكن فرض ذلك على كل نظام التربية الوطنية يكون غير واقعي، ومنافياً لرؤيتي للحرية الفردية في مجتمع كمجتمعنا. في المقابل، ما أراه ممكناً

ومعاصراً هو أن تختار العائلات في كل مدينة النظام الذي تريده. فيستطيع الطلاب - إذا أرادوا - الحصول على «دوام جزئي» يقضونه في الرياضة والثقافة والمشاركة؛ وإلا يمكنهم البقاء في المدرسة «الكلاسيكية».

القطيعة مع المبادىء الشكلية

القطيعة، تعني أيضاً التحلّي بالشجاعة لوضع حد للأحكام المسبقة الإيديولوجية، والمبادىء الشكلية التي تُغرق فرنسا في مآزق عديدة، ومثال ذلك: التمييز الإيجابي.

في عام 2002، وخلال الاجتماع الأول الذي عقدته مع رؤساء المقاطعات، لاحظت بذهول كبير أن الجمهورية لا تضم أي رئيس مقاطعة من أصل مغربي، أو أسود، وفي ذلك تراجع عما كان يحصل في عهد الجنرال ديغول حيث أصدر مرسوماً في 29 تشرين الأول 1958 ينص على إرغام الحكومة على تخصيص 10% من وظائف الفئتين أ و ب من الوظيفة العامة، للفرنسيين المسلمين.

ولعل أسباباً عديدة تختبىء وراء الحقيقة المحزنة: المستوى الاجتماعي للعائلات؛ وجود تقوقعات داخل الأحياء بسبب الهجرة غير المراقَبة وفرار كل الذين يحظون بإمكانية الإقامة خارجاً؛ أهمية القوانين الاجتماعية التي تجعل الشبان المنحدرين من الهجرة يبرعون في مجالي الحقوق والطب - حيث لا يرتكز التوظيف إلا على معايير موضوعية - أكثر من براعتهم في الصفوف التحضيرية في المعاهد العليا أو معاهد الدراسات السياسية، حيث تعاظم دور بعض الاتفاقيات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة؛ أخيراً، وجود أوجه عديدة للتمييز، الطوعي بالنسبة إلى البعض، وغير الواعي واللاإرادي بالنسبة إلى البعض الآخر، وهو ناتج عن النظام والعادات. فأنا مقتنع مثلاً، بأن الجزء الأصعب من المشاكل التي يصطدم بها العديد من النساء والأشخاص المنحدرين من الهجرة، يبرره ببساطة عدم «رؤيتنا لهم» أو تفكيرنا بهم ليحتلوا هذا المنصب أو ذاك. نبحث عن مدير مكتب لأحد

الوزراء، فنفكر حكماً بأن يكون رجلاً، أبيض، وفي الخمسين من عمره، ومن قدامى طلاب المدرسة الوطنية للإدارة ENA؛ فخلال ثلاثين سنة لم نفكر إلا في هذا الاتجاه. ولكن إذا أرغمنا أنفسنا على البحث عن عدة مرشحين بمواصفات مختلفة، قد تتبلور لدينا رؤيا ما لأشخاص آخرين ملائمين للمنصب، فتسير الأمور بشكل جيد.

إن بذل الجهد عند كل تسمية لاقتراح مواصفات مختلفة هو بحد ذاته شكل من أشكال التمييز الإيجابي، والعمل التطوعي، البعيد عن سياسة الحصص. ولتكن الغلبة للأفضل! لذلك كنت آمل أن يُسمى «رئيس مقاطعة مسلم»، وأن يُسمى لاحقاً أشخاص منحدرون من الهجرة أو من أصول أجنبية، لمنصب رئيس مقاطعة، في المراكز التي تم استحداثها بعد أزمة الضواحي في خريف 2005، وذلك محافظة على تساوي الفرص. لو لم أرغِم إدارة وزارة الداخلية على البحث عن رؤساء مقاطعات آخرين غير رؤساء المقاطعات المساعدين العشرة الذين ينتظرون دورهم ليصبحوا رؤساء مقاطعات، لكنّا بقينا في الدوامة نفسها، واستمرينا فيها خلال السنوات العشر القادمة.

اقتراحي هذا أثار جدلية عنيفة. فقد اعتبر رئيس الجمهورية من تونس حيث كان متواجداً، أن الخطوة «ليست مناسبة جداً»! ولم أفهم لماذا تكون الرغبة في تنويع توظيف نُخبنا منافية للمثالية الجمهورية. ما يجب أن يصدم الجمهورية هو ألا نحظى بالمسؤوليات نفسها بسبب لون البشرة، والاسم، لا أن نرغب في معالجة هذا الشكل من أشكال الظلم. لاحظت في هذه المناسبة، أننا نحب في بلدنا، انتقاد الأوضاع الجائرة بدون البحث عن وسائل لمعالجتها.

لماذا عبارة «رئيس مقاطعة مسلم» «préfet musulman»؟ حاول البعض أن يرى في ذلك مفهوماً دينياً، فاتُّهمتُ بإبعاد فئة من الشعب عن انتمائها الطائفي. هذا هراء. عندما نتحدث عن يهود فرنسا، لا نشير إلى الذين يتوجهون إلى الكنيس، بل الذين يجدون أنفسهم في إطار هوية ثقافية.

وهكذا بالنسبة إلى تعبير «مسلم» الذي لا يراد به الأشخاص الموجودون داخل المسجد، بل كل مواطنينا الذين يشكل الإسلام جزءاً من هويتهم. وهذا هو أيضاً التعبير الذي استخدمه الجنرال ديغول في مختلف نصوصه، متحدثاً عن مناصب إدارية للمسلمين. على كل حال، ماذا نسميهم غير ذلك؟ عرب؟ هذه تسمية تحمل مفهوماً إتنياً، فلا تنطبق بالتالي على الجميع. فكّرت في عبارة بربر، أو أتراك، أو أفريقيي أفريقيا الصحراوية الفرعية. إنها الملاحظة نفسها بالنسبة إلى تعبير «مغربيين» الذي يعني بعض البلدان. هل أقول: الفرنسيون المنحدرون من الهجرة؟ ولكن في هذه الحالة أنا منهم، ومع ذلك لا تُطلق عليّ هذه التسمية. الأقليات المنظورة؟ وفي ذلك خطر تحديد هوية ما بميزتها الوحيدة أنها أقلية. نلاحظ جيداً، بالتالي، أن الجدلية كانت مُسيّسة ولا معنى لها.

لذا، لا جدوى من منع إجراء إحصائيات تأخذ بعين الاعتبار أصل الفرنسيين. فإحصاءاتنا لا تعرف سوى فئتين من الأشخاص: الفرنسيين، والأجانب. كل الباقي لا يمكن احتسابه إلا من خلال الاستفتاءات، أو بموجب بعض الظروف التقييدية، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة الإشارة إلى مكان ولادته وولادة أهله. في فرنسا يحظّر احتساب عدد الفرنسيين المتحدرين من أصل مغربي أو تركي أو صيني، أو عدد الفرنسيين السود؛ بالتالي، تصعب معرفة مدى معاناتهم من البطالة أو الرسوب المدرسي أو بعض المشاكل الصحية أو مشاكل السكن، إلى جانب تمثيلهم في بعض الحقول الدراسية وغيابهم عن بعضها الآخر...إن الامتناع عن هذا الاحتساب يعني الامتناع عن قياس تنوع فرنسا، وبالتالي، رفض الحصول على وسائل تحقيق هذا التنوع! مرة أخرى، نعطي أولوية للشكل على حساب حل المشكلة في العمق. أما في ما يتعلق بالصعوبات التقنية التي تواجه هذه الاحصاءات، وتُخيف البعض من العودة إلى تحديدات إتنية خسيسة أردنا تجاوزها، فلم تعد ضاغطة كما في السابق. في جميع الدول الأخرى، تمّ تجاوز هذه الصعوبات، أقلّه من خلال الارتكاز على

التصريحات الطوعية للأشخاص المعنيين.

ألاحظ أن ما لم يكن «مناسباً» عام 2003، و«مناهضاً لتقاليدنا» و«للنموذج الفرنسي للاندماج» ويفتح الباب أمام «المجتمعية الأنكلوسكسونية غير المقبولة» بات اليوم شبه شائع. ولمعالجة مشاكل الدمج الاجتماعي للأشخاص الذين يعيشون في الأحياء المُعوزة، لم نعد نعتمد على المجلات والمؤتمرات والخطابات التي تتناول التمييز الإيجابي أو العمل التطوعي. فقد شُكلت سلطة عليا لمكافحة التمييز وإحلال المساواة، أعطيت مؤخراً صلاحيات أوسع. فسيتم مثلاً اختبار أحد أبرع المدارس في سين-سان-ديني لمنح الطلاب فرصة الالتحاق بفروع التعليم العالي الأكثر بهاءً. كما تضاعفت الشراكات مع المعاهد العليا، وتقوم كل مؤسسةٍ بوضع قانونها حول التنوع.

لن أكثر من التذمر. ولكنني آسف فقط لشيوع تلك الحاجة إلى انتقادي، حول هذه المسألة، من خلال المواربات والاختلاقات والكاريكاتورات التي تهدف إلى ضرب مصداقية الاقتراح وصاحب الاقتراح. إن ضرب مصداقية الفكرة هو أسوأ ما في هذه الإدانة. فالعمل في هذا المجال أولوية كبرى بالنسبة إليّ. وإذا لم تعمَد فرنسا خلال السنوات الخمس القادمة إلى تصحيح عميق لاختلال التوازن في النجاح الاجتماعي، الناتج عن التمييز المتكرر الذي يتعرض له المنحدرون من الهجرة المعاصرة، ستكون قد نشرت الحقد مدة طويلة، وسنكون بالتالي ضحية الانطواءات المجتمعية. لذلك لا بد من التحدث عن قطيعة.

لا بد أيضاً من بذل جهد هام على الصعيد التربوي، ليس من خلال تجميع كل الأولاد الذين يعانون من صعوبات في المعاهد نفسها (سياسة الـZEP)، بل من خلال إعطاء كل ولد يعاني من صعوبات الدعمَ الخاص الذي يناسبه لتجاوز أسباب ضعفه. يجب السماح للأولاد المنحدرين من الهجرة بالالتحاق بالفروع المميزة في مؤسسات التعليم العالي، عبر مكافحة القوانين الاجتماعية المتجذرة وبالأخص، «العجز» عن الطموح.

فقد عدل عدد كبير من الأولاد عن هذه المؤسسات إذ اعتبروا ببساطة أنها ليست لهم. بالتالي، خفّ اليوم عدد أولاد العمال والموظفين في المعاهد العليا، عما كان عليه عام 1950. ومع ذلك، لا يمكننا القول إن هذا يعني تقدّماً. فتحقيق التقدّم يستدعي مضاعفة الخبرات كما في معاهد العلوم السياسية والتجارة Essec التي تقوم على الانضمام إلى مدارس واقعة في الأحياء المنبوذة، ومساعدة الطلاب على الالتحاق بها. الوسائل تختلف، وبالأحرى تتصارع، ولكن ليس هذا أمراً أساسياً في هذه المرحلة. بشكل عام، يجب على كل مؤسسة مدرسية أن ترسل ملفات أفضل تلاميذها في الصفوف الإعدادية (اليوم نصف المؤسسات المدرسية لا يرسل أي ملف في الصفوف الإعدادية)، ويجب إرغام هذه الأخيرة على تخصيص عدد من المقاعد للتلاميذ المنحدرين من المدارس المنبوذة. ولا بد أيضاً من خلق برامج إعداد خاصة للتقدّم إلى امتحانات الوظيفة العامة. ويجب أخيراً على الإدارة والمؤسسات، ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية والمنظمات، أن تبذل جهداً على صعيد التنوع خلال توظيف عمالها، وتشكيل كوادر موظفيها. لم تعد إدانة الظلم لم هي الأمر الملحّ، بل الملح هو إيجاد الوسائل للتخفيف منه؛ مزيد من العمل، وقليل من المغالاة في الكلام!

تمثّلاً بالبرنامج الأميركي «الإخوة الكبار، الأخوات الكبار» Big brothers, big sisters، الذي ساعد، منذ أكثر من قرن، ملايين الأميركيين المنحدرين من المناطق المنبوذة على الخروج من حالتهم من خلال العمل والاستحقاق والأهلية، تستطيع فرنسا -التي تبحث عن فرص لخلق رابط اجتماعي لدرجة التفكير في إعادة الخدمة العسكرية-، أن تحثّ الطلاب والناشطين الشباب إلى الالتزام في شراكة مع التلاميذ القاطنين في الأحياء الشعبية وعائلاتهم. منذ زمن بعيد وأنا أفكر أن الكرم والتطوّع لا قيمة لهما في بلدنا. فالذي يخصص وقتاً للآخرين يخلق لنفسه مشاكل إدارية: هل يحمل الشهادة المطلوبة؟ هل يحترم النظام؟ هل يتطابق نظام تسديد فواتيره مع التعميم 24-7B-47E للإدارة الضريبية؟ وما غير

ذلك أيضاً؟ على العكس، يجب أن يثير التطوع والالتزام اعترافاً بالجميل، وأن يتم تقييم الأشخاص بحسب سيرتهم الذاتية، إلى جانب حق الحصول على مواد تعليمية في الجامعة أو على تقييم لمكتسبات الخبرة، ولمَ لا يتم، تطبيق شكل من أشكال الإعفاء الضريبي. نحن نطبق ذلك على التقدمات المالية، فلما لا نطبقه على التقدمات المتعلقة بالوقت، إذ إن الوقت الذي يخصصه أحدنا للآخر، هو ما يفتقر إليه مجتمعنا؟

مراجعة رسالتنا الدولية

إذا سُمح لي بالمطالبة بنقاش معمّق، فأطالب بمناقشة مسألة السياسة الخارجية. لم يعد المطلوب الآن إعادة النظر في العمل الديبلوماسي لرئيس الجمهورية؛ فجاك شيراك خصص لهذه القضية الوقت والطاقة والموهبة والخبرة. موقفه خلال الأزمة العراقية جنّب فرنسا سيئات كثيرة، وكان حريّاً أن يلاحظه أصدقاؤنا الأميركيون بشكل أفضل. لكن ذلك لا يمنع التفكير بالتوجهات الأساسية التي يجب أن نعطيها لرسالتنا الدولية، بدون محرّمات.

في البداية أكرر أن العمل لا يمكن أن يبقى مرتكزاً على إرادة شخص واحد، وإن كان رئيس الجمهورية. فمفهوم «المجال المخصص» لا معنى له في ديمقراطية تسعى وراء المثالية. لذا، تكون سياستنا الخارجية أكثر وضوحاً إذا نوقِشت، وأدّت إلى مزيد من الدمج، يفوق حدود الغالبية السائدة وحدها؛ فتصبح بالتالي أكثر فعالية. من جهة أخرى، وإيماناً مني برسالة فرنسا الكونية، وبالنظر إلى رغبتنا في التواجد في كل مكان، وتناول كل المواضيع في كل الأوقات، أخشى أن نقعَ في الإرهاق فننسى حدود قوة مصالحنا الاستراتيجية. في هذا المجال أيضاً، علينا أن نعرف كيف نختار، وندرك خياراتنا أولاً ثم نشرحها. صحيح أن رسالة فرنسا لقيت صدى في العالم بأسره، لكن مصالحنا الاستراتيجية تتغير بحسب المناطق الجغرافية المختلفة، إذ إن وجودنا في بعض البلدان يكون حيوياً جداً بالنسبة إلى

مستقبلنا.

لذا، من الضروري أن «نعيد زيارة» علاقاتنا الاقتصادية التقليدية، من أجل إعادة توجيهها نحو المناطق الأكثر نمواً، ونخصّ منها الصين والهند والبرازيل وجنوبي شرقي آسيا. إن اكتفاءنا بما هو أساسي في تجارتنا الخارجية مع المقربين منا جغرافياً، سيفرض علينا ألا نزيد صادراتنا إلا تماشياً مع معدل نموهم؛ وبما أن هذه المعدلات منخفضة، سنحرم أنفسنا بالتالي من فرص عديدة. يجب أن تتكيف ديبلوماسيتنا مع الحقائق الدولية الجديدة بمزيد من السرعة. خلال السنوات العشر الأخيرة، تغيرت جغرافية النمو العالمية. على شبكتنا الديبلوماسية أن تستلهم من ذلك وتعيد النظر في علاقاتها وتتكيف مع هذا الإطار الجديد. والأمر سيان على الصعيد الثقافي. لست أكيداً أننا بحاجة إلى خدمات اقتصادية خارجية وإلى قنصليات عديدة وتحالفات فرنسية في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي. في المقابل، نحن بحاجة إلى نشر خدماتنا ولغتنا وثقافتنا الفرنسية في بلدان مثل الهند والصين والبرازيل.

الأولوية الأفريقية

أنا مقتنع بضرورة اعتبار أفريقيا رهاناً أولوياً. فالجغرافيا تربط بشكل حتمي أوروبا بالقارة الأفريقية. لقد تقدّم إلينا 900 مليون أفريقي يمثلون جيل الشباب في العالم. 450 مليوناً منهم هم دون السابعة عشرة من العمر! فقرهم، حرمانهم، غياب مستقبلهم، هذه هي مشاكلهم اليوم، التي ستصبح مشاكلنا غداً. لن تبقى قارتنا مستقرة، إن لم نعمد بحكمة إلى المساعدة في الإنماء الكثيف والطارىء للقارة الأفريقية. ليست هذه مجرد مسألة آداب، بل هي تحدّ حيوي لأوروبا بأسرها، ولن يستطيع أي بلد أوروبي رفع تحدي الهجرة إذا بقي الأفريقيون يعتقدون أن خلاصهم الاقتصادي موجود في أوروبا.

بالتالي، أفريقيا أولوية؛ ليس فقط أفريقيا الفرنكوفونية بل كل أفريقيا.

وفيما نحن نجعلها أولوية، يجب أن نعيد النظر في صيغ سياستنا الأفريقية. احترام الأفارقة يعني أولاً التحدث إليهم بصراحة واعتبارهم مستمعين متيقّظين. كما يجب التوقف عن إعفائهم من كل مسؤولية عن تأخر قارتهم. فاعتبار الفشل الأفريقي ناتجاً فقط عن عواقب الاستعمار، أمر مخالف للحقيقة؛ وهو يعني بالتالي الامتناع عن وضع تشخيص براغماتي يستحيل من دونه حصول أية وثبة جديرة بالذكر.

يجب أن تكون الهجرة موضوع نقاش معمّق. الاتفاق ممكن. فلا نستطيع استقبال كل جيل الشباب الأفريقي، ولن تتخلى عنه نُخَبه الحاكمة. إنه لأمر ممكن أن نختار نحن مَن نستقبل في الهجرة، وأن يختاروا هم من يُرسلون إلى الهجرة، لأن ذلك يعكس تقارب مصالحنا أكثر مما نعتقد.

من هنا، يجب الابتعاد عن سياسة «الشبكات»، تلك الشبكات الشهيرة التي تدّعي محبة أفريقيا، وهي تستغل ثرواتها وتستخدم اعوجاجاتها. هذه المجموعة من الفاسدين والمرتشين والمزورين اعتمدت على عدم نزاهة غذّتها وشيّعتها. إنها لصورة بغيضة عن أفريقيا وعن فرنسا.

بين الأصدقاء والحلفاء والجيران، لا حاجة لعلاقات سرية واتهامية، لأن العلاقات الرسمية والصريحة والودّية هي السائدة في كل المواضيع. أضيف أن الصداقة مع أفريقيا يجب أن تكون في البداية صداقة بين شعوب تتواصل من خلال المؤسسات الديمقراطية؛ لا يمكن تأسيس كل الأمور على علاقات شخصية بين رؤساء الدول، لأن هذه العلاقات التي تدوم فقط خلال فترة الولاية، علاقات عابرة، وقد تصبح غامضة ومعقدة. لن نبني السياسة الأفريقية الجديدة على هذا الأساس، إذ نحتاج إليها بشكل جدي. بالمنطق نفسه، لا بد من إعطاء الأولوية للدول الديمقراطية للامتناع عن أية علاقات مع الدول غير الديمقراطية أو التي لم تعد ديمقراطية. من هذا المنظار، يجب تهدئة ودعم ومساعدة بلدان مثل مالي وبينين. وقد حان الوقت لنفهم أن لا وجود «لأفريقيا واحدة» بل «عدة بلدان أفريقية». وإن إعطاء الأولوية لتلك التي تتقارب قيَمها الديمقراطية من قيمنا ليس أمراً

ممكناً بل واجباً.

في هذا الصدد، أرجو أن يُفتح نقاش حول وجودنا العسكري في القارة الأفريقية. وطالما أن هذا الوجود يشكّل عنصر سلام، ويتحاشى مواجهات الإبادة الجماعية، ويخفف التوترات، فلا تنازع حوله. ولكن فلنحذر اختلاط الأجناس. يجب أن يلتزم الجيش الفرنسي بالبقاء بعيداً عن الصراعات من أجل السلطة في أفريقيا. فليس من واجبه تأمين استقرار النظام، ودعم الرؤساء لمجرد أنهم يناسبون فرنسا، وتفضيل فرضية على أخرى إعداداً للخلافة. يجب أن نتعلم مما حصل في ساحل العاج. ففي هذا البلد الذي لطالما اعتُبر «سويسرا» القارة، نحن عرضة للاختلاف مع الجميع بدون إحلال الأمن، إلى جانب المخاطرة الكبيرة بجنودنا. ولم يمنع ذلك فوز سين دي في الانتخابات! لا يعني ذلك مغادرة الأراضي الأفريقية من خلال حرمانها الوجود العسكري الفرنسي أو الدولي، بل يعني تنظيم هذا الوجود وتحقيق شفافية كبيرة في استخدامه، وعدم التردد في رفض التزام قواتنا العسكرية في حال عدم ملء الشروط الديمقراطية.

والأميركيون

أريد تخصيص عرض مسهب لعلاقاتنا مع الأميركيين. إن وضعنا في هذا المجال فريد من نوعه. فهذا بلد تمتهن بعض نخبنا الحاكمة كرهه أو على الأقل انتقاده بطريقة كاريكاتورية ومنتظمة. وأقل ما يقال في ذلك أنه أمر غريب، إذ نتحدث عن أمة لم نتحارب معها يوماً - وهذا ليس شائعاً؛ أمة جاءت تساعدنا وتدافع عنا وتحررنا مرتين على التوالي في تاريخنا المعاصر؛ معها نتشارك نظام قيم ديمقراطية متقاربة جداً؛ ويتوق أولادنا إلى معرفة طريقة حياتها وإلى تبادل أهوائها؛ إضافة إلى ذلك، هي القوة الاقتصادية والنقدية والعسكرية الأولى في العالم؛ إننا نتشارك معها المحيط نفسه؛ ولا حاجة لعالم استراتيجي دولي كبير لنفهم أن من مصلحتنا المحافظة على أفضل العلاقات مع هذا البلد.

كل شيء يدفع إلى التفاهم في ما بيننا، والتحاور والمساعدة. ولكن الوضع مختلف. فعلاقاتنا نقية كي لا أقول باردة؛ أنا أول من اعترف بأن الأميركيين أنفسهم ليسوا مسؤولين عما يجري. إن ميلهم إلى التفكير بأنهم في معسكر الخير، بالتالي كل الناس الآخرين هم في معسكر الشر، وافتقارهم إلى حب الاطلاع على العالم الذي يتوقف - بالنسبة إلى كثيرين منهم - عند حدود بلدهم، واقتناعهم بأنهم دائماً الأفضل، كل ذلك يدفع شرعاً إلى الانزعاج.

ولكن، بالنظر إلى مصالحنا الاستراتيجية، يشكل هذا التعارض خطأ مزدوجاً. الخطأ الأول سببه أن تجاهل الأصدقاء أو انتقادهم هو استراتيجية سيئة. فالأميركيين كانوا، وما زالوا وسيبقون أصدقاءنا وحلفاءنا. الخطأ الآخر سببه أننا بقدر ما نكون أحراراً في التعبير عن الخلافات، بقدر ما نقوم بذلك بدون الاكتراث إلى الروابط الأساسية. ففي ما يتعلق بالعراق، كانت خلافاتنا مشروعة، وكان ممكناً أن تحظى باستماع أفضل لو لم تترافق مع التهديد باستعمال حق النقض (الفيتو). فرنسا قوية بشكل كاف لتتحاشى أية ردة فعل عاطفية، وفورية ومفرطة. إنني أؤمن بضرورة تفاهمنا مع الولايات المتحدة، ومقتنع بأنه بقدر ما نعبّر عن اختلافاتنا بطريقة مشروعة - وهذا حاصل - نتعلم كيف نجعل علاقاتنا سلمية وواضحة في العمق. كما أعتقد أن علينا تحاشي الخلط بين الصداقة الدائمة مع شعب ما، والتحفظات التي قد تُلهمنا بها أحياناً حكومة ما أو منهاج أو مغامرة. أنا لست منذهلاً بالنموذج الأميركي، ولكن إذا اضطررت إلى الاختيار، أشعر أنني أقرب إلى المجتمع الأميركي مني إلى الكثير من المجتمعات الأخرى في العالم.

السياسة الواقعية وحقوق الانسان

أنا أومن بضرورة المحافظة على مبادئنا وتجسيدها والدفاع عنها في النقاشات الدولية ولو بدوت ساذجاً أمام المتهكمين. بتعبير آخر أنا ألتزم بهذه «السياسة الواقعية» التي تريد، باسم المصالح الاقتصادية العليا، أن

ننسى مبادئها. في مقدمة ذلك كله، لا بد من احترام حقوق الانسان ؛ وهذا ليس تفصيلاً بنظري. إنه أساس مفهوم المجتمع الدولي. فالشهيد يبقى شهيداً مهما كان لون بشرته أو جنسيته. لا نستطيع أن نساوي مصالحنا الاقتصادية باحترام المبادىء العالمية. لست في صدد فرض أي نموذج أو إعطاء دروس، أو ضمان غلبة الخير على الشر، فكيف قبول تصادم الحضارات. المقصود بالتحديد أن نبقى أمناء للمبادىء الديموقراطية التي تفرض علينا واجب الصراحة.

أتذكر أنه طوال سنوات «الستار الحديدي»، ساد الاعتقاد بأن شعوب اوروبا الوسطى والشرقية لا تتطلّع مثلنا الى الحرية. اتُّهِم الروس بالديكتاتورية لأنهم في النهاية ما عرفوا غيرها. كانت بذهنهم! لست مقتنعاً «بالنسبية الثقافية» لحقوق الانسان، والحرية والديمقراطية. أعتقد أنها قيم عالمية يتوق اليها كل انسان.

لا اقلل من احترامي للامبراطورية الصينية عندما أسأل شعبها عن مصير سجنائهم السياسيين. تحقق الصين كثيراً من النجاحات كي لا تستاء عندما يطلب منها العالم تبريراً لعدم ممارستها الديمقراطية بشكل كاف. نستطيع أن نُذهل بحضارة ما، ونفرح بنجاحاتها الحديثة واللافتة، ونقيم معها علاقة صداقة قوية وعميقة، مع كوننا واعين ومتطلبين في بعض المجالات التي لا شيء فيها يبرر الصمت. الصمت يعني التواطؤ. فمن حسنات العولمة أنها تضع المعلومات نفسها في تصرف الجميع. اليوم نعلم كل شيء عن كل شيء، وفي اللحظة نفسها. لذلك أصبح الصمت أكثر إزعاجاً.

ما أؤكده عن الصين يمكنني أن أقوله عن روسيا أيضاً. يجب عدم إهانة الشعور الوطني الروسي الذي تعرض للمحن خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. ولكن ايضا لا يمكننا - ولا يجب - أن نبقى صامتين أمام المأساة الشيشانية والتدخلات الروسية غير الشرعية في روسيا البيضاء والترددات المجرمة خلال الثورة البرتقالية في أوكرانيا.

لفلادمير بوتين الفضل في قيادة روسيا الى الديمقراطية. ديمقراطية منقوصة ولكنها ديمقراطية؛ لا ينبغي أن يدفعنا ذلك الى التهاون في ما يتعلق بالتصرفات غير المقبولة حتى للوصول الى أقاصي أوروبا وآسيا. لقد لاحظت بفرح، وقدرت شجاعة انجيلا مركل حول هذه المواضيع. أعتقد أن فرنسا ستكسب كثيراً بالتألق والنفوذ، اذاً بالفعالية، إذا نشرت ديبلوماسيتها بتشبث حقيقي مع احترام المبادى العالمية التي جسدتها دائماً ولكنها لم تدافع عنها بالقوة المطلوبة.

- العالم العربي

إن التوجه الى مليارات المسلمين في العالم أمر ضروري. ففرنسا لها دور يجب أن تلعبه، ولها كلمة مسموعة ومهمة، ويجب ان تنجزها في العالم العربي والاسلامي. ولكن يجب ألا ننسى أن هذا العالم ليس واحداً بل متعدداً. إن مفهوم السياسة العربية، بحد ذاته، هراء. يجب أن نتصور ونطبق سياسةً تتكيف مع كل منطقة في هذا العالم، وألا تعمينا وحدة غير موجودة في الواقع.

بعد ذلك لا يمكننا أن نربط علاقاتنا مع اسرائيل بتقلبات مصالحنا مع المجتمعات العربية؛ فاسرائيل هي نتاج المحرقة التي هي لطخة على القرن العشرين، وحتى على كل التاريخ البشري. كل الديمقراطيات تأخذ بعين الاعتبار أمن اسرائيل. هذا الأمن خط أحمر لكن ذلك لا يمنع فرنسا من التعبير عن خلافاتها مع الحكومة الاسرائيلية. هذه الخلافات مهما كانت هامة، لا تمنع فرنسا أن تعيد النظر في علاقتها بهذا البلد الصغير والرمزي الذي لا يسعنا إلا ان نقدر عمله الديمقراطي وأداءه الاقتصادي. تزامناً، يجب علينا أن نؤكد حق الفلسطينيين المطلق في إنشاء دولة مستقلة.

المناقشات العالمية الكبرى

يجب على فرنسا أن تشترك بفعالية في كل المنظمات الدولية والحوارات

التي تعتمد عليها القضايا المتعلقة بالمحافظة على الارض: المسألة البيئية مع الاحترام الالزامي لمعاهدة كيوتو؛ البرامج التي تتناول الغاز والانحباس الحراري؛ ومسألة تورط الولايات المتحدة والمشاركة الهندية والصينية في التخفيف الفعلي لهذه الغازات؛ الزيادة الكبيرة للمساعدات من أجل الإنماء، وهذا أمر ضروري لتحقيق التوازن في العالم؛ التحفيز الدولي للحد من الأوبئة الكبرى بدءاً بالسيدا؛ ومسألة الحد من الانتشار النووي المتعلق بنا أولاً على أننا قوة نووية ويجب أن نبقى كذلك.

إن المواضيع ليست قليلة في هذه القائمة، وهي لا تنتهي. ولنظهر ثباتنا في هذه الحوارات، يجب أن نكون مثاليين على الصعيد الداخلي، وأن نزيد وجودنا الاستراتيجي في المفاوضات والمنظمات الدولية. أن تكون أكثر قوة لا يعني أن تكون أكثر تشدداً بل سيّد مواقفك. فاليوم لم يعد أحد يعيرنا اهتماماً بسبب سياستنا التي تقوم على التشبث باللغة الفرنسية. باسم الفرنكوفونية نرفض أن نتكلم لغة غير لغتنا الفرنسية في المفاوضات الدولية، وحتى في المشاورات غير الرسمية التي تفوقها أهمية. لذلك يُنظر الينا كمتعجرفين، ومستبعدين عن الحوارات! في الوقت نفسه، ألغينا العديد من إمكانيات تعلم اللغة الفرنسية في الخارج، والمنح المدرسية، لنسمح للطلاب الأجانب أن يأتوا الى فرنسا لتعلم لغتنا. إنه لوضع متناقض حقاً. آن الأوان أن نخرج من هذه المهزلة التي نحن أول ضحاياها. علينا بلا شك أن نفرض التحاور باللغة الفرنسية عندما يستلزم ذلك في المجالات الرسمية. ولكن علينا في الوقت نفسه أن نفهم أو نتعلم لغات أخرى، أهمها اللغة الانكليزية بطريقة دقيقة وتقنية. هكذا ندفع شركاءنا الى أن يفهموا بدورهم فائدة تعلمهم لغتنا.

من بين المواضيع الدولية، يعتبر إصلاح مجلس الامن التابع للامم المتحدة أمراً لا بد منه. فأنا مقتنع أننا لم نعد نستطيع أن ننحصر بالأعضاء الحاليين الدائمين. مَن الذي يظن أن تحقيق الاستقرار في عالمنا يفترض مقاطعة بلاد مهمة كالهند، البرازيل، اليابان، أفريقيا والمانيا؟ من مصلحتنا

أن نطالب بهذا الإصلاح ونأخذه على محمل الجد، فنتحاشى بالتالي الخضوع له لأن ذلك بنظري حتمي جداً.

الحوار الضروري حول العولمة

علينا أن نتحاور حول العولمة. لن اكون أنا اول من يقره. لكني أوافق على إعطائنا وسائل للخروج منه بأقل الاضرار، وأرفض إدانتها. فالعولمة حقيقة؛ علينا أن نتقبلها كما هي. أنا أناضل من أجل عولمة إنسانية أي عولمة تعد بالانفتاح، وتطور الانسان وترفض إخضاعه. العولمة فرصة فريدة لنشر احترام حقوق الانسان والديمقراطية وجعل المعرفة في متناول الجميع، والسماح لملايين الرجال والنساء أن يحصلوا على الإنماء. هذا الأمر ننساه دائماً. لكنها في المقابل مدانة ويجب إدانتها عندما تؤدي الى تشغيل الاولاد وإجبار الرجال والنساء على العمل ساعات طويلة ومضنية، مقابل رواتب زهيدة وبدون أي ضمانة اجتماعية. هي مدانة عندما تلقي بملايين الناس على طرقات الهجرة االسرية المؤلمة. هي مدانة عندما تستنفد العقول البشرية.هي مدانة عندما تتغاضى عن الاهتمامات البيئية، عندما تنسى أن سعر السلعة ليس فقط سعر إنتاجها بل أيضاً سعر الضرر البيئي الذي يحدثه انتاجها و نقلها. أتمنى أن تأخذ المفاوضات الاقتصادية في ظل منظمة التجارة العالمية بعين الاعتبار الحق الاجتماعي الذي تطبقه البلدان التي تنافسنا، وكذلك الاعتبارات البيئية. بنظري، يجب أن تعكس أسعار السلع الكلفة البيئية لأطنان ثاني أوكسيد الكربون المنبعثة لصناعتها ونقلها.

ولكن لنقنع شركاءنا بفائدة وضرورة وإمكانية تطبيق العولمة الانسانية، - يكون هذا هدف كبير لفرنسا، على بلدنا أن يدخل العولمة. يجب أن يقبل الأفضل لمحاربة الأسوأ. ولا يتمثل بالقرية الغالية المحاطة بالمعسكرات الرومانية متناسياً أن القرية الغالية منتصرة فقط في كتب استريكس.

الديغولية اليوم

يحن الفرنسيون الى العصر الديغولي، العصر الذي كنا ننعم فيه بالحس الوطني، وحيث كانت فرنسا محترمة من العالم، وحيث كان للمنتخبين «رؤية محددة»؛ العصر الذي تندثر فيه الطموحات الشخصية أمام المصلحة العامة الوحيدة المحترمة: مصير البلاد. لقد تغير العالم كثيراً منذ عصر الجنرال ديغول. تحت تأثير ديمقراطية الفكر، والتطور في مجال حرية التواصل، وحرية التعبير، وتداول الاخبار، لم تعد تُقبل اليوم أية طريقة أخرى للقيام بالعمل السياسي، وإدارة البلاد. على صعيد السياسة الخارجية، الوضع مختلف جداً، خاصة أن الجنرال لم يحبّذ إنشاء الاتحاد الأوروبي.

لكنني اعتقد أن الديغولية تبقى، في كثير من النقاط، فكراً وأسلوباً ملائماً في وقتنا هذا. وأقول أيضاً إن الديغولية هي حالة فعلية في بلدنا حيث إن الوضع الآن يشبه كثيراً الوضع عام 1958. الديغولية هي أولاً حرية فكرية سمحت للانسان الذي نظم بحماية الجزائر الفرنسية وحماية فرنسا من الفخ الذي وضعت نفسها فيه رفضاً لإنهاء الاستعمار. الديغولية هي ثانياً خيار لحماية فرنسا الأزلية بالمبادىء والاصلاحات بدلاً من الجمود. إذا قارنا تقدم بلدنا خلال فترة الثلاثين سنة الأخيرة بالنسبة الى السنوات التي لحقت الانجاز الاصلاحي الذي حققه الجنرال ديغول، نلاحظ جيداً الى أين يقودنا التكرار، والى أين يوصلنا الابتكار. فالديغولية هي تجمع شعبي للفرنسيين حول حب الوطن والفخر بالانتماء الى فرنسا. الديغولية، هي أخيراً رؤيا للانسان. إنها القناعة بأن في داخل كل كائن بشري نجمة تلمع، حلماً سرياً ينتظر، وتوقاً مثالياً يرجو.

أكثر ما يحزن في بلادنا هو ما يشعر به كثير من الفرنسيين بأن أملهم لن يتحقق. الانكسار الأخير، والأقوى، وبنظري الأكثر أهمية، هو الانكسار الذي يبرر كل الانكسارات السابقة، هو الابتعاد عن اليأس؛ هو إعادة الرؤى الى كل شخص؛ هو إعطاء الجميع أملاً جديداً، وفرصة جديدة من خلال بناء حياتهم وتحقيق أحلامهم العميقة.

الخاتمة

يعتقد مراقبو الحياة السياسية بشأن غالبية الشعب الفرنسي أنني سأصبح مرشحاً للانتخابات الرئاسية القادمة عام 2007. سأكون مخادعاً اذا ادعيت عكس ذلك ؛ لكنني، من خلال تجربتي السياسية، أعلم أن لا شيئاً مؤكداً على الصعيد السياسي. على الأقل أريد أن أكون حراً في تحقيق ذلك. لذلك اتخذت كل التدابير اللازمة. إنها رؤيا لا تُرتجل ويجدر التفكير بها والاعداد لها. ولكن حتى ذلك الحين قد تحصل أشياء كثيرة كما في عام 2002.

الأمور منفتحة على كل الاحتمالات، وستبقى كذلك أشهر عديدة.

كثيرون هم الذين يسألونني ليعرفوا من سيكون برأيي المرشح (او المرشحة) الاشتراكي الذي يسهل الفوز عليه خلال هذه المنافسة. أعترف أنه من الصعب أن اعطي جواباً مقنعاً. أولاً لأنني لست أفضَل متخصص في المسائل الاشتراكية! يكفي بالطبع أن أخضع لتشخيص ما، أو خشية ما، حتى يتم استغلالها. على كل حال لست مرغماً أن أدفع باللباقة الى حد تقديم النصائح الى أخصامي! أعلم أخيراً أن انتخابات 2007 ستكون صعبة ومعقدة، وقاسية بالطبع، ومليئة بالمطبات، مهما يكن المرشح الاشتراكي. إن طريقنا في التعاطي السياسي قد ضعفت مع الوقت، وبقي الفرنسيون متلهفين ومتحمسين. سيعرفون كيف يعبرون عن ذلك تماماً كما فعلوا خلال السنوات الأخيرة. إنها لثابتة في الحياة السياسية في بلدنا. ولكن المسألة المحرجة الوحيدة هي معرفة كيفية تعبيرهم عن ذلك في عام 2007. سأبذل قصارى جهدي لتستخدم صرخة غضب الفرنسيين

الديغولية اليوم

يحن الفرنسيون الى العصر الديغولي، العصر الذي كنا ننعم فيه بالحس الوطني، وحيث كانت فرنسا محترمة من العالم، وحيث كان للمنتخبين «رؤية محددة»؛ العصر الذي تندثر فيه الطموحات الشخصية أمام المصلحة العامة الوحيدة المحترمة: مصير البلاد. لقد تغير العالم كثيراً منذ عصر الجنرال ديغول. تحت تأثير ديمقراطية الفكر، والتطور في مجال حرية التواصل، وحرية التعبير، وتداول الاخبار، لم تعد تُقبل اليوم أية طريقة أخرى للقيام بالعمل السياسي، وإدارة البلاد. على صعيد السياسة الخارجية، الوضع مختلف جداً، خاصة أن الجنرال لم يحبّذ إنشاء الاتحاد الأوروبي.

لكنني اعتقد أن الديغولية تبقى، في كثير من النقاط، فكراً وأسلوباً ملائماً في وقتنا هذا. وأقول أيضاً إن الديغولية هي حالة فعلية في بلدنا حيث إن الوضع الآن يشبه كثيراً الوضع عام 1958. الديغولية هي أولاً حرية فكرية سمحت للانسان الذي نظم بحماية الجزائر الفرنسية وحماية فرنسا من الفخ الذي وضعت نفسها فيه رفضاً لإنهاء الاستعمار. الديغولية هي ثانياً خيار لحماية فرنسا الأزلية بالمبادىء والاصلاحات بدلاً من الجمود. إذا قارنا تقدم بلدنا خلال فترة الثلاثين سنة الأخيرة بالنسبة الى السنوات التي لحقت الانجاز الاصلاحي الذي حققه الجنرال ديغول، نلاحظ جيداً الى أين يقودنا التكرار، والى أين يوصلنا الابتكار. فالديغولية هي تجمع شعبي للفرنسيين حول حب الوطن والفخر بالانتماء الى فرنسا. الديغولية، هي أخيراً رؤيا للانسان. إنها القناعة بأن في داخل كل كائن بشري نجمة تلمع، حلماً سرياً ينتظر، وتوقاً مثالياً يرجو.

أكثر ما يحزن في بلادنا هو ما يشعر به كثير من الفرنسيين بأن أملهم لن يتحقق. الانكسار الأخير، والأقوى، وبنظري الأكثر أهمية، هو الانكسار الذي يبرر كل الانكسارات السابقة، هو الابتعاد عن اليأس؛ هو إعادة الرؤى الى كل شخص؛ هو إعطاء الجميع أملاً جديداً، وفرصة جديدة من خلال بناء حياتهم وتحقيق أحلامهم العميقة.

الخاتمة

يعتقد مراقبو الحياة السياسية بشأن غالبية الشعب الفرنسي أنني سأصبح مرشحاً للانتخابات الرئاسية القادمة عام 2007. سأكون مخادعاً اذا ادعيت عكس ذلك ؛ لكنني، من خلال تجربتي السياسية، أعلم أن لا شيئاً مؤكداً على الصعيد السياسي. على الأقل أريد أن أكون حراً في تحقيق ذلك. لذلك اتخذت كل التدابير اللازمة. إنها رؤيا لا تُرتجل ويجدر التفكير بها والاعداد لها. ولكن حتى ذلك الحين قد تحصل أشياء كثيرة كما في عام 2002.

الأمور منفتحة على كل الاحتمالات، وستبقى كذلك أشهر عديدة.

كثيرون هم الذين يسألونني ليعرفوا من سيكون برأيي المرشح (او المرشحة) الاشتراكي الذي يسهل الفوز عليه خلال هذه المنافسة. أعترف أنه من الصعب أن اعطي جواباً مقنعاً. أولاً لأنني لست أفضَل متخصص في المسائل الاشتراكية! يكفي بالطبع أن أخضع لتشخيص ما، أو خشية ما، حتى يتم استغلالها. على كل حال لست مرغماً أن أدفع باللباقة الى حد تقديم النصائح الى أخصامي! أعلم أخيراً أن انتخابات 2007 ستكون صعبة ومعقدة، وقاسية بالطبع، ومليئة بالمطبات، مهما يكن المرشح الاشتراكي. إن طريقنا في التعاطي السياسي قد ضعفت مع الوقت، وبقي الفرنسيون متلهفين ومتحمسين. سيعرفون كيف يعبرون عن ذلك تماماً كما فعلوا خلال السنوات الأخيرة. إنها لثابتة في الحياة السياسية في بلدنا. ولكن المسألة المحرجة الوحيدة هي معرفة كيفية تعبيرهم عن ذلك في عام 2007. سأبذل قصارى جهدي لتستخدم صرخة غضب الفرنسيين

بطريقة ايجابية: لا «ضد كل شيء» بل «من أجل مشروع أمل».

في الواقع سيكون الفوز في الانتخابات الرئاسية مناصفة بين اليمين واليسار. من أجل تحقيق هذا الفوز يجب أن نتجنب الأخطاء، باتجاه مزيد من المجازفة وبدون معاداة؛ علينا أن نكون أكثر إبداعاً بدون اثارة القلق؛ نبدي رغبة متصاعدة في الاقناع، مع المحافظة على روح التوحيد. على كل حال، سيكون مرشح الحزب الاشتراكي جيداً وبالتالي مهيباً. وسيكون قد اثبت قدرته على تخطي كل العوائق التي تعترضه للحصول على الترشيح. لا يوجد في ذهني مرشح أفضل من مرشح آخر. فكل مرشح يدعمه الحزب الاشتراكي له الفرصة للنجاح في الانتخابات الفرنسية لعام 2007. وإدراكاً مني لهذه الحقائق، قررت أن أسير قُدماً في «رواقي» الخاص بدون أن أكترث للمنافسين المحتملين. فمحاولة تقديم أفضل مشروع وأفضل أفكار وأفضل موقع وأفضل شخصية، تبدو لي طموحاً أكثر أهمية من القيام بتدمير «الآخر» كما جرت العادة.

الأصالة

واضح لديّ أنني لن اكون مرشحاً لا بأي ثمن ولا بأية شروط، ولا لأية مهام. أن أكون مرشحاً لهيبة المنصب لا يهمني. فقد حصلت على ذلك بشكل كاف خلال عملي السياسي، وأعرف بالتالي أن كلفة ذلك غالية جداً ليكون هو حافزي الوحيد.

أن أكون مرشحاً لأصِل الى القمة لا يهمني أيضاً. ففي عام 2007 سأصبح في الثانية والخمسين من عمري، وهو عمر شاب في السياسة وإن لم يكن كذلك في الاساس؛ لذا، فكل الذين يعتقدون أن عمر الخمسين هو عمر انتظار التقاعد، سيعيدون النظر في تفكيرهم. الفرصة سانحة أمامي لأحاول بداية حياة مهنية جديدة، وهذا التطلع لا يزعجني كما يظن البعض. أعرف، منذ زمن بعيد، أنه مهما حصل لن أنهي حياتي المهنية وأنا أعمل في حقل السياسة.

أن أكون مرشحاً لأروي قصة للفرنسيين وأجعلهم يحلمون على حساب التضحية بالمستقبل كما يحصل منذ سنوات طويلة، هو انتحار حقيقي في عالمنا اليوم. لن اتولى المسؤوليات الأهم في بلدنا على أسس الكذب إذا كان هذا هو المطلوب، لأن الكذب خلال الحملة الانتخابية يكون على حساب الجمود أثناء الولاية.

لا أضع كلمة الكذب أمام نقيضتها كلمة الحقيقة، بل أفضل كلمة أصالة، لشدة ما أدركت مع الوقت ومن خلال التجربة أن الحقيقة قد تكون متعددة المعاني. هناك حقيقة اللحظة، وحقيقة خاصة بكل شخص. لذلك علينا أن نعرف كيف نقارن. في المقابل لا نستطيع التلاعب بالمصداقية. لا انوي المشاركة في الانتخابات القادمة إن لم ترتكز على أصالة الخطاب والشخص. لذلك اخترت أن أكتب كما انا. إذا كان هذا الاختيار يشكل مخاطرة فأنا أفضلها على الخداع والخبث والكذب او حتى على التمثيل.

البناء

إن الترشيح للانتخابات الرئاسية لا معنى له الا إذ كان البناء هدفه؛ وإذ لا شي يبنى على الرمل، أرجو في هذا المجال أيضا أن يكون الحوار السابق لانتخابات عام 2007 مبنياً على أسس صريحة. أقول بكل دقة ما أنوي القيام به، و كيف؟ وبأية وتيرة؟ وحتى مع من؟

لا بد من رؤيا واضحة لما نريده لفرنسا وما نتمناه للفرنسيين. فرنسوا ميتران وجاك شيراك هما رجلا دولة احتضنهما تاريخ فرنسا وتقليدها اكثر من إصلاحها. في النهاية كان من حقهما أن ينتخبا، وقد اختار الفرنسيون انتخابهما. إنني أشعر بطاقة وحماس متزايدين من أجل السير في عملية التجديد؛ ربما هذا هو القدر، لقاء بين رجل أو امرأة في لحظة من حياتها، مع بلد في الحالة التي يكون فيها في تلك اللحظة. ما يهمني هو عصرنة بلدنا. فأنا لا أريد له إلا المركز الاول. في اوروبا أريد مستقبلاً لكل فرنسي. أريد أن يُعترف لكل شخص بحقه في الارتقاء الاجتماعي. أريد أن يتم

الاعتراف بكل استحقاق، وأعتقد أن الفرنسيين يتطلعون الى فرنسا الآتية. لا فرنسا مختلفة بشكل جذري، بل فرنسا وقد رفعت عنها حواجز اليوم ليتمكن كل شخص من تحقيق آماله وأحلامه ومثله.

فرنسا هذه، أراها أولاً دولة حرة. دولة نستطيع فيها أن نقول الأشياء بدون أن نتهم بالتجديف. دولة تثمن فيها فرادة الفكر. دولة خالية من التمييز العنصري بسبب لون البشرة أو اسم العائلة أو العنوان في حي ما؛ دولة يضمن فيها حق النجاح لكل من يسعون الى ذلك. في هذه الدولة يستطيع كل انسان أن يؤمن بديانته ويمارس شعائرها بدون أن ينعت بالمتزمت أو الارهابي. يستطيع كل انسان إرسال أولاده الى مدارس من اختياره؛ وأن يتابع دراسته في أي وقت يريد بدون أن يكون سجين شهادته وتوجهات المهنة التي حصل عليها أو اخفق في الحصول عليها، وهو في الخامسة عشرة من عمره. إن إنشاء المؤسسة يصبح أمراً ممكناً لا بل يحظى بالتشجيع والتقدير بدلاً من الشك والعدائية. في هذه الدولة يستطيع كل انسان أن يختار ما يناسبه لحياته، وباختياره هذا يحصل على ضمانة تفوق ضمانة النظام نفسه، إذ تسعى الدولة الى حل المشاكل من خلال مضاعفة الحلول وليس من خلال فرض حل واحد.

فرنسا هذه ستكون مثالاً للديمقراطية المعاصرة والمسؤولة. قد نختلف، ولكن نحافظ على الاحترام أو حتى حق تغيير الرأي. فالنقاش داخل الحزب الواحد لا ينظر اليه كانقسام بل على العكس كمصدر غنى. بالتالي تحل العبرة السياسية محل المؤامرات، ويعمل البرلمان على فرض سلطة مناقضة حقيقية للسلطة التنفيذية؛ في هذه الدولة يكون سبب وجود السلطة هو العمل وليس مدة الولاية. فتجتذب السياسة من جديد النخبة، ويستعيد الشعب من جديد ثقته بنخبته الحاكمة التي لا تحصر قدرة الشعب في قبول الاصلاحات خلال المئة يوم التي تلي الانتخابات الرئاسية. في هذه الدولة يقوم أصحاب السلطة، سياسية كانت أو قضائية أو اقتصادية، بتبرير طريقة ممارسة عملهم.

في فرنسا هذه، العمل والجهود والحق ليست أموراً مجانية. الارتقاء الاجتماعي هو أمل مشروع وممكن. فالذي يعمل يكسب دائماً أكثر من الذي لا يعمل؛ والذي يجازف يكافأ اكثر من الذي لا يؤمن بالمجازفة. أن تكون متطوعاً هو عرفان بالجميل أمام المجتمع وليس مصدر مشاكل إدارية. ليس صحيحاً أن المصير المهني يقرر في الـ25 من العمر لمجرد الحصول فيه على شهادة جيدة أو سيئة. نستطيع أن نبدأ من جديد بعد الفشل. في هذه الدولة، يقوم النجاح إذ يُنظر اليه كملك عام. يكفي أن تعمل لكي تصبح مالكاً وتنقل لأولادك ثمرة عملك معفاة من الضرائب.

فرنسا هذه ستكون قادرة على التوفيق بين التضامن والمسؤولية. وتكون مدرستها ركيزة تساوي الفرص. فهي تعطي أكثر للذين يعانون من صعوبات أكبر. كما ينعم مرضاها بأفضل العلاجات بحسب أوضاعهم وبدون أي تمييز. المساعدة لن تقتصر على دفع الضرائب فحسب بل هي مواكبة إنسانية وشخصية الى حين استعادة الاستقلالية. فرنسا هذه ستمد يدها الى كل المحتاجين ولكنهم يبذلون من جهتهم جهوداً للتمسك بها.

فرنسا هذه هي دولة لم تعد تنتج إلا الدَين والبطالة. وقد استعادت التوازن في ماليتها العامة وحساباتها الاجتماعية من خلال النمو والعودة الى التوظيف الكامل. وقد تقوم مجدداً بالالتزامات في ما يتعلق بالانفاق قي المستقبل. لم يعد فقدان الوظيفة أمراً مأساوياً لأن إيجاد عمل آخر بات سهلاً وسريعاً. أما المؤسسات فتكثر من انتاج سلع جديدة، تدخل فيها الى أسواق جديدة فترفع الاجور وتزيد القدرة الشرائية.

فرنسا هذه هي دولة تزداد فيها الرفاهية بسبب الرياضة والنقل العام المريح والمتوافر وازدياد مساحاتها الخضراء و تخفيف الاضرار البيئية، وتسهيل الحياة اليومية وبالأخص حياة المرأة.

فرنسا هذه دولة تسترجع دورها القيادي في اوروبا وتستعيد سمعتها على الساحة الدولية.

فرنسا هذه دولة متسامحة. أن تكون فرنسياً يعني أن تحب فرنسا وقيمها

الخالدة ومصيرها المميز وثقافتها العالمية. هي فرنسا زالت منها عبارة «فرنسي بالولادة» وحيث التنوع يعتبر مصدر غنى وحيث يقبل كل انسان الآخر مهما كانت هويته ويحترمه، وحيث الاستغلال المتزايد للفكر ينحني أمام المساواة التي باتت حقيقية.

فرنسا هذه أسميتها فرنسا الغد. ولكنها في العمق فرنسا نفسها التي كانت تتجاهل فرنسا التي تتشاءم، فرنسا التي تقسم الى فرنسا التي تهتز، فرنسا التي تتراجع، فرنسا التي لم تعد تتحدث الى العالم لأنها لم تعد تفهمه وليس لديها ما تقوله له.

اعتقد ان كثيرين منا يحلمون بذلك ويريدون بناءها.

نعم، انني فرنسي حتماً لأنني أحب وطني. أؤمن بمصيره وأريد له مستقبلاً بمستوى تاريخه.

هذا الكتاب أهديه الى فرنسا التي تعمل، أيضاً الى فرنسا التي تتألم. أهديه الى كل الفرنسيين مهما كان وضعهم و بلدهم الأم ولون بشرتهم والتزامهم السياسي وعمرهم. أريد ان أتوجه الى كل الذين لا يخضعون الى الجمود؛ الى كل الذين يريدون معاً بناء فرنسا الغد. إليكم جميعاً أقول: بإرادتنا المشتركة كل شيء ممكن.

Impression: ARAB PRINTING PRESS

مهما عادت بي الذاكرة إلى الوراء، ما أحسب نفسي إلا وأنا أطلب "العمل". وجلّ ما شغفني، تغيير الحياة اليومية، والبحث في إمكانية تحقيق ما يستحيل تحقيقه، وإيجاد هوامش للمناورة.

ولم تكن السياسة في أسرتي تقليداً، بل كل ما شهدته في حياتي كان يبعدني عن السياسة: فلم يكن لي مال او جاه ولم أكن موظفاً؛ أما اسمي الذي يوحي بأنه أجنبي، فكان بالامكان أن يحمل الكثيرين غيري على البقاء في الظل.

لكن السياسة لها سمة حازمة لا مثيل لها، فهي لا يمكن ان تكون إلا مع الفرنسيين، وليس من غيرهم ولا ضدهم. أحب فكرة الاشتراك في العمل نحو غاية واحدة، لافساح الأمل للملايين من الناس، وقد تراجع منهم الكثير، فتخلوا عن الإيمان بأن الغد قد يكون واعداً بالأفضل، وتخلوا عن فكرة مستقبل سعيد لأولادهم.

ما أود أن اقوله أن القدر ليس محتوماً لمن يجرؤ ويحاول ويفعل. وأخطر موقف نقفه تجاه بلدنا وتجاه كل فرنسي، في عالم متحرك بسرعة كبيرة، هو الجمود.

أحب البناء والعمل وحل المشاكل. وأؤمن أن علينا استحقاق ما نتوق إليه، وأن الجهد رابح في المحصلة. هذه هي قيمي. هذه هي الأسباب التي جعلتني أمارس العمل السياسي. هذه هي بنظري مبرراتَ رغبتي في تبوّء المسؤوليات الكبرى. هذا ما جئت أقوله لكم.

نيكولا ساركوزي

جاءت شهادة نيكولا ساركوزي هذه عشية انتخابه رئيساً للجمهورية الفرنسية في أيار 2007 ، وكانت من عوامل فوزه.

ISBN 978-9953-74-156-7

